علم الاجتماع
المجتمعات الجديدة

دكتور
عليّ الدين عبد البديع القصبي
قسم الاجتماع – كلية الآداب بقنا
جامعة جنوب الوادى

علم الاجتماع المجتمعات الجديدة

■ الكتاب : **سوسيولوجيا المجتمعات المستحدثة**
■ المؤلف : **د.عليّ الدين عبد البديع القصبي**
■ عدد صفحات الكتاب: **٢٤٧ صفحة**
■ المقاس : **١٧×٢٤ سم .**
■ الطبعة الأولى : **عام ٢٠٠٩م .**
■ الطبعة الثانية : **مزيدة ومنقحة عام ٢٠١٣م .**
■ الطبعة الثالثة : **الإلكترونية مزيدة ومنقحة عام ٢٠٢٤م .**
■ رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: **2009/1566**
■ الترقيم الدولي: 6 - 19 –5852 –977
© **جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة وغير مسموح بإعادة نشر أو إنتاج الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه على أجهزة استرجاع أو استرداد اليكترونية أو نقله بأية وسيلة أخرى أو تصويره أو تسجيله على أي نحو بدون أخذ موافقة كتابية مسبقة من المؤلف.**

مقرر

علم الاجتماع

المجتمعات الجديدة

الفرقة الثالثة ـ قسم الاجتماع

إعداد: أستاذ المقرر

دكتور

علىّ الدين عبد البديع القصبي

قسم الاجتماع – كلية الآداب بقنا
جامعة جنوب الوادي

العام الجامعي

٢٠٢٣م / ٢٠٢٤م

إهداء

إلى
أبنى العزيز
أحمد علىّ الدين
وذكرى يوم الميلاد
ليون فرنسا ٢١/٦/٢٠٠٥م

د. علىّ الدين القصبي

المحتوى

الموضـــوع	الصفحة
الإهداء	
استهلال:	١٥
الفصل الأول:	
السياق التاريخي وتطور الاهتمام بالمجتمعات المستحدثة المصرية:	١٩
تمهيد:	١٩
● إرهاصات التفكير في المجتمعات المستحدثة: فجر التاريخ ٣٥٠٠ قبل الميلاد	٢٠
●المرحلة الأولى: قبيل القرن العشرين :عهد «محمد على» وامراءة:	٢١
●المرحلة الثانية: بداية القرن العشرين محاولات غير حكومية:	٢٣
(١): تجربتي إنشاء ضاحيتي مصر الجديدة ١٩٠٥م والمعادى ١٩٠٨م	٢٣
(٢): ثلاثينيات القرن العشرين استصلاح منطقة «جانكليز»:	٢٤
●المرحلة الثالثة: عقد الخمسينيات: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢: والانتشار خارج الوادي:	٢٤
●المرحلة الرابعة: عقد الستينيات : تعمير الصحارى:	٢٥
●المرحلة الخامسة: عقد السبعينات حتى منتصف الثمانينات :	
(١): استغلال الظهير الصحراوي :(١٩٧٣ – ١٩٧٧):	٢٨
(٢): مولد حركة المدن الجديدة :(صدور القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩):	٣١
(٣):إستراتيجية التنمية العمرانية (١٩٧٨– ١٩٨٢): وإنشاء مناطق جذب في الصحراء:	٣٧
(٤):الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٢– ١٩٨٧):	٣٧

الموضـــوع	الصفحة
انجازات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة(١٩٧٩م -١٩٨٩م)	٤٠
الفصل الثاني: المجتمعات المستحدثة: الماهية والمتطلبات والمقومات والمرتكزات وأعتبارات النجاح والمشكلات	٤٣
تمهيد:	٤٣
أولا: ماهية المجتمعات المستحدثة:	٤٤
ثانيا: الانفجار السكانى والمجتمعات المستحدثة:	٥٤
ثالثا: المجتمعات المستحدثة: المتطلبات والمقومات والمرتكزات وأعتبارات النجاح :	٥٩
(١): متطلبات المجتمعات المستحدثة:	٥٩
(٢): مقومات المجتمعات المستحدثة:	٦١
(٣): مرتكزات قيام المجتمعات المستحدثة:	٦٤
(٤): اعتبارات لنجاح سياسات إنشاء المجتمعات المستحدثة وتحقيق أهدافها:	٦٦
رابعا: مشكلات المجتمعات المستحدثة:	٦٨
(١): تصنيف مشكلات المستحدثة:	٧٠
(٢):نحواجندة باهم مشكلات المجتمعات المستحدثة:	٧٠
(أ): صعوبة التكيف والتوافق الاجتماعى مع متطلبات البيئةالجديدة:	٧١
(ب): فقدان الشعور بالانتماء الاجتماعى للبيئة الجديدة:	٧١
(ج): تغلغل الشعوربالعزلة والاغتراب :	٧١
(د):نقص الخدمات والمرافق العامة:	٧١
(هـ): عدم مناسبة المسكن للمعيشة الجديدة:	٧٢
(و): الهجرة غير المخططة:	٧٢

الموضـــوع	الصفحة
(ز): الاعتماد على الجهود الحكومية:	٧٢
(ح): عدم تكامل الأهداف وخطوات التنفيذ:	٧٢
(ط): تناقص الاهتمام المركزى بالمجتمعات المستحدثة:	٧٢
(ك): فقدان إرادة التنمية على مستوى القيادة والمنفذين:	٧٣
(ل): سوء التخطيط :	٧٣
الفصل الثالث :استراتجيات عالمية و دوافع واتجاهات نشأة المجتمعات المستحدثة المصرية:	٧٧
تمهيد :	٧٧
أولا: اســتراتجيات عالميــة ودوافــع محليــة لظهــور المجتمعــات المستحدثة:	٧٧
ثانيـا: دوافـع نشـأة المجتمعـات المسـتحدثة المصـرية: رؤى بحثيـة متباينة:	٨١
ثالثـا: ملاحظـات علـى محـاولات دوافـع إنشـاء المجتمعـات المستحدثة المصرية:	٨٤
رابعا:منظور سوسيولوجى مقترح لدراسة دوافع نشأة المجتمعات المستحدثة المصرية:	٨٧
(١): دوافع إستراتجية سياسية:	٨٨
(٢): دوافع مادية اقتصادية:	٨٨
(٣): دوافع اجتماعية ديموجرافية:	٨٩
(٤): دوافع طبيعية بيئية:	٩٠
خامسا: اتجاهات نشأة المجتمعات المستحدثة المصرية:	٩٠
الفصل الرابع: أنماط وملامح المجتمعات المستحدثة في مصر:	٩٣
تمهيد:	٩٣
اولا : أنماط المجتمعات المستحدثة في مصر:	٩٥
(١): النمط التوطينى:	٩٥

الموضـــوع	الصفحة
(أ): مراحل التوطين	٩٧
(ب): استراتيجيات التوطين	٩٩
(جـ): نماذج للنمط التوطنيى	١٠٠
■ : النمط التوطينى الزراعى(الخالص)	١٠٠
■: النمط التوطينى المختلط (الزراعى الرعوى)	١٠٠
■: النمط التوطينى الصناعى.	١٠١
(٢): النمط التهجيرى:	١٠٣
(أ): نماذج للنمط التهجيرى:	١٠٣
■: النمط التهجيرى الريفي	١٠٤
■: نمط التهجير الحضرى	١٠٥
■: النمط التهجيرى العرضى	١٠٦
(٣): النمط التوطينى التهجيرى:	١٠٦
ثانيا:الملامح العامة للمجتمعات المستحدثة في مصر:	١٠٧
خاتمة :	١١١
الفصل الخامس: المجتمعات المصرية الحضرية المستحدثة	١١٣
تمهيد:	١١٣
أولاً: تعريف المجتمعات الحضرية المستحدثة:	١١٣
ثانيا: أهمية المجتمعات الحضرية المستحدثة:	١١٥
ثالثا: مقومات نشأة المجتمعات الحضرية المستحدثة:	١١٦
رابعا: مراحل نشأة المجتمعات الحضرية المستحدثة:	١١٧
خامسا: المجتمعات الحضرية المستحدثة: محاولات التنميط وعرض تحليلي لأجيالها:	١١٩
(١): محاولات تنميط المجتمعات الحضرية المستحدثة:	١١٩
(٢): عرض تحليلي:للأجيال المجتمعات الحضرية المستحدثة:	١٢٣
■: نماذج من الجيل الأول من المجتمعات الحضرية المستحدثة:	١٢٤

الموضـــوع	الصفحة
(١): مدينـة العاشـر مـن رمضـان: (مدينـة مسـتقلة – نصـف مليونية):	١٢٤
(٢): مدينـة السـادس مـن أكتـوبر: (مدينـة ضـمن إقلـيم القاهرة الكبرى – نصف مليونية):	١٣٦
(٣): مدينة برج العرب الجديدة : (مدينة مستقلة– أكثر من نصف مليونية):	١٤٤
■: نماذج من الجيل الثاني من المجتمعات الحضرية المستحدثة :	١٥٢
(١): مدينة بدر:(تابعة لإقليمي القاهرة الكبرى والسويس، ربع مليونية):	١٥٢
(٢): مدينة النوبارية الجديدة: (مدينة ذات طبيعة خاصة –٥٠ ألف نسمة):	١٥٥
(٣): مدينة بنى سويف الجديدة : (مدينة تابعة متكاملة مع مدن قائمة –١٠٢ ألف نسمة):	١٥٨
(٤): مدينة المنيا الجديدة – مدينة تابعة متكاملة مع مدينة قائمة –٤٠ الف نسمة):	١٦١
■: من نماذج الجيل الثالث من المجتمعات الحضرية المستحدثة:	١٦٤
(١): مدينة طيبة الجديدة:	١٦٤
(٢): مدينة أسوان الجديدة:	١٧٤
(٣): قنا الجديدة:	١٧٨
(٤): مدينة أخميم الجديدة :	١٨٢
(٥): مدينة أسيوط الجديدة:	١٨٦
■: مـن نمـاذج الجيـل الرابـع مـن المجتمعـات الحضـرية المستحدثة:	١٨٩
(١): العاصمة الإدارية الجديدة:	١٨٩
(٢): مدينة العلمين الجديدة:	١٩٢

الموضـــوع	الصفحة
(٣): مدينة الجلالة الجديدة:	١٩٦
(٤): مدينة سلام مصر شرق بور سعيد:	٢٠١
(٥): مدينة غرب قنا الجديدة:	٢٠٣
(٦): مدينة ناصر غرب أسيوط الجديدة:	٢٠٤
■: مـن نمـاذج الجيـل الخـامس مـن المجتمعـات الحضـرية المستحدثة:	٢٠٦
(١): مدينة أبو قيرالجديدة .. أول مدن الجيل الخامس في البحر بالإسكندرية:	٢٠٦
الفصل السادس: المجتمعات المصرية الريفية المستحدثة	٢٠٩
تمهيد:	٢٠٩
أولاً: تعريف المجتمعات الريفية المستحدثة:	٢٠٩
ثانيا:التخطيط لإقامة المجتمعات الريفية المستحدثة في مصر ومراحل نشأتها:	٢١١
ثالثا: خصائص المجتمعات الريفية المستحدثة:	٢١٤
رابعا: نماذج تمثيلية للمجتمعات الريفية المستحدثة :	٢١٦
(أ) :«مشروعات توطين البدو فى جمهورية مصر العربية»:	٢١٦
(ب): «القرية الأولى أبيس (١) كنموذج لقرية مستحدثة»:	٢١٢
(ج): «مشروع تهجير وإعادة توطين النوبيين فى كوم أمبو»:	٢٢٤
(د): وادى الصعايدة (بأسوان).	٢٢٩
فصل ختامى:	٢٣٥
قائمة مراجع مختارة :	٢٣٩

◆◆◆

استهلال

ثمة حقيقة واقعية مفادها أن مصر تجابه تحدى عظيم يتمثل في تزايد معدلات التضخم الحضرى غير المتوازن مما أدى إلى حدوث اكتظاظ وتكدس سكانى حاد ، ونقص في تحصيل فرص العمل والغذاء والمسكن والخدمات المختلفة. كما أن زيادة الإنتاج وتنمية الموارد المتعددة لا تسر متوازنة مع الزيادة السكانية المستمرة ، ولعل أحد الحلول الرئيسى لمواجهة هذه المعضلة، هو إنشاء المجتمعات المستحدثة خاصة في المناطق غير المأهولة سكانيا.

وعليه، شهدت مصر في القرن الأخير حركة تعمير واضحة في أطراف المعمورة الفيضى وهوامشه وفي قلب الصحارى المصرية الشاسعة، واستقطبت هذه التجارب استثمارات هائلة. فالتخطيط لإقامة مجتمعات مستحدثة يمثل استراتيجية يمكن من خلالها التغلب على المشكلات التى يطرحها الواقع في

المجتمع المحلى التقليدى، ولاسيما تلك المرتبطة بالمسألة السكانية. كما أن الغاية الأساسية من نشأة هذا المجتمع المحلى المستحدث تكمن في الوصول به إلى مستوى اجتماعى واقتصادى وثقافي أرقى من ذى قبل .

ومن المتوقع أن تصل عدد المدن الجديدة في مصر بحلول عام ٢٠٥٢م، إلى نحو ٤٤ مدينة جديدة، بمتوسط مساحة المدينة الواحدة نحو ٢٣ ألف فدان، باستخدام العمارة الخضراء المرتكزة على مصادر الطاقة المتجددة الجديدة لمعالجة و تسخين المياه والإنارة والصرف الصحي الممتاز واعادة تدوير استخدام المياه والمخلفات.

ونظراً لأن مجالات المجتمعات المحلية المستحدثة من المجالات البحثية الحديثة نسبياً في ميدان العلوم الاجتماعية عامة، وعلم الاجتماع على وجة الخصوص، فضلاً عن أن ما كتب عنها لا يمثل سوى نظرة إصلاحية، أو ربما ترتب على جهود طوعية، أو إنجازات لهيئات دولية. وهى بحاجة ماسة لمزيد من البحوث التى تسهم في التراكم المعرفي حول واقع ومستقبل هذه المجتمعات في ضوء رؤى محلية تشخص هموم الواقع المعاش بنظرة موضوعية تراعى الخصوصية الزمنية والمكانية الذاتية.

لقد ظهر في الآونة الأخيرة فرع جديد لعلم الاجتماع ألا وهو «**علم اجتماع المجتمعات المستحدثة**» وإن كان ما يزال ملامحه في طور الحوار والمناقشة ، بيد أن ضرورته أضحت ملحة ليس فقط بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث ومن بينها المجتمع المصرى ، بل العالم المتقدم(غرباً وشرقاً) أيضاً والذى بات يفتش عن مجتمعات انسانية جديدة فى ملامحها يجرب فيها أنماط من الحياة ووسائل الإنتاج تقوم على مرتكزات مغايرة عن الأنماط التقليدية.

ولذا فإن السعى نحو التوسع فى إقامة مجتمعات مستحدثة في مصر سوف يسهم في حسن استغلال الموارد البشرية والطبيعية(من مواد خام وأراضى) للدولة بصورة أكفأ وبفاعلية أعلى. غير أن المفارقة الكبرى أن أكثر من ١٠٠

مليون مصري يعيشون فقط على ٧٪ من الأرض المصرية البالغة أكثر قليلا من مليون كيلومتر مربع. ومن هذا المنطلق تأمل الدولة زيادة المساحة المتاحة للعمران إلى ١٢٪ لإستيعاب التطور الملموس في النشاط الإنساني المتزايد حتى عام ٢٠٣٠م، ومعالجة قضايا العمران المتفاقمة والارتقاء بمستوى جودة الحيز المعمور الحالي والمستقبلي. ومن هنا تطفوا الحاجة الملحة للمدن الجديدة الذكية والمستدامة التي تتفوق في تلبية احتياجات المواطنين في كافة النواحي الحياتية من خلال التقنيات التكنولوجية الموفرة للوقت والجهد، بما يتسق مع استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م.

ومن المؤكد، أن نمو البنية الأساسية المصرية منذ مطلع القرن الحالي، وخاصة خلال السنوات الست الماضية، من طرق وأنفاق ومطارات وموانئ ومحطات للطاقة قد خلقت مجالات واسعة للتعمير والإستيطان البشرى.

ويهدف **الكتاب الراهن**، إلى تقديم صورة سوسيولوجياحول طبيعة المجتمعات المستحدثة المحلية المصرية وهو يمثل في التحليل الأخير «**مسودة أولية**» قابلة للتطوير لاحقا أتمنى إنجازها في صورتها النهائية في مرحلة مستقبلية بإذن الله.

ونظراً لإحساسى بالحاجة الملحة إلى ظهور هذا العمل في أسرع وقت ممكن لكى يلبى الحاجة إلى متابعة قضية المجتمعات المصريةالمستحدثة من منظور سوسيو لوجى فقد رأيت أن أقدمه بصورته الحالية أمل في سد ثغرة في الاهتمامات البحثية الخاصة بهذا المجال البحثى المستحدث في علم الاجتماع.

ولتحقيق تلك الغاية السابقة جاء الكتاب الراهن ليضم خمسة فصول واستهلال وفصل ختامى وقائمة مراجع مختارة.

الفصل الأول: السياق التاريخي وتطور الاهتمام بالمجتمعات المصرية المستحدثة.

الفصل الثاني : المجتمعات المصرية المستحدثة: الماهية والمتطلبات والمقومات والمرتكزات وأعتبارات النجاح والمشكلات.

الفصل الثالث: استراتجيات عالمية ودوافع واتجاهات نشأة المجتمعات المصرية المستحدثة

الفصل الرابع: أنماط وملامح المجتمعات المصرية المستحدثة

الفصل الخامس: المجتمعات المصرية الحضرية المستحدثة.

الفصل السادس: المجتمعات المصرية الريفية المستحدثة.

وأخيراً وليس آخراً يسرنى أن أتقدم بجزيل شكر ى وعظيم عرفانى إلى طلابى الاعزاء من الفرقة الثالثة بقسم الاجتماع بكلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادى لما أبدوه من مناقشات مثمرة أضافت إلىّ الكثير من خلال تدريسى فاعليات هذا المقرر.

أملى أن أكون قد وفقت فيما قصدت إليه، والله ولى التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

د. علىّ الدين القصبي

◆◆◆

الفصل الأول

السـياق التـاريخي وتطورالاهتمـام بالمجتمعات المستحدثة المصرية:

تمهيد:

إذا كان المسعى الاساسى الذي يوجهننا هنا هو فهم طبيعة تجربة المجتمعات المستحدثة المصرية فان الأمر يتطلب منا إلقاء نظرة متعمقة على **الخلفية التاريخية و البعد التطوري التاريخي لإقامة هذه المجتمعات العمرانية في أرض مصر.**

وغنى عن القول أن المجتمع المصري وكل المجتمعات الإنسانية الأخرى توسعت ونمت طوال تاريخها بنشوء وإنشاء المجتمعات الجديدة تفرعت عنها وحافظت على اندماجها فيها.

وتعتبر فكرة الانتقال وإقامة مجتمع مستحدث فكرة مصرية قديمة فلقد انتقل المصري الأول من الهضاب متوجهاً للوادي والدلتا بحثاً عن المياه ولقد أستمر المصريون يقيمون المجتمعات المختلفة ولكنهم التزموا بالتواجد حول نهر النيل. لقد تعاقبت العصور التاريخية وأستمر كل نظام حكم جديد يبدأ البحث عن مستقر جديد للحكم وإدارة شؤون الدولة.

نحاول فيما يلي أن نعرض لتطور الاهتمام بهذه المجتمعات والتي يمكن تصنيفها تاريخيا، إلى عدة مراحل أساسية هي على النحو التالي:

- **إرهاصات التفكير في المجتمعات المستحدثة: فجر التاريخ ٣٥٠٠ قبل الميلاد**
- **المرحلة الأولى: قبيل القرن العشرين :عهد «محمد على» وامراءة:**
- **المرحلة الثانية: بداية القرن العشرين محاولات غير حكومية:**

(١): تجربتي إنشاء ضاحيتي مصر الجديدة ١٩٠٥م والمعادى ١٩٠٨م

(٢): ثلاثينيات القرن العشرين استصلاح منطقة «جانكليز»:

- **المرحلة الثالثة: عقد الخمسينيات:ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢: والانتشار خارج الوادي:**
- المرحلة الرابعة: عقد الستينيات : تعمير الصحارى:
- المرحلة الخامسة: عقد السبعيناتوحتى منتصف الثمانينات :

(١): استغلال الظهير الصحراوي :(١٩٧٣ – ١٩٧٧):

(٢): مولد حركة المدن الجديدة :(صدور القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩):

(٣):إستراتيجية التنمية العمرانية (١٩٧٨– ١٩٨٢): وإنشاء مناطق جذب في الصحراء:

(٤):الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٢– ١٩٨٧)

● إرهاصات التفكير في المجتمعات المستحدثة: فجر التاريخ ٣٥٠٠ قبل الميلاد

من المؤكد أن فكرة إنشاء المجتمعات الجديدة ، تعود للعصور القديمة، وليس وليدة النهضة الحديثة فحسب وبالتالى فإن هذا المصطلح قديم قدم أولى الحضارات الإنسانية العريقة ومن بينها الحضارة المصرية القديمة.

وفي البدء يمكن القول بان التفكير في إنشاء مدن ومجتمعات عمرانية جديدة في مصر يرجع إلى فجر التاريخ حوالي ٣٥٠٠ قبل الميلاد.حيث عصور حضارتها القديمة المزدهرة واقصد«**الحضارة الفرعونية**» وتعتبر«**مدينة**

منف» أول جهد عمراني جديد عرفه العالم عندما وحد «**الملك مينا**» القطرين، ليختار هذا الموقع المتميز كعاصمة لملكه، ثم جاءت «**مدينة تل العمارنة**»، لتكون واحدة من أقدم المدن المصرية القديمة ولقد تم تقسيم هذه المدينة إلى ثلاثة أقسام رئيسية القسم الأول: ويخص الأسرة المالكة، والقسم الثاني: ويخص الكهنة، أما القسم الثالث: فهو للشعب وفي«**العصر الإسلامي**» شهدت مصر كذلك حركة إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة بعد فتح «**عمرو بن العاص**» مصر، قام بإنشاء مدينة الفسطاط التي تم توسيع نطاقها في «**العصر العباسي**» عن طريق إضافة حي جديد في الشمال الشرقي كمقر للأمراء لإقامة جيوشهم، وأطلق عليه بالتالي حي العسكر، ثم أضيفت إليها ضاحية جديدة في اتجاه الشمال الشرقي بناها أحمد بن طولون عام ٨٧٠ ميلادية عرفت باصطلاح «**القطائع**»، ثم أخيرا كانت القاهرة المعزية التي أنشأها جوهر القائد، حيث كانت تحتوى على قصر فخم وحدائق جميلة وثكنات للجند ومقر للحكومة ثم جاء «**العصر الأيوبي**»، ليضيف الكثير إلى القاهرة، حيث تم بناء قلعة الجبل، وقلعة المكس، والسور الذي كان يحيط بالقاهرة والقلعة، وكان ذلك باعثا على اتساع نطاق العمران حول القاهرة. وفي «**العصر المملوكي**» اتسع نطاق العمران، ليجعل من القاهرة والفسطاط والعسكر مدينة واحدة، وأقيمت مئات العمائر التي ما زال الكثير منها قائما حتى الآن، وظلت القاهرة تنمو وتزدهر في عهد «**محمد على**» الذي شق العديد من الطرق وإنشاء حي شبرا والعديد من المصانع أما عصر «**الخديوي إسماعيل**» فكان عهد العمران الحديث.

●المرحلة الأولى: قبيل القرن العشرين :عهد «محمد على» وامراءة:

من المنطقي أن نبدأ بالتجربة المصرية قبيل القرن العشرين، والتي تتمثل في إنشاء المدن الجديدة في مصر، منذ عهد «**محمد على**»**وامراء العائلة العلوية**، حيث ازدهر في عهدهم شق العديد من الطرق، وإنشاء حي شبرا.

وكثير من المصانع، كما تميزت فترة «**الخديوي إسماعيل**» بإنشاء المباني الحديثة والشوارع الممتدة على النظام الأوروبي، كما أنشئت أحياء بأكملها، أو استكملت عماراتها، مثل الإسماعيلية، والتوفيقية، وعابدين، وأنشئ كوبريان على النيل على نهر النيل العظيم.

ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أدى حفر قناة السويس عام ١٨٥٩م -ذلك الشريان الملاحي للتجارة الدولية -إلى نشأة محور للعمران الأمر الذي استوجب معه إقامة مجتمعات جديدة في المنطقة.لخدمة هذا المرفق الحيوي.

فأنشئت مدن قناة السويس حيث (الإسماعيلية وبورسعيد والسويس) كمدن مخططة مستقلة كانت ولا تزال لها الكثير من ملامح المدن الجديدة من حيث التخطيط والقاعدة الاقتصادية والمساحات المكشوفة والأحوال السكنية ، كما أنشئت مدينتا (بور فؤاد، وبور توفيق) كمدن تابعة.

لقد تأثرت مدينتا(**الإسماعيلية وبورسعيد**) في تخطيطهما بالفكر الأجنبي، نظرا لوجود العمالة الأجنبية بشركة قناة السويس آنذاك، والتي تركزت في هاتين المدينتين، مما أكسبهما طابعا مميزا ما زالت تحتفظ به بعض المناطق فيهما حتى الآن. ولم يكن دافع إنشاء هذه المدن الثلاث نابعا لعلاج مشاكل يعانى منها الاقتصاد المصري وسكانه آنذاك. ولكن نشأتها كانت مرتبطة بخدمة مرفق قناة السويس

وفي عام ١٨٧١م، أرسى «**الخديوي إسماعيل**» النواة الأولى في نشأة مدينة حلوان إلى الجنوب من مدينة القاهرةلتكون منتجعا علاجيا مفتوحا لكل الطبقات، فقد قام بإنشاء حمامات بجوار العيون الكبريتية وفندق كبير لمسافرين وحمام لأسرة الخديوي وحوض سعة ٥٠٠٠ متر مكعب لاستحمام الفقراء، وأقام دارا صغيرة للمرضى، وحدد أسعار إيجار الفندق والحمام بدرجات متفاوتة للأغنياء والفقراء، وفي عام ١٨٧٧م تم ربط القاهرة، بضاحية حلوان بخط حديدي، وتم ربط منطقة العيون بطريق طوله ٤ كم متعامد على

النيل. وفي عهد« **الخديوي توفيق**» استمر الاهتمام بحلوان، فبني لنفسه قصرا فيها عام ١٨٨٥م، وتبعه في ذلك العظماء والأغنياء، وتم تشجير الطريق من النيل إلى حلوان.

●المرحلة الثانية: بداية القرن العشرين :محاولات غير حكومية:

ومع بداية القرن العشرين، ظهرت **محاولات غير حكومية** عديدة، تمثل فكرا غير منتظم لإنشاء المدن الجديدة، وسوف يتم تناول جانبا منها لإبراز درجة الاهتمام بفكرة إنشاء المدن الجديدة وسياسة الانتشار في تلك الفترة.

(١):تجربتي إنشاء ضاحيتي مصر الجديدة(١٩٠٥م) والمعادى (١٩٠٨م):

منذ عام١٩٠٥م راودت المستثمر البلجيكى البارون «**إدوار إمبان**» فكرة إنشاء«**ضاحية مصر الجديدة**» شمال مدينة القاهرة فقد حصل «**إمبان**» و«**بوغوص نوبار**» على امتياز إنشاء ضاحبة مصر الجديدة في ٢٠ مارس ١٩٠٥ على مساحة تتراوح بين ٢٣٥٠٠ إلى ٧٠٠٠ هكتار، ثم تأسست شركة واحة هليوبوليس في فبراير ١٩٠٦م ، في عام ١٩٠٨م ، بدأت المباني في الظهور فوق الأرض، وبدأ تدفق السكان إليها بصورة مستمرة. ولكن هذه التجربة لا يمكن اعتبارها مدينة جديدة تابعة Satellite، وإنما تعتبر ضاحية جديدة New Suburb ، والتى تعتبر إحدى الحلول المطروحة لمشاكل النمو المركزي للمدن الكبرى.

وقد عاصرت تجربة إنشاء **ضاحية مصر الجديدة** تجربة أخرى عام ١٩٠٨،وهى إنشاء« **ضاحية المعادى الجديدة** » في جنوب مدينة القاهرة ، وقد حصلت شركة «أراضى الدلتا المصرية» على امتياز تعمير ضاحية المعادى على الضفة الشرقية لنيل عام ١٩٠٨م، ولم يكتب للضاحية النجاح قبل عام ١٩٢٠م، إذا ما قورنت بضاحية مصر الجديدة، وبدأ نمو الضاحية يندفع بعد عام ١٩٢٧م، حيث تم آنذاك بناء ١٦٠ فيلا، وبعض المؤسسات الترفيهية والخدمية.

لقد حرص المخطط في كل من الضاحيتين(**مصر الجديدة والمعادى**) أن تظلا منفصلتين عن الكتلة العمرانية للقاهرة ، لكن ذلك لم يتم مع زحف

العمران،إلى أن تلاحمتا مع الكتلة العمرانية للقاهرة، وأصبحتا جزءا من القاهرة، ولكن تجدر الإشارة على أن إنشاء هاتين الضاحيتين لم يكن ضمن خطة إقليمية تحدد قواعد نموها في إطار النمو العام للإقليم الذي يضمهما. بقدر ما يهدف إلى العزل الاجتماعي، وخلق أحياء للطبقات العليا، بعدما غزت الطبقات الاجتماعية الدنيا قلب القاهرة من اتجاهات مصر القديمة وبولاق والدراسة ومنطقة القلعة وغيرها.

(٢):ثلاثينيات القرن العشرين استصلاح منطقة «جانكليز»:

وثمة محاولة متميزة تمت مع بداية ثلاثينيات القرن العشرين للخروج من الشريط الضيق لوادى نهر النيل، قام بها المستثمر اليونانى «**جانكليز**» ، حيث قام باستصلاح منطقة في الصحراء الغربية، غرب مدينة الإسكندرية، سميت بعد ذلك باسمه«**جانكليز**» ، وأعاد زراعة العنب وخلق صناعة النبيذ في مصر وبدأ محاولة لنشر البناء والتعمير فيها.وما زال التعمير قائما بها حتى الآن لم يأت اختيار «**جناكليس**» لهذه المنطقة من فراغ، وإنما تم عن دراية جيدة بالتاريخ القديم لهذه المنطقة، فقد اكتشفت فيها آثار مدينة «ماريا القديمة» حيث عثر على أطلال معاصر الكروم وخزانات التقطير، مما يدل على أن هذه المنطقة شهدت نشاة صناعية نبيذ متقدمة جدا.

●المرحلة الثالثة: عقد الخمسينيات : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والانتشار خارج الوادي :

أسهمت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، بدور ملموس في علاج المشكلات التي تراكمت في مصر منذ زمن بعيد، ونظرا لأن مصر لم تكن آنذاك تعانى من المشكلة الإسكانية، فقد كان اهتمام حكومة الثورة بإنشاء مجتمعات جديدة على أضيق نطاق، وإن كان هذا لا يمنع أنه كانت هناك استراتيجيات أخرى لحكومة الثورة دعت بصورة أو بأخرى لإنشاء مدن جديدة، حيث تمثلت في التخطيط للانتشار في الصحراء خارج الوادي وكنتيجة طبيعية لضغوط

الزيادة السكانية من جهة أخرى، وكانت نتيجة ذلك البدء في إنشاء مشروع مديرية التحرير في الصحراء الغربية.

ومن بين الجهود المضيئة على طريق إقامة المجتمعات المستحدثة تلك المتمثلة في استصلاح بعض الأراضي القابلة للزراعية بعد إنشاء السد العالي، وما صاحبه من إنشاء مجتمعات جديدة في هذه الأراضي المستصلحة.والتي وفر لها السد العالي المياه اللازمة للحياة

ويمكن القول دون خطأ أن مصر لم تبدأ في هذه الاتجاه بتخطيط مقصود إلا بعد ثورة يوليو عام ١٩٥٢ م حين أنشئت « **مديرية التحرير** » ثم «**الوادي الجديد**» ، ولم يكن الهدف الأساسي من ذلك هو علاج الخلل في التوزيع السكاني، بل كان الهدف هو زيادة الرقعة الزراعية، باستصلاح واستزراع الأرض مثلما حدث في منطقة أبيس غربي الإسكندرية، و في منطقتي النوبارية والصالحية وغيرهما.

وفي ٢٥ ديسمبر ١٩٥٨ أعلن الزعيم الراحل رئيس جمال عبد الناصر ببورسعيد: إننا سننشئ واديا جديدا في الصحراء الغربية والجنوبية محاذيا لوادي النيل،. بدأ العمل فيه عام ١٩٥٩ ويتضمن واحات الخارجة والداخلة والفرافرة والبحرية وسيوه.

●المرحلة الرابعة: عقد الستينيات:تعمير الصحارى المصرية:

ترجع فكرة انشاء المدن الجديدة خارج المناطق الحضرية التقليدية في مصر إلى عقد الستينيات، فمنذ ذلك التاريخ، اتجهت الدولة إلى إستصلاح الأراضي في «**الوادي الجديد**»، وكذلك في مشروع مريوط وشرق القناة، ونتج عن هذه المشروعات إنشاء مدن صغيرة وقرى كثيرة جديدة في هذه المناطق بنيت بواسطة الحكومة، وتعد **مدينة الخارجة** التي أنشئت في أوائل الستينات لخدمة مشروع الوادي الجديد، والتي أنشأتها الهيئة المصرية لتعمير الصحارى مثالا للمدن الجديدة التي أنشئت في تلك الفترة، وتبع ذلك إنشاء عاصمة

مريوط وخمس مدن فرعية و٣١ قرية في مشروع استصلاح أراضى مريوط، وتم البدء في العمل في مشروع استصلاح أراضى شرق القناة، وتم بناء سحارة تحت قناة السويس، لتوصيل المياه للمشروع من النيل، كما بدئ في بناء المدينة الرئيسية والمدن الفرعية والقرى، إلا أن هذا المشروع توقف لإحتلال إسرائيل لسيناء عام ١٩٦٧، وعادت الحياة إليه مرة ثانية بعد حرب ١٩٧٣م.

ورغم طول حقبة **المسار التاريخي لتجربة المجتمعات الجديدة في المجتمع المصري** فإن هناك نفر من الباحثين المهتمين بهذا النمط من المجتمعات الإنسانية يؤرخ لنشأتها الحقيقية في مصر ويرجعها إلى أواخر الستينيات حيث يعد ذلك علامة فارقة في تشكيل مستقبل التحضر والتنمية في مصر .

لقد ظهرت البدايات الأولى للسياسة المجتمعات الجديدة في مصر في أعمال لجنة تخطيط القاهرة الكبرى في عام ١٩٦٨م، حيث أوصت بوضع خطة إقليمية تستهدف استكمال نمو القاهرة الكبرى في المستقبل من خلال إقامة أربع مدن جديدة حولها تستوعب فائض سكانها، توزع تلك المدن على بعض الطرق الرئيسية الخارجة من القاهرة وهى : مدينة في الطريق إلى الإسكندرية من جهة الشمال ، ومدينة في الطريق إلى الفيوم من جهة الجنوب، ومدينة في الطريق إلى السويس من جهة الشرق ، ومدينة في الطريق إلى قنا من جهة الجنوب الشرقى ، وكان مخطط أن تستوعب كل مدينة منها (حوالي ٢٥٠ ألف نسمة)، ربع المليون من البشر حتى عام ١٩٩٠ م إلا أن هذه التوصيةلم تنفذ آنذاك.

ومن ثم ، يتضح إن الفكرة الأولى للمدن الجديدة في مصر كانت تنظر إلى هذه المدن على أنها أقطاب تخفيف ومدن توابع أكثر من نظرتها إليها على أنها جزاء من خطة شاملة لتحقيق النمو الإقليمي والتنمية المحلية الإقليمية وان كانت تهدف إلى حل بعض المشكلات الخاصة بإقليم القاهرة لكبرى العمراني.

لقد اهتمت الدولة منذ **الستينيات** بإنشاء المجتمعات الجديدة وكان نمطها السائد منذ ذلك التاريخ وحتى أوائل **السبعينيات** نمطا زراعيا ، وقد أسفرت هذه التجربة عن إنشاء ٣١٦ قرية فرعية و١١٢ قرية مركزية و١٠ مدن في المناطق المستصلحة على مياه السد العالي، موزعة على عشرة قطاعات رئيسية في الوادي والدلتا وهى جنوب التحرير، وشمال غرب الدلتا، وشرق الدلتا، ومريوط، وشمال التحرير، وشرق وسط الدلتا، وغرب وسط الدلتا، وجنوب غرب التحرير، ومصر الوسطى والعليا. وكذلك يشتمل **مشروع النوبة الجديدة** على ٤٣ قرية ومدينة واحدة هي مركز نصر كمقر إداري لها، وقد تم في هذه المجتمعات الجديدة استصلاح ٤٣٩ ألف فدان حتى عام ١٩٧٥م، وكذلك في **النوبة** تم استصلاح ٢٧٠٠٠ فدان بالإضافة إلى ٨٠٠٠ فدان في **إسنا** التي انتقل إليها سكان قرية توماس أما بالنسبة لحجم السكان الذين تم استيعابهم بهذه المجتمعات الجديدة، فقد بلغ حوالي ١٧٠ ألف نسمة، في مجتمعات الأراضي المستصلحة على مياه السد العالي، وحوالي ٥٦٦٩١ نسمة في **الوادي الجديد**، وما يقرب من ٥٠٠.٠٠٠ نسمة في النوبة الجديدة.

وقد بلغ إجمالي الاستثمارات المنفقة على إنشاء تلك المجتمعات الجديدة في المناطق المستصلحة على مياه السد العالي ٢٤٤.٢ مليون جنيه ، وحوالي ٢٥.٩٥ مليون جنيه على **مشروع الوادي الجديد** موزعة على قطاعات الزراعة واستصلاح الأراضي وإنشاء التجمعات العمرانية الجديدة أما في **النوبة الجديدة** فقد بلغت جملة الاستثمارات ٣٥ مليون جنيه خصص منها ١٧ مليون جنبه لبناء المنازل والمرافق العامة وأنفق الباقي كتعويضات ومعونات مالية للأفراد قبل وبعد عملية التهجير، كما أنفق جزء آخر لتغطية وسائل الانتقال إلى النوبة الجديدة وتعويضات للموظفين القائمين على عملية التهجير. ومن الجدير بالذكر أن **النوبة** كحالة خاصة، تعد عملية إحلال على المستوى القومي، وليست عملية

إضافة؛ لأنها لم تنشأ بهدف توسيع هيكل الاقتصاد القومي، وإنما أنشئت لمواجهة ظروف اضطرارية تعرض لها مجتمع النوبة القديم.

أما الملاحظة العامة التى يمكن تسجيلها على طبيعة هذه المجتمعات الجديدة في تلك الفترة فهي اعتمادها بصورة كلية على النشاط الزراعي واستصلاح الأراضي وتربية الحيوان، كما أنها لم تتم في إطار تصور متكامل للمجتمعات العمرانية الجديدة.

وأسهم نشوب حرب ١٩٦٧م على مدى استمرار هذه التجربة بنفس معدلاتها السريعة التي بدأت بها، حيث وجه الجزء الأكبر من الاستثمارات والموارد المالية للدولة على تمويل نفقات الحرب، مما أدى إلى عرقلة مسار خطط التنمية للدولة بصفة عامة، ولهذه المجتمعات بصفة خاصة.

●المرحلة الخامسة: عقد السبعينات حتى منتصف الثمانينات:

(١): استغلال الظهير الصحراوي:(١٩٧٣ – ١٩٧٧):

منذ **عقد السبعينات** تعالت الأصوات المنادية بضرورة التوسع شرقاً وغرباً باعتباره الحل الأمثل للمشكلات الناجمة عن التضخم الحضري مثل مشكلة السكن وتنامي ظهور المناطق العشوائيات وارتفاع نسبة الجريمة والتلوث والبطالة والاختناق المروري لذلك بدأ التخطيط لاستغلال الظهير الصحراوي وبناء مجتمعات عمرانية جديدة واعتمدت في الأساس علي إقامة أنويه صناعية وإنتاجية لتكون عامل جذب للاستثمار الخاص كما أخذ في الاعتبار تخصيص النسبة من المساحة للخضرة كحزام أخضر.

إن نشأة فكرة التعمير بصفة عامة وإنشاء المجتمعات والمدن الجديدة بعد حرب أكتوبر المجيد في ١٩٧٣م كانت بداية التفكير لعمل جاد لإحلال السلام في المنطقة ونبذة فكرة الحرب مرة أخرى.لقد أصبحت الدعوة لإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة فوق الأراضي الصحراوية مطلبا قوميا وسياسيا، حيث أكد الرئيس الراحل **السادات في ورقة أكتوبر** على الحاجة على إيجاد مناطق جديدة

للاستيطان السكاني، وتوطين الأنشطة الاقتصادية الجديدة لمعادلة قوة جذب العاصمة، كما دعا في هذه الورقة إلى إنشاء مدن جديدة في الصحراء لحماية الأرض الزراعية وخلخلة الكثافة السكانية الحضرية المرتفعة.

ووفقا لذلك اتخذت سياسة المجتمعات الجديدة في مصر نمطا جديدا بعد خلال فترة ١٩٧٣م وحتى عام ١٩٧٧م، فلقد استهدفت هذه السياسة اعادة تعمير ما دمرته الأربعة الحروب المتتالية من مدن إقليم السويس، حتى يتسنى إعادة توطين أبناء هذا الإقليم بعد سبع سنوات من التهجير. وفي حقيقة الأمر فإن إقليم قناة السويس يشكل منطقة ممكنة لتحقيق النمو السريع من خلال تكلفة معقولة، وبدون التعدي على الأراضي الزراعية، ويرجع ذلك إلى أن الإقليم ذو مزايا توطينية عالية، وهى أمور جعلت من هذا الإقليم مدخلا مناسبا لبدء تنفيذ سياسة جادة نحو إقامة مجتمعات عمرانية جديدة، والخروج من الشريط الضيق حول وادي النيل العظيم المكتظ بالسكان.

وعلى الرغم من الإمكانات الهائلة لتنمية **إقليم قناة السويس**، فإنه يجب ألا يغيب عن البال أن الهدف الرئيسي من سياسة المجتمعات الجديدة كان **تعمير** Construction و**إعادة تعمير** Re-Construction مدن هذا الإقليم بهدف إعادة الحياة الاقتصادية إليها، ولقد تم إعداد دراسات التعمير وإعادة التعمير لمدن هذا الإقليم بالاشتراك والتعاون مع بيوت الخبرة البريطانية المتخصصة في هذا المجال. ولم يكن الهدف من هذا الاشتراك وذلك التعاون هو نقل صورة طبق الأصل من التجربة البريطانية في إقامة المجتمعات الجديدة، وذلك لسبب بسيط هو اختلاف البيئة الانجليزية بكافة عناصرها عن البيئة المصرية، وكان وجه الشبه الوحيد هو تعرض مدن القناة للتدمير والخراب نتيجة لحروب أعوام (١٩٥٦م و١٩٦٧م و١٩٧٣م)مثلما تعرضت المدن البريطانية للخراب والدمار في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فإذا كانت مدن القناة في أعقاب هذه الحروب الثلاث تعانى من نقص كبير في توافر المساكن الصحية، وتئن من نقص في الخدمات وتوافر فرص العمل، فإن حال المدن البريطانية بما

فيها لندن وليفربول وجلاسجو – لا تختلف عن هذه الصورة كثيرا. وما عدا ذلك فإن التجربتين مختلفتان تماما: فالتجربة تهدف إلى إعادة الحياة إلى مدن إقليم القناة، في حين أن التجربة البريطانية استهدفت في المقام الأول تخفيف الضغط السكاني عن المدن الكبرى مثل لندن وليفربول وجلاسجو، وتحسين أحوالها ومستوى خدماتها، وكان ذلك حافزا إلى تحول المدن الجديدة البريطانية إلى مناطق جذب مستحدثة توفر فرص العمل المناسبة عن تلك المتاحة في مدن لندن وجلاسجو وليفربول، فيقال أن حوالى ٧٠ ألف نسمة يخرجون سنويا من مدينة لندن إلى المدن البريطانية الجديدة، نظرا لما تقدمه من فرص عمل مناسبة.

والواقع أن تجربة المدن الجديدة المصرية أمكن لها الأستفادة من السياسات الإدارية المطبقة في بعض التجارب العالمية بعد تطويعها وتطويرها، بما يتناسب مع الواقع المصري وبما يمكنها من تجنب الأخطاء التي نتجت عن الممارسة. وبالفعل، فإن مصر قد استفادت من المدرسة البريطانية في التخطيط في إعادة وتعمير وتنمية مدن قناة السويس، واستفادت من المدرسة الأمريكية في دراسات مدينة السادات، ومن المدرسة السويدية في دراسات مدينة العاشر من رمضان، ومن المدرسة الألمانية في دراسات مدينتى ١٥ مايو والعبور، ومن المدرسة الهولندية في دراسات مدينة برج العرب الجديدة، ومن الخبرة الفرنسية في دراسات التجمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة، -كما سنرى بعد قليل - وفي كل الأحوال، تم تطويع الخبرة الأجنبية بما يتلاءم مع المتغيرات المحلية المصرية.

وفي عام (١٩٧٥م) قامت وزارة التعمير بعمل دراسات اشتركت فيها بيوت الخبرة العالمية والمصرية، وقد أوضحت تلك الدراسات أن مرافق المدن القائمة، وخاصة القاهرة والإسكندرية لا تتحمل أي توسع أفقي يضيف أعباء جديدة عليها لذلك أوصت تلك الدراسات بعدم التوسع في مدينة الجيزة وشمال شرق القاهرة.

وكانت أولى الخطوات الجادة لوضع سياسة تنموية عمرانية في ثوبها الجديد تتضمن البعد المكاني والخروج إلى الصحراء بإنشاء المجتمعات الجديدة هو **القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ بتاريخ ٤/ ٦/١٩٧٦م** بتخصيص الأراضي الواقعة بين الكيلو متر ٤٨ والكيلو متر ٦٨ من القاهرة على طريق القاهرة – الإسماعيلية الصحراوي لإنشاء أولى المجتمعات العمرانية الجديدة المستقلة في مصر وهو مجتمع مدينة العاشر من رمضان. وقد بدأ في إنشائها عام ١٩٧٤، وتبعتها مدينة السادات وهى مدينة مستقلة أيضاً تقع على طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوي.

وفي عام (١٩٧٧م) بدأ التخطيط لمدينة العامرية الجديدة لتستوعب ٥٠٠ ألف نسمة حتى عام ٢٠٠٠، هذا إلى جانب التخطيط لمدينة ١٥ مايو لتوفير المساكن الملائمة والخدمات اللازمة لعمال مصانع حلوان لتخفيف العبء عن القاهرة الأم، وقدر لها أن تستوعب ١٥٠ ألف نسمة، كما تقرر في أوائل ١٩٧٩م أن يتم التخطيط لعدد من المدن الجديدة بالقرب من القاهرة الكبرى وهى مدينة ٦ أكتوبر، ومدينة الأمل، ومدينة العامرية الجديدة بجوار الإسكندرية.

هكذا بدات تتبلور ملامح فكر حكومى منظم حيث وضعت الدولة العديد من المشرعات والبرامج لتنمية تلك المجتمعات المحلية المستحدثة من أجل تحقيق الهدف من إنشائها، وهو مساعدة الأهالي الجدد على المشاركة في استمرار عملية التنمية بمجتمعاتهم الجديدة من أجل حياة أكثر رفاهية أساسها التعاون والشعور بالولاء والإنتماء.

(٢): مولد حركة المدن الجديدة:(صدور القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩):

لقد وضع صانع القرار سياسة المجتمعات الجديدة على الأجندة السياسية وخصص لها بنداً في الموازنة العامة للدولة ، وأضاف مسمى التعمير والمجتمعات الجديدة إلى مسمى وزارة الإسكان ، وإنشأت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (في نوفمبر من نفس العام) بمقتضى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩م لتكون جهاز الدولة المسئول عن إدارة و تنمية هذه المجتمعات وتخصيص

بند مستقل فى الخطط الاقتصادية والاجتماعية وفى الميزانية العامة للدولة لاستثمارات المجتمعات والمدن الجديدة.

و يعد هذا التاريخ المولد الحقيقي لحركة المدن الجديدة في مصر في شكل برنامج متكامل ضمن الخطة الاقتصادية، وأن هذا القانون استمد جذوره من المبادئ الأساسية التي وضعتها لجنة تخطيط القاهرة الكبرى في عام ١٩٦٨ وكذلك من مسلمات ورقة العمل التي أعدتها القيادة السياسية عام ١٩٧٤ م وهى **ورقة أكتوبر**".كما صدر أيضا القرار الجمهوري رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٧٩م بإنشاء المجلس الأعلى لقطاع التعمير والمجتمعات الجديدة.

ويمكن أن نلقى هنا جانبا من الضوء على هذا القانون بشي من التفصيل جاء المشرع المصري بالقانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩م في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة، ويحدد الجهة الإدارية المسئولة عن تنفيذ هذه السياسة، ويقدم المزيد من الإعفاءات التي تجذب المشروعات الصناعية الخاصة الوطنية والأجنبية للقيام بدور أكثر فاعلية عن ذي قبل في دعم الجهود الذاتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإخراج الاقتصاد المصري من حالة الركود التي يمر بها. فلقد أعطى هذا القانون دفعة كبرى لسياسة المجتمعات الجديدة الهادفة إلى غزو الصحراء وإقامة مجتمعات حضارية جديدة تكون بمثابة أقطاب للنمو الاقتصادي والاجتماعي، ومحركات للنمو الاقتصادي والاجتماعي في مصر، يراعى في تخطيطها الاستفادة من مزايا التوطن الصناعي داخل الإقليم الاقتصادي الواحد، وفي إطار وضع تخطيط شامل للمجتمع الجديد، بحيث تكون هناك مناطق صناعية، وأخرى سكنية محددة على خريطة موقع كل مدينة جديدة ويتولى الجهاز الإداري المسئول عن هذا المجتمع الجديد مهمة توفير البنية الأساسية للمشروعات الصناعية والمجتمعات السكنية الجديدة، وتطبيق ومتابعة الأحكام التي ضمنها المشرع المصري للقانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩م في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

وفيما يختص بالنظام الإداري الذي رسمه القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩م للمجتمعات العمرانية الجديدة فإنه يمكن القول أن المادة ٢٧ من هذا القانون تنص على ما يلي: "تنشأ هيئة تسمى المجتمعات العمرانية الجديدة تكون لها شخصية اعتبارية مستقلة، تسرى في شأنها أحكام قانون الهيئات العامة فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون، وتتحدد تبعية ومقر الهيئة بقرار من رئيس الجمهورية، ويكون للهيئة الحق في إنشاء أجهزة تنمية للمجتمعات العمرانية الجديدة لمباشرة الاختصاصات التي تحددها لها الهيئة طبقا لما هو وارد في القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩ م".

كذلك حددت نفس المادة اختصاصات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في النقاط التالية: رسم سياسة وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة، والتنسيق بينها وبين خطط وبرامج الإنشاء والخدمات.وإجراء الدراسات الخاصة باختيار أنسب المواقع للمجتمعات العمرانية الجديدة.وتنظيم وتنسيق وتبادل المشورة مع الوزارات والهيئات واجهات التي تعمل في نشاطات التعمير وما يتصل به من مجالات دراسة وتنفيذ المرافق الإقليمية ومنشآت الخدمات لمشروعات المجتمعات العمرانية الجديدة.وإجراء التخطيط العام والتخطيط التفصيلي للمواقع التي يقع ليها الاختيار وفقا لأحكام هذا القانون وعقد القروض أو الحصول على منح وفقا للقواعد المقرة قانونا، بالإضافة إلى ما يخصص للهيئة من اعتمادات بما يضن كفاية التمويل للمشروعات.وللهيئة الحق في تقسيم المجتمع العمراني إلى مدن وقرى ومناطق وأحياء تضع لكل منها الاشتراطات والمواصفات والنماذج البنائية الخاصة بها.

وفي واقع الأمر فإن النموذج الإداري التنظيمي للمجتمعات العمرانية الجديدة يتشكل على أساس **ثلاث مستويات: المستوى الأول:** ويتكون من مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ويصدر به قرار من رئيس الجمهورية، ويحتوى تشكيل المجلس بجانب رئيس المجلس أعضاء من القيادات الرئيسية

بالهيئة، والسادة الوزراء أو من ينوب عنهم المتصلة مباشرة بنشاط الهيئة، وعدد من أهل الخبرة، ويصدر قرار تشكيل المجلس من رئيس الجمهورية، بناء على اقتراح الجهة التي تتبعها الهيئة، ويتولى مجلس الإدارة رسم السياسات وتحديد الأهداف الإستراتيجية لنشاط الهيئة دون الدخول في التفاصيل، كما يقوم بوظيفة التنسيق بين الهيئة والجهات المعنية من أجل تمكين الهيئة من القيام بالمهام المنوطة لها **المستوى الثاني:** ويختص بالجهاز الإداري للهيئة الذي يتولى تسيير أمور الهيئة والإشراف على الأنشطة المختلفة بها، وكذلك متابعو تنفيذ العمل بالمجتمعات العمرانية الجديدة للتحقق من حسن سير الأداء والعمل على إزالة المعوقات وتوفير مستلزمات الإنتاج واستمرار العمل دون توقف بما يضمن الانتهاء من الأعمال في مواعيدها المحددة وإسراع بتنمية المجتمع العمراني الجديد **المستوى الثالث:** ويتكون من الجهاز الإدارة لتنمية المدن الجديدة، والتي يطلق عليها أجهزة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة لمباشرة الاختصاصات التي تحددها الهيئة لهذه الأجهزة على الوجه المبين في القانون، وفي هذا السبيل قامت الهيئة بإقرار البناء التنظيمي لأجهزة المدن الجديدة التي تعد كمجموعات عمرانية جديدة خاضعة للهيئة ولقانونها ولوائحها.

وتقوم فلسفة هيئة المجتمعات العمرانية في بناء المجتمعات الجديدة على تقديم الحوافز والتيسيرات للمشروعات الصناعية والمواطنين، لتشجيعهم على الإقامة وممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة بهذه المجتمعات. وفي إطار الحوافز والتيسيرات المقدمة للمشروعات الاستثمارية نعرض للنقاط التالية:

⊙ يسرى في شأن قواعد وأحكام إعادة تصدير المال المستثمر في مشروعات خاضعة لأحكام هذا القانون إلى الخارج أو التصرف فيه، وتحويل صافي عائده إلى الخارج ذات القواعد والأحكام المنظمة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة. وذلك فيما لم يرد بشأنه تسهيلات أفضل في هذا القانون. وفي تطبيق هذا الحكم يكون لمجلس إدارة الهيئة السلطات المخولة.

⊙تطبيق الأحكام الواردة في كل من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتعمير وتعديلاتها على الإعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من أعمال تنفيذا لأحكام هذا القانون. ويجوز للأجانب من العاملين تحويل حصة لا تجاوز ٥٠٪ من مرتباتهم ومكافآتهم التي يحصلون عليها في جمهورية مصر العربية (المادة رقم ٢١).

⊙تعفي الأراضي الواقعة في نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة المنصوص عليها (بالمادة رقم ٨) والتي يتم استصلاحها وزراعتها في المواعيد التي يحددها مجلس إدارة الهيئة أو يتضمنها العقد المبرم مع ذوى الشأن - مما قد يكون مستحقا من ضريبة الأطيان ومن الضرائب والرسوم الإضافية المتعلقة بها أيا كانت تسميتها أو مصدر فرضها، ويكون الإعفاء لمدة عشر سنوات من تاريخ جعل الأرض صالحة للزراعة وفقاً لشهادة تصد من الهيئة في هذا الشأن (المادة رقم ٢٣). مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر أو بالإعفاءات الضريبية المقررة بالمادة (١٦) من قانون ٤٣ لعام ١٩٧٤م والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٧م في شأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة تعفي أرباح المشروعات والمنشآت التي تزاول نشاطها في مناطق خاضعة لأحكام هذا القانون –أي القانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩م -من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها، كما تعفي الأرباح التي توزعها أي منها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها لمدة عشر سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط حسب الأحوال (المادة رقم ٢٤).

⊙تعفي من الضريبة العامة على الإيراد، ولذات المدة كافة الأوعية المعفاة من الضرائب النوعية وفقاً لأحكام هذا القانون (المادة رقم ٢٥).

⊙خضوع المشروعات التي يتم إنشاؤها في المجتمعات الجديدة لأحكام (المادة ٤) من القانون ١٨٦ لعام ١٩٨٦م ينظم الإعفاءات الجمركية التي تضمنت تحصيل ضريبة جمركية بنسبة ٥٪ من القيمة على ما يستورد من المعدات

والأجهزة اللازمة للمشروعات التي يتم إنشاؤها في المجتمعات الجديدة وفقا لأحكام القانون ٥٩ لعام ١٩٧٩م أما الحوافز والتيسيرات المقدمة للمواطنين في إطار القانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٩م فيحكى بيانها في العناصر التالية:

⊙ قيام هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتخصيص المساحات اللازمة للمشروعات الصناعية والزراعية والإسكان مع توفير المرافق اللازمة لها من مياه الشرب والصرف الصحي والطرق والمواصلات ومباني الخدمات العامة وغيرها. يضاف إلى ذلك قيام الهيئة بوضع النظم والقواعد والتسهيلات الخاصة بالحصول على قطع الأراضي اللازمة للاستثمار الصناعي أو إنشاء مبان سكنية عليها. ولقد تضمنت هذه القواعد والنظم والتسهيلات أسعار الأراضي وطريقة السداد وآجال التقسيط وسعر الفائدة مع منح المواطنين قروضا تعاونية لبناء مساكنهم وإعفائهم من الضريبة على العقارات المبنية والضرائب والرسوم الإضافية المتعلقة بها لمدة عشر سنوات من تاريخ إتمام العقار وصلاحيته للانتفاع به (المادة رقم ٢٢).

⊙ تولى الهيئة توفير الوحدات السكنية المناسبة للمواطنين بما يناسب مع مستويات دخولهم بمستويات الإسكان المختلفة (اقتصادي – منخفض التكاليف - متوسط -فوق المتوسط)، ولتشجيع المواطنين على تملك هذه الوحدات يتولى بنك التعمير والإسكان أو الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان منح المواطنين مبلغ عشرة آلاف جنيه من ثمن الوحدة السكنية كقرض يقسط على ثلاثين سنة بفائدة تعاونية مدعمة كانت حتى عام ١٩٩٠م ٥٪ سنويا، ارتفعت إلى ١٣٪ طبقا لقرار البنك المركزي المصري، وفي إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، ويعفي أيضا شاغلو هذه العقارات مما يستحق عليهم من ضريبة على العقارات المبنية والضرائب والرسوم الإضافية المتعلقة بها كما نصت على ذلك(المادة رقم ٢٢).

(٣):إستراتيجية التنمية العمرانية(١٩٧٨– ١٩٨٢):

رسمت **إستراتيجية التنمية الإقليمية** (١٩٧٨ –١٩٨٢م) أهداف إنشاء مناطق الجذب في الصحراء لحل مشاكل التكدس السكانى في منطقة وادى النيل والدلتا في الآتي: زيادة الدخل القومي والإقليمي باعتبار أن هذه المدن تمثل في حقيقتها مجتمعات إنتاجية، علاوة على زيادة القاعدة الاقتصادية للدولة، وتوفير فرص عمل للسكان كأساس نمو هذه المدن، وتخفيف الضغط السكاني على المدن الكبيرة نتيجة لخلق مناطق جديدة، وقد تم أجراء دراسات سكانية وإقليمية لحساب جهاز التعمير لتحديد مواقع تلك المدن وأهدافها ومراحل نموها.

(٤):الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٢م ـ ١٩٨٧م):

خططت **الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** (١٩٨٣/٨٢ – ١٩٨٧/٨٦م) الأهداف الرئيسية للتعمير وإنشاء المجتمعات الجديدة في المدى الطويل في جملة من الأهداف التالية: (كسر حدة الكثافة السكانية العالية وتخفيف العبء على المناطق والمدن الحالية بالخروج إلى صحراء مصر وسواحلها حيث توجد مصادر للثروات الطبيعية تصلح لإقامة قاعدة اقتصادية لمجتمعات عمرانية جديدة، أنشاء مجتمعات عمرانية تمتص جزءا من التكدس في المدن المختلفة بإقامة مناطق سكنية متكاملة الخدمات والمرافق بامتدادات المدن الكبرى وفي المناطق غير الصالحة للزراعة في إطار تخطيط عمراني مبنى على أسس علمية سليمة.وإحداث تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي والعمراني المصري مع التركيز على معالجة الاختناقات التي فرضتها سنوات الركود الاقتصادي ،زيادة معدلات التنمية وإصلاح المرافق، الاستفادة من الموارد الكامنة في صحراء مصر وسواحلها وذلك للتخفيف عن المناطق المكتظة بالسكان وتعديل الخريطة السكانية لجمهورية مصر العربية، العمل على أن يمتد العمران خارج المدن والقرى وذلك لاستيعاب الجزء الأكبر من الزيادة

السكانية المتوقعة خلال السنوات الباقية من القرن العشرين، وامتصاص تحركات الهجرة الداخلية وتغيير مساراتها إلى المدن والمجتمعات الجديدة حتى لا تسبب ضغطا على المراكز والمدن الحضرية الحالية ،وإنشاء المدن والمجتمعات الجديدة في إطار تخطيط إقليمي عمراني منبثق من تخطيط قومي عام ، والعمل على توطين الصناعات في مناطق محددة للاستفادة من الوفورات الاقتصادية للمشروعات الصناعية ، وخلق حافز رؤوس الأموال في المناطق الجديدة ، وذلك بتهيئة الظروف المناسبة للمشروعات في مجال الإنتاج الصناعي وفي مجال الخدمات).

ومن خلال نظرة سريعة لنتائج **الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٢م -١٩٨٧م)** نرى أن الهدف من التوسع الإقليمي أو إنشاء المجتمعات الجديدة بمفهومها الصحيح في المناطق الصحراوية مثل مدينة العاشر من رمضان، ٦ أكتوبر، مدينة السادات، ١٥ مايو كان هو التصدي لعلاج الخلل في التوزيع السكاني. وقد قامت وزارة الإسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة بإقامة سبع مدن جديدة: ١٠ رمضان، ٦ أكتوبر، السادات، ١٥ مايو، العامرية الجديدة (برج العرب الجديدة الآن)، دمياط الجديدة، الصالحية الجديدة خلال الخطة الخمسية الأولى كاملة البنية الأساسية من ١٨ مدينة مستهدف إنشاؤها.

و بإمكاننا أن نحدد **الملامح الرئيسية لخريطة مصر العمرانية الجديدة** في الأجل الطويل – ويقصد بها حالتها حتى عام ٢٠٠٠ م -ففي إطار الأهداف التي رسمتا كل من إستراتيجية التنمية الإقليمية (١٩٧٨ -١٩٨٢ م) والخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(١٩٨٣/٨٢ – ١٩٨٧/٨٦م) السابق بيانها يمكن تلخيص أهم الملامح في إعادة التركيب الهيكلي للخريطة السكانية بمصر مركزة على المناطق التي تتوفر بها الإمكانات والموارد الطبيعية والتي تصبح نتيجة لذلك صالحة لأن تكون موطنا لمجتمع عمراني جديد في الوقت نفسه يتم اعتبار البعد السكاني والمكاني وليس البعد الزمني وحده -

محورا أصيلا من محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية المصرية، أملا في تحقيق النمط الملائم للتوطن السكاني والاقتصادي لخدمة أهداف التنمية.

وبجانب هذا الإطار المرسوم لسياسات المجتمعات الجديدة المصرية، نال موضوع **التنمية** اهتماماخاصا من قبل الباحثين والمتخصصين بشئون التخطيط الإقليمي في مصر . وفي هذا السياق تم اقترح عدد من محاور التنمية الاقتصادية نذكر أهمها على الوجه التالي:

- **محور تنمية عرضي لتنمية الساحل الشمالي بطوله** من السلوم حتى رفح.
- **محور تنمية طولي** يمتد من بورسعيد إلى السويس وبطول خليج السويس حتى الغردقة والقصير، وحتى حلايب في الجنوب.
- **مجموعة من المحاور العرضية في وديان الصحراء الشرقية** (وادى غريب / وادى طفه/ وادى أسيوط/وادى قنا/وادى التبود/وادى خريط)، ويجمع هذه المحاور محور رأسي يمتد على مسافة مناسبة بطول نهر النيل العظيم من الناحية الشرقية خاصة مع توافر الطرق المرصوفة التي تربط وادي النيل بالبحر الأحمر وهى: القاهرة – السويس، المعادى – السخنة، الكريمات – الزعفرانة، بني مزار –رأس غارب، قنا –سفاجا، قفط –القصير، سكة حديد نجع حمادي –سفاجا.
- **محور تنمية رأسي** يمتد من الإسكندرية في الصحراء حتى الجيزة، ويبتعد بمسافة مناسبة من النيل بطول الصعيد حتى بحيرة السد العالي.
- محور تنمية يمر **بالواحات** ومنخفضات الصحراء الغربية (الوادي الجديد) حتى منخفض القطارة، ثم يلف حوله من الناحية الشرقية مارا بواحة سيوه وحتى البحر الأبيض المتوسط.
- وجود ثلاثة **محاور عرضية للتنمية بسيناء**: أولها المحور الساحلي، ثم المحور الأوسط مارا بطريق الجفجافة، ثم المحور الممتد من القاهرة حتى

السويس وممتد حتى طابا مارا بطريق نخل، كذلك محور تنمية بطول شواطئ شبه الجزيرة على خليج السويس والعقبة.

● انجازات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة(١٩٧٩م -١٩٨٩م)

وينظر إلى سياسة المجتمعات الجديدة على أنها جزء من إستراتيجية التنمية العمرانية، وليس على أنه متطابقة معها، وفي هذا الخصوص يمكن القول بأن **إستراتيجية التنمية العمرانية** تتكون من **شقين** على الوجه التالي: يتعلق **الشق الأول** بعملية إنشاء سلسلة من المدن والقرى الجديدة حول الدلتا والوادي في أجيال متتابعة، وتكون بالتالي أقطابا للتنمية الاقتصادية الإقليمية Regional Economic Development وآليات لتخفيف ظاهرة التكدس السكاني في المدن والمحافظات القائمة، وتصبح بالتالي مراكز حضرية جديدة، وهى متطلبات أساسية لبناء مصر (أم الدنيا) كمجتمع حضاري حديث تتوافر له مقومات الاستقرار والتوازن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويساعد هذا الجزء من الإستراتيجية العمرانية على المحافظة على المساحات المتبقية من الأراضي الزراعية، وإيقاف عمليات الاعتداء المتعاقبة عليه كرد فعل طبيعي للزيادة السكانية على المساحات الثابتة نسبيا من الأراضي الزراعية. وتتعلق هذه الجزئية بالأجل القريب أو الأجل المنظور كخطوة أولى على طريق رسم خريطة عمرانية جديدة لمصر أما **الشق الثاني** فيختص باكتشاف مناطق تنعم بوفرة من الموارد الطبيعية يمكن استغلالها لتعمير هذه المناطق، وهى مناطق بطبيعتها غير مأهولة في الوقت الراهن بالسكان. ومعنى ذلك أن هذا الشق الثاني من الإستراتيجية يهدف إلى اختيار مناطق صالحة للحياة فيها، ولكنها في نفس الوقت خالية من السكان، وبالتالي يتم تحويلها إلى مناطق جذب سكاني لإحداث الخلخلة المطلوبة في الكثافة السكانية المصرية.

وبصفة عامة، فإنه يمكن القول أن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة قد استطاعت خلال الفترة (١٩٧٩م -١٩٨٩م) تحقيق الإنجازات الإجمالية التالية:

- بلغت مساحة الأراضي المجهزة بالمرافق في هذه المدن ٥٢ كيلو مترا مربعا منها حوالي ١٨كم^{٢} للإسكان، وحوالي ٢٤كم^{٢} للصناعة، وحوالي ١٠كم^{٢} للأنشطة التجارية والخدمات.
- بلغت مساحة الأراضي المباعة للإسكان والصناعة والتجارة والخدمات في هذه الصناعة حتى ١٩٨٩/٩/٣٠ م حوالى ٦٤.٤كم^{٢} بلغت قيمتها البيعية نحو ٥٦٩ مليون جنيه.
- بلغ عدد السكان المقيمين إقامة دائمة بمدن المرحلة الأولى ١١٨ ألف نسمة موزعين كما يلى: ٢٠٥٠٠ بمدينة العاشر من رمضان و٦٥ ألفا بمدينة ١٥ مايو و٢٣ ألفا بمدينة دمياط الجديدة، ٣٥٠٠ بمدينة الصالحية الجديدة.

وكانت المدن الأخرى المستهدف إنشاؤها في الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧ -١٩٩٢م) هي: بدر، العبور، النوبارية الجديدة، بني سويف الجديدة، المنيا الجديدة، أسيوط الجديدة، سوهاج أخميم، أسوان الجديدة، بالإضافة إلى إنشاء المدن والقرى السياحية على شواطئ سيناء والبحر الأحمر والساحل الشمالي الغربي. قدر لهذه المدن الجديدة أن تستوعب حوالي ٦ مليون فرد.

◆◆◆

الفصل الثاني

المجتمعات المصرية المستحدثة: الماهية والمتطلبات والمقومات والمرتكزات وأعتبارات النجاح والمشكلات:

تمهيد:

المجتمعات المستحدثة نمط استيطانى مغاير عن أنماط الاستيطان البشرى التقليدى والتى خبرها المجتمع المصرى طوال آلاف السنين السابقة، والتى ربطت شعبة بشريط عمرانى ضيق في الدلتا وعند وادى النيل في الجنوب تلك الأنماط الصحراوية الجديدة تعد اضافة للحيز المأهول واستغلال لموارد الأرض، وهو أساس الحياة مهما كانت رداءة جودته.

يتوزع اهتمام الفصل الراهن حول مناقشة القضايا التالية:

اولا: ماهية المجتمعات المستحدثة:

ثانيا: الانفجار السكانى والمجتمعات المستحدثة:

ثالثا: المجتمعات المستحدثة: المتطلبات والمقومات والمرتكزات وأعتبارات النجاح:

رابعا: مشكلات المجتمعات المستحدثة:

أولا: ماهية المجتمعات المستحدثة:

المجتمع المستحدث أو المخطط Planned Communities، مفهوم حديث نسبيا دخل في مجال العلوم الاجتماعية التطبيقية لصلته بمعطيات التنمية الواسعة الانتشار في البلدان النامية.

ومن الجدير بالذكر **أن « لفظ مستحدث »** يحمل في طياته إشارة لتدخل الإرادة البشرية في إنشاء وتكوين هذا المجتمع الانسانى وهذا التدخل يكون غالبا من جانب الدولة أو السلطات المعنية.

لم يتفق العاملون في مجال العلوم الاجتماعية على مفهوم واضح ومحدد للمجتمع المحلى المستحدث، وذلك لحداثة هذا المفهوم نسبيا على العلوم الاجتماعية، فقد دخل هذا المفهوم حديثا في مجال العلوم الاجتماعية التطبيقية لصلته بمعطيات التنمية الواسعة الانتشار في البلدان النامية. ولم يقتصر الأمر على الاختلاف حول تحديد مفهوم **«المجتمعات المستحدثة»** فحسب بل تعداه إلى الاختلاف حول تسمية هذا النمط من المجتمعات، فبينما يذهب البعض إلى تسميتها« **بالمجتمعات المحلية المستحدثة»**، نجد أن البعض الآخر يحاول أن يكون أكثر دقة فيطلق عليها **«المجتمعات المخططة»**، أو**«المجتمعات المقصودة التكوين»**، والتي تعنى محاولة لبناء وتنمية المجتمع بطريقة معتمدة واعية تنشأ لتحقيق أهداف قومية وتتطور من خلال برامج تنموية تتضافر فيها جهود كافة المتخصصين في المجالات المختلفة، بالإضافة إلى جهود سكان المجتمع أنفسهم ووفقا لذلك نميل هنا إلى التأكيد على مقولة تحليلية مفادها كل**«مجتمع مخطط هو في الواقع مجتمع مستحدث»**. ومن ثم ، فإن نطاق اهتمامنا ينصب في تحديد مفهوم المجتمع المستحدث على أنه ذلك المجتمع المخطط الذي قام على تخطيط سابق، ويخرج من دائرة اهتمامنا في هذه الدراسة **المجتمعات التلقائية** غير الموجهة.

ونتيجة لذلك من الملاحظ إننا نجد أختلافا ملحوظا وقائما بين«**المجتمعات المستحدثة المخططة أو الموجة** Planned or Guided » و«**المجتمعات المستحدثة التلقائية** Spon Taneous» إذ تعتمد الأولى على عنصر التخطيط الاجتماعي كأساس لعملية إنشائها، حيث يهدف إلى تحقيق المجتمع المتوازن وتحقيق توحد المواطن لا مع مجتمعه الجديد فحسب بل أيضا مع الجماعات الاجتماعية الموجودة في هذا المجتمع.

وقد يتسأل البعض هل من المقبول أن يقال أن ما يطلق عليها اصطلاحا **المجتمع المستحدث** ليس إلا نمطا آخرا نشأ بفعل ظروف اجتماعية معينة، أو تلبية لسياسة معينة، أو نتيجة لبرامج مخططة من أجل مواجهة مشاكل الكثافة السكانية، أو تطوير الإنتاج، أو لتغيير أساسي يراد إدخاله على المجتمع القائم بتحريك بعض عناصره من أجل الخلاص من المشاكل ومواجهة متطلبات التنمية. وقد يكون ذلك مقبولا خصوصا إذا قلنا أن أى مجتمع جديد لابد أن تتوافر له ليبقى وليحقق أهدافه النهائية كل مقومات المجتمع أيا كان نمطه، لأن الحياة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توافرت شروط بغيرها تتحول إلى شئ آخر لا ينشئ المجتمع ولا يصنع المستقبل الإنساني.

وثمة تعبيرات اصطلاحية قريبة من مفهوم «**المجتمع المستحدث**» يشع ترددها في الكتابات السوسيولوجية المعاصرة ألا و هي « **مدن جديدة** New Town» و«**مجتمعات الجديدة** New Communities»، «**مجتمعات عمرانية جديدة** New Urban Communities »،«**ضواحي جديدة** New Sburbs » باعتبارها مجتمعات مخططة التكوين.

أن تعبير« **مدينة جديدة**" » يعنى مدينة خططت وبنيت بطريقة معتمدة ذات اكتفاء ذاتى، تتيح بالإضافة إلى المساكن فرص العمالة الملائمة وكافة الخدمات وكل ما يعبر عن كونها مدينة مستقلة تفي باحتياجات ساكنها،

وتشبع كافة متطلباتهم. ومن الضروري أن تزود المدينة بكافة الخدمات بتتابع منظم وخطوات مترابطة ومتناسقة ومتوازنة مع النمو السكاني بالمدينة.

وعلى هذا فإنه يمكن تعريف«**المدن الجديدة المعاصرة**» بأنها الصيغة التي تبنتها الدول المتقدمة في أوائل القرن العشرين، وتتبناها الآن الدول النامية ومنها مصر، لحل أزمتها الحضرية.

و"المدينة الجديدة أو المجتمع المحلي المخطط أو الحاضرة الجديدة مدينة أو حاضرة أو مجتمع صمم من البداية ونمي طبقا لخطه، "يرمى، تخطيط المدن إلي توفير بيئة حياة جيدة، وتسهيل التنمية الاقتصادية، وحث الصحة والأمن والرفاه العام للمجتمع المحلي بإرشاد وضبط التنمية واستعمال الأرض، يسعي إلي جعل المجتمع المحلي مكانا منظما وكفئا ومرغوبا فيه ليعيش المرء ويعمل فيه" .ويتضمن تخطيط المدينة ليس فقط توجه المباني والشوارع في المدينة وإنما أيضا الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسكانية للمجتمع المحلي، لتنمي الأرض المتاحة أو تجديد الأملاك المتاحة لابد أن يفهم مخططي المدن المعمار والمسح والاقتصاد وحتى السياسة، إضافة العديد من العوامل الأخرى، يحدد مخططي المدن حاجة المدينة إلي المباني والخدمات بناء علي نماذج رياضية تتنبأ بالزيادة في السكان، تعني الزيادة المتوقعة في السكان الحاجة إلى مزيد من المدارس والمستشفيات والأعمال.

و يعد تكوين هذه «**المجتمعات الجديدة**» أسلوبا من أساليب إعادة التنظيم الاجتماعي لمجموعة من الأفراد أو الزمر الاجتماعية التي هاجرت إليها من مواطنها الأصلية التي نشأت وعاشت فيها في ظروف مغايرة كل التغاير عن الظروف العامة التي تعيش فيها هذه المجتمعات.

و**المجتمعات الجديدة** صورة من التخطيط الحضري صممت لإعادة توطين السكان بعيدا عن المدن الكبيرة بتجميع المساكن والمستشفيات

والصناعة ومراكز الثقافة والترفيه والتسوق لتكوين مجتمعات جديدة تماما ومستقلة نسبيا.

وفي إطار السعى نحو تعريف المدن الجديدة ، فإننا نجد صعوبات كثيرة متعارف عليها من قبل علماء الاجتماع ، وليست هذه الصعوبات مقتصرة على مفهوم المدن الجديدة فحسب، بل ينطبق الحال على القليل فقط من المفاهيم السوسيولوجية التي تم الاتفاق عليها، وذلك تبعا للزوايا المنظور منها.

من المؤكد أنه لا يوجد اتفاق عام بين المخططين وعلماء الاجتماع حول ماهية المدن الجديدة، حيث يعرفها البعض بأنها: تلك السياسات التي تنتهجها الكثير من الدول لحل مشاكلها العمرانية، وبالتحديد بالنسبة للمراكز الحضرية الكبرى بها، كما أنها تنظم عملية التوسع حول المراكز الكبرى ، وتمثل أيضا وسيلة من وسائل التنمية الحضرية في المناطق المحيطة بها.

إذن فالمدينة الجديدة ما هي إلا نمط عمراني جديد يخضع لأساليب التخطيط الحضري، يتم إنشاؤها للتخفيف من الكثافة السكانية المتزايدة بالمدن الرئيسية أو لإحداث تنمية اقتصادية بمنطقة معينة.

وثمة تعريف **رسمي قانوني«للمجتمعات العمرانية الجديدة** »حدده قانون رقم ٥٩لسنة ١٩٧٩م : بأنها **كل تجميع بشرى** متكامل يستهدف خلق مراكز حضرية جديدة تحقق الاستقرار الاجتماعي والرخاءالاقتصادى (الصناعى والزراعى والتجارى وغير ذلك من الأغراض) بقصد إعادة توزيع السكان عن طريق إعداد مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن والقرى.

ويمكن بمقتضى هذا التعريف اعتبار **المدن الجديدة المصرية** برنامج عمل طموح المدى يراد بواسطته تحقيق ما يلي : إعادة توزيع سكان مصر بصفة عامة ورسم خريطة جديدة لقطاعنا الحضري بالانفتاح على الصحراء المصرية التي عاشت طويلا في عزلة عن الدلتا والوادي وخلخلة

السكان في كل من القاهرة والإسكندرية بصفة خاصة . وإعادة توزيع الهيكل الصناعي على تلك الخريطة، بدلا من تكتل مصانعنا في المدن الكبرى ، وتوطين الصناعات الجديدة التي تحتاجها الخطة القومية في المدن المستقلة الجديدة .وإشباع الحاجات الأساسية لأعداد متزايدة من السكان اجتذابهم إلى الاستيطان في تلك المدن، عن طريق توفير فرص عمل تتصف بالدوام والاستمرارية، وفرص حياة أفضل تتمثل في المسكن الصحي الملائم لاحتياجاتهم الفعلية والمناسب لإمكاناتهم الاقتصادية ، والخدمات المتنوعة التي تتفق مع خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية مما يجعلهم يستقرون في تلك المدن ويتخذونها مقرا دائما لإقامتهم.

غير أنه من الأمور الواجب التنويه بها في هذا السياق التحليلي أن مفهوم المجتمعات الجديدة لا ينصرف إلى مجرد إنشاء Construction وحدات سكنية لحل المشكلة السكنية، أو إعادة إنشاء وتعمير Re-Construction مناطق تهدمت لظروف حربية كمنطقة القناة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٢، ولكن اصطلاح "**المجتمعات الجديدة**" يذهب إلى أبعد من ذلك كثيرا، حيث يعتبر الإنشاء وإعادة الإنشاء جزءا من بنيان هذه المجتمعات، فالإطار الذي تتحرك هذه المجتمعات في رحابه هو فكرة **بناء الأقطاب التنموية** التي تبث عناصر الحياة الاقتصادية بكل معانيها من إقامة الأنشطة الاقتصادية والخدمية وخلق فرص العمل المناسبة، والسعى نحو تحقيق أقصى الأرباح –وباختصار هذه المجتمعات تشكل الأداة الرئيسية لبعث الحياة الاقتصادية من جديد على أسس من نظام اقتصاد السوق، والتخلى عن نظام التخطيط المركزى.

إن تعبير «**مجتمع مستحدث**»، يعنى مجتمع خطط وبني بطريقة معتمدة ذات اكتفاء ذاتي، تتيح بالإضافة إلى المساكن فرص العمالة الملائمة وكافة الخدمات وكل ما يعبر عن كونها مدينة مستقلة تفي باحتياجات ساكنيها، وتشبع كافة متطلباتهم، ومن الضرورى أن تزود المدينة بكافة الخدمات بتتابع منظم وخطوات مترابطة ومتناسقة ومتوازنة مع النمو السكانى .

لقد تعددت التعريفات الخاصة «**بالمجتمع المستحدث**»، إلا أنه يمكن القول بأنه: يمثل تجمع بشرى هدف إلى خلق مراكز حضرية جديدة متكاملة تحقق الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي بقصد إعادة توزيع السكان عن طريق إعداد مناطق جذب مستحدثة.

فالمجتمع المستحدث ما هو إلا مجتمع مصنوع أو مخطط لا دخل لسكانة في التخطيط الذي وضع، وهذا المجتمع يتم التخطيط الشامل والمتكامل له من قبل الجهات الحكومية المختصة، بحيث يشتمل التخطيط على كافة الجوانب العمرانية والتنظيمية والاقتصادية ، دون النظر إلى الفئات الاجتماعية المختارة، حيث ينبغي اختيار العناصر البشرية التي تنتقل إلى هذه المجتمعات ، حتى يمكنها أن تكونا عامل من عوامل تطورها ونموها المستقبلي ، ولا تكون عبئًا ثقيلا على حركة نموها وتطورها، ليتمكن المجتمع الجديد من تحقيق الأهداف المرجوة من إنشاؤه. وذلك لأن الهدف الأساسي من وراء إنشاء مثل هذه المدن هو خلق مجتمع انسانى يحقق مستوى اجتماعي واقتصادي وثقافي أفضل من المستوى الذي يوجد في مجتمع التقليدي القديم.

وعلى ذلك فإن ما نطلق عليه إصلاح «**المجتمع المستحدث**» ما هو إلا نمط من المجتمعات تنشأ بفعل ظروف اجتماعية معينة أو تلبية لسياسة معينة أو نتيجة لتغير أساس يراد إدخاله على المجتمع القائم وذلك بتحريك بعض عناصرها من أجل الخلاص من المشاكل ومواجهة متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة .

ومن هنا يمكن القول بأن «**المجتمع المستحدث**» يعد صورة أخرى مغايرة من صور المجتمع الإنساني غير التقليدي. وإن كانت تواجه ظروف قد تختصر مسافات التطور التى مر بها المجتمع الإنساني التقليدي .

وقد لا تكون هذه التعريفات دقيقة الصياغة، فهي من جانب تعريفات الممارسين، ومن جانب آخر تعريفات موسوعية، وما ذلك إلا لنلقى الضوء على

فهم المجتمع المستحدث مع إثارة خبرة تاريخية، ولندرك مدى فهم صانعي القرار بشأن المجتمعات المستحدثة المصرية لمغزى هذه المجتمعات المخططة.

ومن أشمل التعريفات السوسيولوجية المطروحة «**للمجتمع المستحدث**» ذلك التعريف الذى صاغه «**محمد على**» و نصه: المجتمع المستحدث نموذج بنائي جديد للمجتمع المحلى ينشأ وفقا لخطة محددة تستهدف توطين عناصر بشرية بعد تهجيرها من بيئاتها الأصلية إلى البيئة المحلية الجديدة، وتوفير كافة أساليب العيش والإقامة لهم، وتدبير الأنظمة والهيئات التي تلبى احتياجاتهم. ولا يقتصر الأمر على مجرد نقل السكان من مكان إلى آخر بل أنه يفترض مع هذا الانتقال أن تكون البيئة المستحدثة لها من المقومات ما يجعلها قادرة على تنمية ذاتها باستمرار عن طريق تعبئة جهود أفراد المجتمع الجديد وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشكلات المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة.

وفي عبارة أخرى ، «**المجتمع المستحدث**» مجتمع له مقومات المجتمع القديم من حيث بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لبقائه، أنشئ من خلال إرادة إنسانية مخططة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في المحل الأول، وذلك للتغلب على المشاكل التي طرحها المجتمع القديم، والتي ظهرت إما في زيادة السكان أو في نقص الموارد أو في الخلل الذي أصاب العلاقات أو عند ظهور علامات التخلف.

في حين يرى رأى ثالث أن «**المجتمعات المستحدثة**» تهدف إلى إيجاد توازن إقليمي في الدولة ذات الكثافة السكانية العالية وبمعنى آخر فان **المجتمعات المستحدثة** هي تلك المستوطنات الجديدة التي تحقق التوازن

الإقليمي في الدولة التي تعانى من الزيادة السكانية، بحيث يعاد توزيع السكان توزيعا مرتبطا بمواقع نشاطهم الفعلي.

و«**المجتمعات المستحدثة**» مجتمعات أنشئت لتحقيق أهداف متعددة تم التخطيط لها مسبقا لتصبح منطقة جذب سكاني يتوفر على أثره العمل ثم الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية.

و«**المجتمعات المستحدثة**» نوع من إعادة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للجماعات البشرية وللموارد الاقتصادية، وبذلك تصبح جزءا من العمليات القومية في مجال التنمية الشاملة في المجالات المختلفة.

وفي تحديده لمفهوم «**المجتمع المستحدث**»: يرى «**صلاح العبد**»(١٩٧٢م) إنه ذلك المجتمع المخطط الذي قام على تخطيط سابق، حيث تحقق المجتمعات المستحدثة المخططة الأهداف القومية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو البيئية، أي إنه مجتمع يضم مهاجرين يوفدون من مناطق مختلفة لا تجمعهم روابط وعلاقات اجتماعية سابقة ليعيشوا في بيئة جديدة.

في حين يعرف «**محمد بسيونى**» (١٩٧٣م) «**المجتمعات المستحدثة**»: بأنها تلك المجتمعات التي تم إنشاؤها على أسس تخطيطية متكاملة بما في ذلك النواحي الاجتماعية والفيزيقية، الاقتصادية والتنظيمية تم تهجير أو نقل الجماعات البشرية المختارة أو غير المختارة لتقطنها وتمارس حياتها المعيشية الكاملة داخل هذه المجتمعات بهدف النهوض بمستوى معيشة تلك الجماعات وغالبا بأنه في إطار خطة تنمية قومية أو إقليمية.

وثمة تعريفا سوسيولوجيا «**للمجتمعات المستحدثة**»: طرحة كلا من «**غريب سيد، ومريم مصطفى**»(١٩٨٥م) بأنها جزء أو أجزاء من مجتمع قائم بالفعل له عادات وتقاليد وأعراف وقواعد ضبط وبناءات اجتماعية واقتصادية

محددة ومعروفة تحتمل أن تبقى بعض مظاهرها في المجتمع الجديد أو قد تنتقل كل سمات المجتمع الكبير إلى داخل المجتمع المستحدث.

ومن منظور الخدمة الاجتماعية التنموية «**المجتمعات المستحدثة**» تدل على المجتمعات المخططة التي تنشأ لملاقاة حاجات ذات أهمية قومية في ميداني الإنتاج والخدمات، ويطلق عليها المنظمون الاجتماعيون عندما يتعاملون معها «مجتمع الحاجة أو مجتمع المشكلة». وهى «ضرب من التنظيم الاجتماعي وإعادة صياغة للقوى البشرية والموارد الطبيعية من خلال مشروع تنمية اقتصادية واجتماعية محدد لمجموعة من المواطنين تجمعهم رابطة طبيعية أو اجتماعية موفق سياسة اجتماعية واضحة المعالم»، ويراعى فيها «جوانب الهجرات البشرية وتحركاتها والعلاقات البشرية من جوانبها النفسية والاجتماعية والأفكار والاتجاهات والرأي العام والتغير الحضاري والتكامل القومي» وما يتطلبه ذلك من «تخطيط للمدن والإنتاج والخدمات والتنسيق العمراني بين كل هذه العوامل».

وصاغت « **سوسن عثمان**» (١٩٩١م): تعريفا «**للمجتمعات المستحدثة**» بأنها:المجتمعات التي تمتاز بوجود خدمات متكاملة وإجراءات اجتماعية واقتصادية وإدارية وتنفيذية في المراحل المبكرة من حياتها وبالتالي تصبح البرامج غاية في وحداتها وليست وسيلة للتنمية والنهوض بكافة قطاعات المجتمع وتلعب هذه الأجهزة دور هاما في ربط المجتمع المستحدث بالمجتمع الكبير وتحقيق التكامل بين سياسات التنمية المحلية وخطط وبرامج التنمية في المجتمع ككل فضلا عن أن الأجهزة تقضى على العزلة الثقافية للمجتمع وتحقق احتكاكا حضاريا مفيدا بين الإداريين والمنتفعين من الأهالي مما يساعد على تطوره.

ويحدد «**محمد عبد الفتاح**» (١٩٩١م) «**المجتمعات المستحدثة**»بأنها: تلك المجتمعات المحلية التي قامت على أساس تخطيط اقتصادي اجتماعي محدد

لمواجهة مشكلات زيادة السكان وهى كذلك نوع من التنظيم الاجتماعي وإعادة توزيع القوى البشرية والموارد الطبيعية من خلال مشروعات تنمية اقتصادية واجتماعية محددة من المواطنين جمعهم رابطة طبيعية واجتماعية.

ويعرف «**جابر عوض**» (١٩٩٩م) «**المجتمعات المستحدثة**»: بأنها: تلك المجتمعات التي تم توطين الناس فيها بعد نقلهم من بيئة اجتماعية مادية مألوفة لهم وذلك لظروف معينة أو هي مجتمعات مقصودة التكوين والتي تعنى محاولة للبناء وتنمية المجتمع بطريقة متحضرة واعية.

من خلال استعراض وجهات النظر التى قيلت بشأن مفهوم «**المجتمعات المحلية المستحدث**» نرى أن العاملين فى مجال العلوم الاجتماعية لم يتفقوا على مفهوم واضح محدد لها ، ذلك لحداثة هذا المفهوم نسبيا على العلوم الاجتماعية العلوم الاجتماعية التطبيقية فى علاقتها بعملية تنمية البلدان النامية.

بالنظر إلى التعريفات المتداولة حول مفهوم «**المجتمعات المستحدثة**» نجد أن كل منها يؤكد على خاصية أو أكثر من الخصائص المميزة لهذه المجتمعات، وأن هذه السمات فى جملتها تتباين كثيرا مع السمات المميزة للمجتمعات الحضرية التقليدية،، فبينما تركز بعض التعريفات على إبراز عنصر التوجيه في تكوين وتنمية هذه المجتمعات، نجد أن هناك تعريفات أخرى تركز على الأهداف القومية العامة وصلتها بنشأة هذه المجتمعات. ولا شك في أن هذه التعريفات لها أهميتها في كونها محاولات تمهيدية في سبيل تحديد خصائص هذا النمط من المجتمعات البشرية.

نخلص مماسبق، إلى أن **المجتمعات المستحدثة** كانت تظهر بصورة منتظمة في تاريخ البشرية، مهما كان من اختلاف دوافعها أو تعدد صورها أو تباين وظائفها. فهي إذن، ليست ظاهرة مستحدثة، بل أن أمر استحداثها موضوع نسبى، فهي قديمة قدم الإنسان نفسه.

ثانيا: الانفجار السكانى والمجتمعات المستحدثة:

لقد أصبح معدل النمو السكانى العالمى موضوعا لمناقشات متزايدة خلال السنوات الأخيرة الماضية ، ويزداد الاقتناع قوة بأن المشكلات التى تظهر نتيجة للانفجار السكانى Population Explosion من المحتمل أن تصبح خطيرة في السنوات القليلة القادمة لدرجة أنها سوف تؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية على هذا الكوكب.

ويبد أن هذا العالم الإنسانى سوف يتضاعف عدد سكانه بين ٦ -٧ بليون خلال الثلاثون عاما القادمة، أكثر من نصفهم يمثلون فئة الأطفال والشباب. وقد أصبح معدل الزيادة في السكان أكثر ارتفاعا مما كان في الثلاثون عاما الماضية، ويزداد سرعة أكثر خاصة في البلاد المتخلفة Underdeveloped Countries لدرجة أن ما يحدث لمعدل النمو السكانى من بطء في أوروبا في مدة مائة عام يحدث للدول المتخلفة بصورة مفاجأة.

ولقد نالت هذه المشكلة اهتمام العالم ومنظماته الكبرى، حيث بدأت هيئة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٠ دراسة النمو السكانى، وتم التنبؤ الأول لعدد السكان عام ١٩٥١ في نشرة بعنوان "**النمو السابق والمستقبلى لسكان العالم – وجهة نظر بعيدة المدى**" لقد روجع هذا التنبؤ في نشرة ١٩٥٥م "إطار لتقديرات مستقبل السكان من عام ١٩٥٠ -١٩٨٠ م في أقاليم العالم" ومرة أخرى عام ١٩٦٦ في نشرة بعنوان "عدد السكان في العالم"، ومن المثير أن نشير إلى أن كل من النشرات الثلاث كان لها تقديرات أعلى لعدد السكان بالتتابع لعام ١٩٨٠ م وأيضا لعام ٢٠٠٠م .

وكانت تنبؤات هيئة الأمم المتحدة للسكان ذات ثلاث تقديرات ففي أرقام ١٩٥١ كانت لها تقدي منخفض وهو ٣٣٢٥ مليون، وتقدير متوسط ٣٨٠٠ مليون، وتقدير مرتفع وهو ٤٣٧٥ مليون لعام ٢٠٠٠. وفي عام ١٩٥٥ م كان لأرقام الأمم المتحدة تقدير منخفض ٣٨٠٠ مليون، ٤٣٣٣ كتقدير متوسط، ٤٩١٢ كتقدير مرتفع لعام ٢٠٠٠. وفي عام ١٩٦٣ م كان التقدير المنخفض لعدد السكان ٥٤٤٩

مليون، والتقدير المتوسط ٦١٣٠ مليون، والتقدير المرتفع ٦٩٩٤ مليون لعام ٢٠٠٠م. ومن الواضح أن النمو السكانى العالمى قد تعدى هذه التقديرات بدرجة كبيرة وما زال يستمر في الارتفاع، ومن المتوقع أن يستمر أكثر ارتفاعا في البلاد المتخلفة أكثر مما في البلاد المتقدمة. بل إن التنبؤات تشير إلى أنه في عام ٢٠٠٠ يصبح ١٨.٨٪ من سكان العالم في البلاد المتقدمة، ٨١.٢٪ في البلاد المتخلفة.

ويرى **برت هوسيلتز** Pert F. Hoselitz إننا إذ لم نستطيع السيطرة على هذه الزيادة في السكان، فإن سكان العالم سيزداد بسرعة محدثا كوارث لا يمكن التنبؤ بها للحياة الإنسانية. وعلى أساس أن إجمالى عدد السكان على وجه الكرة الأرضية في عام ١٩٦٥ م كان ٣.٣ بليون نسمة معدل نمو ٢٪ في السنة فسوف يكون هناك إنسان لكل ياردة مربعة خلال ٥٦٥ سنة، وإنسان لكل قدم مربع في خلال ٦٨٠ سنة، ورغم أن ٥٦٥ سنة مدة قصيرة نسبيا حتى يصل عدد السكان إلى مثل هذه الكثافة، فإن لم يكن هناك عائق يقف أمام هذا التيار الهائل في الزيادة السكانية حتى عام ٢٥٣٠ فإن الموقف يصبح أكثر تشاؤما في هذه الحالة.

ولا شك أن المشكلة السكانية في مصر من أهم المشكلات في الوقت الحاضر، لذا يجب أن يوجه لها الاهتمام سواء على مستوى الأفراد أو الهيئات أو الحكومة، ودراستها بالطريقة العلمية حتى يمكن احتوائها وعدم تفاقمها، حيث تلتهم الزيادة الكبيرة للسكان في مصر ٦٪ من معدل التنمية السنوى الذى يصل إلى ٨٪ وبالتالى فإن ذلك يقلل من فرص الإنتاج وارتفاع معدل التنمية.

ومن المعروف أن ارتفاع معدل النمو السكانى في مصر قد بدأ تدريجيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة للنجاح الذى حققته الدولة في خفض معدلات الوفيات دون أن يصاحب ذلك انخفاض مماثل في معدلات الخصوبة التى ثبتت عند مستويات مرتفعة، ثم تفجرت المشكلة بشكل حاد بعد ذلك متحدية الجهود المكثفة التى تبذلها الدولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الخدمات الرئيسية للقطاعات العريضة من الشعب. ويرجع

تأثير العوامل الديموجرافية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الدور المزدوج الذى يقوم به السكان بوصفهم منتجين ومستهلكين في ذات الوقت.

وعلى ذلك فإن تأثير السكان على الظروف المعيشية ومستواها يعتمد على التوازن بين القوى التى يمارسها كل من نمو السكان وخصائصهم وتوزيعهم على طلب المجتمع للسلع والخدمات وعرضه وتوزيعه لها، والتأثير الصافي لمختلف هذه القوى يكون محصلة التداخل والتشابك المعقد الذى يربط اتجاهات وخصائص السكان بمختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

وتشير أرقام تعدادات السكان إلى أن عدد السكان في مصر قد تضاعف خلال الخمسة وعشرين سنة الأخيرة، فيوضح تعداد السكان في عام ١٩٦٠م إلى أن عدد السكان زاد عن ٢٥ مليون نسمة، في حين تشير مؤشرات التعداد للسكان عام ١٩٨٦م إلى أن عدد السكان زاد عن ٥٠ مليون نسمة ويتوقع الخبراء أن يصل تعداد السكان في مصر عام ٢٠٠٠ م إلى ٦٥ مليون نسمة مما يعكس خطورة المشكلة وأهمية وضع الحلول لها.

ويرجع ارتفاع معدلات النمو بصفة أساسية في مصر إلى الانخفاض المستمر في معدلات الوفيات نتيجة التقدم في الخدمات الصحية، والعناية بالطفولة ونجاح الطب الوقائى ومحاصرة الأمراض المعدية، في حين ظلت معدلات الخصوبة تتذبذب عند مستوى مرتفع مما أوجد فجوة متزايدة بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات.

ولقد توافر الآن –نتيجة لتقدم الهائل في الخدمات الصحية - إمكانية التحكم إلى حد كبير في معدلات الوفيات، إلا أنه من الصعب أن تتحكم الدولة في معدلات المواليد، حيث تتأثر هذه المعدلات بعدة عوامل ديموجرافية واجتماعية مثل التركيب العمرى للإناث ونسبة المتزوجات منهن، وخصوبة النساء المتزوجات هى ما يصعب ذتغييرها في المدى القصير، وهذا بالإضافة إلى العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية الراسخة في نفوس الأفراد منذ أمد طويل والتى يصعب التأثير عليها ومقاومتها. ولذلك تعلن تقارير

أجهزة السكان في مصر أن عدد السكان يزيد سنوياً بما يقرب من ١.٤ مليون نسمة، وهو ما يدق ناقوس الخطر حول توفير الغذاء والكساء والمأوى والتعليم والعمل والزواج ... إلخ لهذه الموجات القادمة.

والظاهرة المؤلمة أن الزيادة السريعة في السكان، وارتفاع مستوى الخصوبة أدت إلى أن أصبح الهرم السكانى في مصر ذا قاعدة عريضة (طبقا لتعداد عام ١٩٨٦م) تتضمن نسبة ٤٠٪ من السكان دون سن ١٥ سنة، ومن المعروف أن زيادة عدد السكان في هذه الفئة العمرية تمثل عبئا على المجتمع، حيث أنها فئة معالة ومستهلكة، وتحتاج إلى العديد من الخدمات حتى تصبح فئة منتجة يستفيد منها المجتمع، فهى حمل ثقيل على الاقتصاد وموارده، لأنها تستوعب الموارد التى كان من الممكن توجيهها لدفع عجلة التنمية ورفع مستوى المعيشة. أما بالنسبة لفئة كبار السن المعالة (٦٥ سنة فأكثر) فإنها تصل إلى حوالى ٤٪ من جملة السكان لتصبح نسبة الإعالة الكلية طبقا لتعداد عام ١٩٨٦ م حوالى٪ من جملة السكان، هذا بخلاف نسبة المرضى والمهاجرين إلى الخارج والبطالة المقنعة مما يوضح خطورة هذه المشكلة.

وهكذا نرى أن في مصر معدل خصوبة مرتفع، ومعدل مرتفع للنمو السكانى، ونسبة إعالة مرتفعة. وهذه العوامل تعوق تقدم مصر ونموها اقتصاديا واجتماعيا، ولا يساعدها على تحقيق أهدافها طويلة المدى. ولا شك أن نقص عدد الأطفال والأخذ بنظام الأسرة المثالية Typical Family يساعد في زيادة قدرة مصر على تحقيق أهدافها في التنمية.

ولقد أوضحت الدراسات السكانية أن للمشكلة السكانية أبعاد ثلاثة رئيسية وهى: الزيادة المستمرة في عدد السكان، انخفاض مستوى الخصائص السكانية، والخلل في التوزيع السكانى. هذه الأبعاد الثلاثة مترابطة مع بعضها، والعمل على علاج جانب من هذه الجوانب الثلاثة للمشكلة السكانية هو عمل في الوقت نفسه على علاج الجانبين الآخرين. فالتصدى مثلا لمواجهة الزيادة السكانية غير الطبيعية يتطلب رفع مستوى الخصائص السكانية أى تحسين

المستوى الاقتصادى ومحو الأمية وتحسين أوضاع المرأة وفتح أبواب العمل لها، والارتفاع بمستوى التعليم ومستوى الخدمات الصحية.

وإذا كنا قد أشرنا إلى الزيادة المستمرة في عدد السكان وانخفاض مستوى الخصائص السكانية فإن البعد الثالث وهو الخلل في التوزيع السكانى يرتبط أساسا بدراستنا الراهنة. فمن الحقائق المعروفة أن ٩٩٪ من السكان في مصر يتركزون حول شريط النيل الضيق بما فيه الدلتا في مساحة لا تزيد عن ٤٪ تقريبا من لمساحة الكلية لمصر. كذلك هناك اختلال في التوزيع السكانى في المناطق المكونة لنسبة الـ ٤٪ تتمثل في ارتفاع نسبة سكان الحضر إلى الريف، وتركز نسبة كبيرة من عدد السكان في عدد قليل من المحافظات، فقد بلغت نسبة تكز السكان في القاهرة الكبرى وحدها مثلا ٢٥٪ من عدد السكان في مصر طبقا لتعداد عام ١٩٨٦م.

ويؤخذ من المؤشرات الأولية للتعداد الذى أجرى في أواخر عام ١٩٨٦ م أن هذه النسبة تراجعت بسبب انخفاض معدل الهجرة من الريف إلى الحضر، وكذلك بسبب بروز ظاهرة الهجرة إلى الخارج. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعداد (١٩٨٦) قد حدد ولأول مرة عدد المصريين في الخارج طبقا للبيانات المتاحة لجهاز التعبئة العامة والإحصاء فبلغ هذا العدد مليونين وبع المليون من المواطنين.

ويتبع هذا الاختلال في التوزيع السكانى اختلالات أخرى مثل الاختلال الهيكلى بين قطاعات الإنتاج المادى وقطاعات الخدمات غير المنتجة، والاختلال في العلاقة بين الانتاج والاستهلاك، والتراكم والفوارق في توزيع الدخل ..الخ.

وما من شك في أن إنشاء **المجتمعات الجديدة** وتنميتها، والتوسع فيها هو عامل أساسى في إصلاح الخلل في التوزيع السكانى، فقد أصبح إنشاء المدن الجديدة والمجتمعات المستحدثة أسلوبا من أساليب حل المشكلة السكانية، ومشكلة زيادة عدد السكان المتوقع، وهو أحد الأساليب الناجحة بجميع دول العالم على اختلاف توجهاتها وأيديولوجياتها لمواجهة مشكلة الزيادة في عدد

السكان، حيث توضع سياسة لإنشاء هذه المدن والمجتمعات الجديدة تساهم في بلورة أبعادها دراسات متعددة اقتصادية واجتماعية وعمرانية على المستويات القومية والإقليمية والمحلية حتى يتسنى وضع خطة قومية شاملة، وخطة إقليمية لمختلف الأقاليم يمكن من خلالها وضع خطط المدن الجديدة والمجتمعات المستحدثة.

ثالثا: المجتمعات المستحدثة: المتطلبات والمقومات والمرتكزات وأعتبارات النجاح :

(١): متطلبات المجتمعات المستحدثة:

(١):**التخطيط الشامل**:الذى يتناول «هندسة الحياة الاجتماعية الجديدة من كل جوانبها»، ومن هنا لابد أن توافر له الدراسة والمعلومات الأساسية، ذلك لأن التخطيط عبارة عن عمليات منظمة لأحداث تغييرات موجهة عن طريق حصر إمكانيات المجتمع وتحديد مطالبه وتقدير حاجاته تقديرا استياتيكيا وديناميكيا ووضع خطة شاملة متكاملة ومتجددة في الوقت نفسه لتحقيق هذه المطالب والحاجات خلال فترة زمنية معينة وفي هدى الفلسفة الاجتماعية التى يريد المجتمع أن يتحرك وينمو في إطارها مع التنبؤ بما قد يعترض سير المجتمع من عقبات ثم تحديد لأسب الوسائل اللازمة لتخطى المشكلات والسير بالمجتمع في طريق التقدم المنشود.

(٢): وثانى هذه المتطلبات وبصورة متلازمة ومترتبة على **المتطلب الأول** هو «**الدراسات المسحية والوصفية**»، والدراسات تستطلع الأبعاد المختلفة للحياة الجديدة من حيث «الإمكانيات المادية والاجتماعية، والدراسات الوضعية المتعمقة لبعض الجوانب الأساسية في الميدان الطبيعى والبشرى هى قاعدة الأساس». وهذه الدراسات ينبغى أن تكون شاملة، يشترك في إعدادها المتخصصون في الشئون الاجتماعية والاقتصادية والباحثون في العلوم الطبيعية، إذا كانت المجتمعات تقوم على نشاط يستدعى دراسة التربة

ومصادر المياه والثروة الحيوانية، إلى جانب الفنيين في الخدمات التعليمية والصحية والمدنية.

(٣): وثالث هذه المتطلبات هو «**العملية التخطيطية**» حيث يأتى دور المخططين «ليصوغوا هذه الدراسات في صورة خطة عملية قابلة للتنفيذ» من حيث «تكاملها وشمولها وتوقيتها» ومن حيث «أعداد الوسائل الفنية والمالية والإداري» فيما يتفق مع «هدف السياسة المرسومة للمجتمع المستحدثة» مع «العناية بالمعطيات الحضارية والاجتماعية» و«تقريب الفوارق بين المجتمع القديم والمجتمع المستحدث» و«الاهتمام بالتدريب المهنى إذا كان المنشط الجديد يستدعيه».

(٤):ويعقب التخطيط «**التنفيذ العملى للخطة**»، وهو **المرحلة الرابعة من متطلبات المجتمعات المستحدثة**، والمنفذون من الفنيين والإداريين وبخاصة فيما يتصل «بالجوانب البشرية» ينبغى أن يكونوا على جانب كبير من اليقظة، فقد يصطدم المنفذون ولابد أن يتوقع ذلك «بعقبات اجتماعية من الصعب التنبؤ بالسلوك البشرى، حيث أن لكل إنسان تكوينا عصبيا خاصا وإرادة خاصة وقيما مؤثلة تحركه». ومن هنا فإن على المنفذين وعليهم يقع العبء الأكبر في نجاح الخطة إن يلموا إلماما واسعا «بديناميات المجتمع الذى يستحدثونه وبقيمه الجديدة ليكسبوا ثقته»،كما أن عليهم أن «**يتعاونوا مع قادته الطبيعيين**». ولابد أن يسبق تنفيذ الخطة «توعية واسعة بأهدافها وتفاصيلها وتوضيح صورة الحياة الجديدة وميزاتها»، كذلك فإن «إشراك أفراد المجتمع الجديد» في العمل في مستويات مختلفة من الإدارة والتنفيذ يؤلف بينهم ويربطهم بالمشروع برباط اجتماعى أوثق، وطالما أنهم اقتنعوا ماديا وغير مادى فإن «عملية المشاركة» تؤتى ثمارها ويتحقق الهدف من ورائها.

(٥): ويلى ذلك «**التقويم**»، وهو **المرحلة الخامسة من متطلبات المجتمعات المستحدثة**، فالعمل إذا نفذ، يحتاج ككل عمل إلى «متابعة ومراجعة وتقويم»، حيث يتبين الناس على ضوئه الخبرات الناجحة والخبرات غير الموفقة، حيث يمكنهم دراسة متمم للخطة كلها ابتداء من التخطيط إلى التنفيذ، وهذا التقويم ينبغى أن يجرى في «مقارنة بين الخطة وهى مرسومة وبينها وهى منفذة في أسلوب تنفيذها وفي تحقيق أهدافها». و«التقويم البعدى» الذى يجرى على أساس «الدراسات القبلية» ينبغى أن «يدعم بتقويم دورى» يحدث من وقت لآخر، وقد يكون «شاملا أو جزئيا». على أنه لا ينبغى أن يكتفي «بالتقويم الكمى» الذى يحدث في صورة أرقام وأعداد، بل ينبغى أن يكون هناك «تقويم كيفى» يتتبع التغيرات التى تنشأ في كثير من الأحيان «المقاييس الكمية» ويحتاج إلى «دراسات ميدانية متعمقة». و«هيئة التقويم» قد تكون من العاملين في الخطة نفسها، وقد تختار من جهة خارجية، ولكل من الطريقتين مآخذ ولها حسنات، ولعل المزاوجة بين الأسلوبين يقلل من المآخذ، على أساس أن العاملين أدرى بالموقع والظروف وأن الخارجين أكثر موضوعية وبعدا عن النواحى الذاتية الشخصية .

(٢): مقومات المجتمعات المستحدثة:

نسعى فيما يلى عرض جانب من «**مقومات المجتمعات المستحدثة**» على النحو التالى :

(أ): **توافر مجموعة من السكان غير المتجانسين**، ذلك أن التجانس كان يمثل مرحلة مضت من تطور المجتمع الإنسانى، أو أنها لا زالت تمثل مجتمعات متخلفة، أو لازالت خصائص البدائية مترسبة إلى درجة تفوق النمو والتحديث.

وهنا يذكر « **دوركايم** » في كتابه « **تقسيم العمل الاجتماعى** » الذى حاول فيه أن يبين دون أن يشير إلى حكم قيمى أن التضامن الآلى الذى يقوم على

التشابه في الظروف الاجتماعية والاقتصادية بين السكان الذى يقوم على عمومية العمل الواحد في المجتمع أقل بكثير في التوصل إلى التقدم أو النمو من التضامن العضوى الذى يقوم على تقسيم العمل والتخصص في مجتمع تقدمت فيه الوسائل التكنولوجية، مما جعل اعتماد الناس في الحياة الاقتصادية، وفي إشباع حاجاتهم بعضهم على بعض أمرا حتميا لاستمرار الحياة.

ولقد أشار« **أوجست كونت** » أيضا إلى أن استخدام المنهج العلمى يؤدى إلى قيام مجتمع التخصص والعلم والتكنولوجيا الذى هو قمة المجتمع الإنسانى بعد أن مر على مراحل مجتمع الخرافة والقضايا الميتافيزيقية التى لا طائل من ورائها عمليا. إن اللاتجانس يؤدى إلى التكامل والاستقرار والتطور وهو شرط أساسا من شروط التنمية الناجحة.

(ب): **توفر المهارات المتنوعة اللازمة لخلق ظروف جديدة لتقسيم العمل والتخصص**، وهذا لابد أن يكون في خطة إقامة المجتمعات الجديدة المستحدثة. ولابد أن يطبق عند اختيار الأسس أو الجماعات التى سوف تكونه سكانيا، وإذا لم يتوافر ذلك في البداية فلابد أن تعمل برامج خطة إقامة المجتمع المستحدث على خلق هذه المهارات من خلال التعليم والتدريب المستمرين.

(ج): **توافر فرص سانحة لمساندة الاستقرار الطويل الأمد** الذى يؤدى إلى استمرارية المجتمع الجديد. وهنا لابد أن نذكر أن قيام زراعة مستقرة أو صناعة نامية وتوفر الخدمات والمرافق المختلفة من العوامل الإيجابية التى تؤدى إلى الاستمرار.

(د): **توافر الفرص لبناء تخطيط شمولى** يؤدى إلى صنع سياسة ذات برامج واضحة للحيلولة دون تسرب السكان الجدد إلى خارج المجتمع أو عودتهم إلى مجتمعاتهم القديمة، وبذلك تفقد التربة لأحد أركانها الأساسية. هذا فضلا عن أن التخطيط السليم يؤدى إلى استمرارية التجربة ومنه توقفها أو قيام

المشاكل أو التشكيك في جدوى المجتمع المستحدث، هذا ومن المهم أن نشير هنا إلى أن التخطيط السليم يعمل على تحقيق أفضل الضمانات والظروف التى يمكن أن يحسها المواطن عند مقارنة الجديد بالقديم وهذه مسألة غاية في الأهمية.

(هـ): **وجود مرافق وخدمات لم تكن موجودة من قبل في المجتمع الأصلى**، ولذلك يتعرف على جدواها وفائدتها ويدرك بأنه كان محروما منها، أو قد تكون الخدمات موجودة في المجتمع الأصلى ولكنها بغير فاعلية.

(و): **قيام أجهزة التوعية بواجبها باستمرار**، ذلك أن تبصير سكان المجتمع المستحدث بحقوقهم وواجباتهم وحفزهم في الحفاظ على التمسك بإيجابيات ما هو مطروح أمامهم مسألة غاية في الأهمية، فالتوعية في حقيقة الأمر عملية تعليمية في المحل الأول تحل محل أى جهود لما يسمى بمحو الأمية بمختلف أنواعها، وهنا ينبغى استخدام أجهزة الإعلام والاتصال استخداما علميا مؤثرا.

(ز): **خلق التنظيمات الجديدة** التى تعاون على حسن الاندماج وفعاليته وخلوه من السلبيات وخلق المهارة عن طريق التدريب المستمر، فضلا عن دعم مشاعر الانتماء وحراستها عن طريق تأكيد الاهتمامات المشتركة والمصير المشترك والمصلحة العامة والتعاطف والعقلانية وغير ذلك مما يقرب المسافات الاجتماعية بين السكان.

(ح): **وجود إمكانيات النمو** انطلاقا أساسا من البناء المادى للمجتمع الذى يتمثل في تفر الخامات والأدوات والخبرة التكنولوجية، فضلا عن ضمان العائد السريع نسبياً، لأنه بدون إيجاد وتهيئة البنية الأساسية للمجتمع فلا أمل في قيام مجتمع جديد.

(ط): **تكامل البناء الفوقى** المتمثل في النظم والعلاقات الاجتماعية، فضلا عن إيجاد أفضل الوسائل العلمية الحديثة لتوفير كل أسباب الرعاية الذاتية والطوعية والنظامية.

(ى): **العمل على خلق أطر جديدة لضوابط اجتماعية** أكثر مرونة سواء كانت قواعد قانونية أو عرفاً أو قيماً أو تقاليد، مع محاولة مستمرة لتجديد العناصر الثقافية المساندة للتجديدات.

(٣): مرتكزات قيام المجتمعات المستحدثة:

إن الغاية المرجوة من قيام **المجتمع المستحدث** هو الوصول بهذا المجتمع إلى مستوى اجتماعى واقتصادى وثقافي يمكن من خلاله التغلب على مشكلات طرحها الواقع في المجتمع التقليدى القديم.

وثمة مجموعة من الأسس التى يرتكز عليها قيام المجتمع المستحدث:

(١): المجتمع المستحدث لا ينبغى أن يكون مجتمعا سكنيا فحسب، وإنما يقام المجتمع المستحدث أساسا لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، ومن ثم لابد أن يوفر المجتمع المستحدث العمل لغالبية سكانه.

(ب): ضمان تكامل الخدمات واستكمالها قبل البدء في عملية التهجير والتوطين، فلا شك أن مستوى الخدمات الذى يعد انعكاسا لمستوى الرفاهية في المجتمع من شأنه أن يساهم في التأثير على طبيعة المشاركة الجماهيرية في استكمال مسيرة التنمية في المجتمع المستحدث. إن توفير الخدمات وتكاملها لا يمثل هدفا في حد ذاته بل هو وسيلة أيضا لتحريك طاقات الجماهير نحو الخلق والابتكار مع مراعاة أن يكون الاهتمام المتوازى والمتكامل بكافة أنواع الخدمات لضمان فعاليتها.

(ج): إن قدرة المشروعات التنموية على مواجهة الاحتياجات الأساسية والمباشرة للأفراد لا تزال هى المحك الأساسى لتقييم لكفائتها، وإمكانية الإفادة

منها، لذلك ترتبط أحم تحديات معوقات تنمية المجتمع المستحدث بمسائل تمس أبعاد البناء التحتى للمجتمع المحلى المستحدث بصفة خاصة وارتباطه بالمجتمع الكبير بصفة عامة.

(د): إن قيام مجتمع جديد له مميزات تجعله نموذجا يحتذى به ويمكن الإفادة منه في المجتمعات التقليدية يرتبط بمسألة على جانب كبير من الأهمية، وهى الوضوح الأيديولوجى الموجه لعملية التغيير والتنمية في المجتمع الجديد. تلك العملية التى تتم من خلال عملية التنمية الشمولية على المستوى القومى، فإذا كان تطوير الأيديولوجية المهيمنة القادرة على خلق الاتفاق والوحدة مطلب جوهرى لتوجيه التنمية على المستوى القومى، فإنه يصبح أكثر إلحاحاً في قيام المجتمع المستحدث الذى يطلب تحقيق الاتفاق والوحدة بين مواطنيه لدفع عمليات المشاركة والوحدة بين مواطنيه.

(هـ): إن نجاح المجتمع المستحدث في عملية التطوير والتنمية يقع جدزءا كبيرا منه على عاتق القيادات ووسائل التغيير، وقدرتهم على عملية التوجيه والتوعية والاقناع الأمر الذى يتطلب الدقة في اختيار القيادات المحلية الواعية المؤثرة والمدربة، وذلك نظرا لما لها من قدر لا يستهان به في عمليات التغيير ودفع المشاركة الإيجابية الفعالة في الإنجاز.

(و): لابد وأن تنطلق عمليات التغيير والتنمية في المجتمع المستحدث من خلال تخطيط شمولى ينطلق من الإمكانات والطاقات والأهداف المحلية باعتبارها جزء متكامل من الأهداف القومية الكبرى. فضلا عن تطوير تنظيمات قادرة على المتابعة والتنفيذ تستمر وخاصة في وسائلها وأهدافها بغض النظر عن تغير قيادتها.

(ز): إن نجاح المجتمع المستحدث يرتبط أيضا بتحقيق مستوى من التكامل بين الجماعات بعضها وبعض وبينها وبين التنظيمات المختلفة داخل

المجتمع.الأمر الذى يبرز أهمية التوازن الاجتماعى كأساس من أسس تكوين المجتمع المستحدث.

(ح): يرتبط جزء كبير من تحقيق التكامل بين الجماعات في المجتمع المستحدث على إحياء القيم الأصلية للمجتمع القومى، تلك القيم التى تشارك فيها الجماعات في المجتمع الجديد رغم تنوع ثقافاتها الفرعية الأمر الذى يسهم أيضا في مواجهة حالة الاغتراب واللامعيارية.

(ط): ضمان توفير المناخ الملائم والبيئة اللازمة للمشاركة الجماهيرية في تنمية المجتمع المستحدث ويرتبط مفهوم المشاركة بمفهوم الوعى ومفهوم الحاجات الأساسية. وتعنى المشاركة عملية الإسهام الإيجابى للجماهير الذى يتم على مستويين: الأول تحديد الحاجات الأساسية والأهداف، والثانى يتعلق بالدعم الفعلى لمواجهة هذه الاحتياجات.

إن تحديد الاحتياجات الفعلية يتضمن بعدا أخلاقيا لا تجدي معه كافة الطرائق أو الأساليب الجاهزة، ولقد أشار **لوميز** Loomiss إلى أن عملية المشاركة لابد وأن تبدأ منذ بداية الخطة وتستمر حتى تصل إلى نطاق التنفيذ ويتم قبول رأى أفراد المجتمع كما هو إلى أن يظهر دور المتخصصين في بلورة هذا الرأي إلى خطة معبرة عن واقعه. إن هذا الأمر يتطلب إعداد كل فرد من المجتمع الجديد إعدادا يمكنه من المناقشة والتعبير عن آرائه، ويعيد إليه الثقة في نفسه وفي قياداته وفي تنظيمات المجتمع الجديد.

(٤): اعتبارات لنجاح سياسات إنشاء المجتمعات المستحدثة وتحقيق أهدافها:

هناك بعض الاعتبارات الواجب مراعاتها حتى نضمن نجاح سياسة إنشاء المجتمعات المحلية المستحدثة وتحقيق الهدف من إنشائها على أكمل وجه وهى:

(أ): مراعاة تحقيق الاكتفاء الذاتى بقدر الإمكان في تلك المجتمعات، بمعنى ألا تكون هذه المجتمعات عالة على المجتمعات القديمة وإلا انتفي تماما الهدف من إنشائها، فالمفهوم الصحيح للمجتمع المستحدث هو أن يكون إضافة اقتصادية للمجتمعات القديمة وأن يمتص ويستوعب الأعباء والمشكلات من تلك المجتمعات ويخفف من حدتها بحيث يمكن التخلص منها تدريجيا. ويتطلب هذا مراعاة توفير البنية الأساسية المتينة في المجتمعات المستحدثة، كذلك الحال بالنسبة للخدمات من تعليم ورعاية صحية ومواصفات وغيرها.

(ب): ضرورة تهيئة الظروف للارتفاع بمستوى الخصائص السكانية في هذه المجتمعات باعتبار أن الهدف من إنشاء هذه المجتمعات هو امتصاص الزيادة السكانية في المجتمعات القديمة كثيفة السكان. وهذه مسألة بالغة الصعوبة وتحتاج إلى تخطيط دقيق، ووجه الصعوبة هنا هو أن الزيادة السكانية غير الطبيعية في المجتمعات القديمة والتى نشأت عنها الكثافة السكانية غير الطبيعية، والتى أدت على ظواهر غريبة مثل سكان المقابر، والامتداد العشوائى للمدن في أحياء لا حصر لها حول القاهرة والاسكندرية وغيرهما من المدن الكبرى، تكاد تفرض أن تكون المجتمعات المستحدثة مجرد أماكن إيواء. وهناك أمثلة على ذلك مثل مدينة السلام في صحراء شمال القاهرة، وللتغلب على ذلك لابد –كما أشرنا -من توافر قدر كبير من الاكتفاء الذاتى في هذه المجتمعات، وتحديد نوعيات النشاط الإنتاجى لسكانها والتدقيق في اختيار هؤلاء السكان.

(جـ): ضرورة تعامل هذا المجتمع مع العوامل والمتغيرات التى تؤدى إلى الزيادة غير الطبيعية في عدد السكان مثل وضع البرامج التى تساعد في محو الأمية، وتردى وضع المرأة في المجتمع، وتنفيذ برامج تنظيم الأسرة، وتثقيف سكان تلك المجتمعات بشأنها بحيث يستطيعون استخدام وسائلها الاستخدام السليم.

(د): تلافي أن تكون المجتمعات المستحدثة مجرد امتداد وتوسع مادى للمجتمعات القديمة، فهناك من العادات والتقاليد البالية التى يجب التخلى عنا لما في من أضرار دون الانفصال عن الشخصية الأصلية المميزة للمجتمع الكبير

رابعا: مشكلات المجتمعات المستحدثة:

تختلف مشكلات المجتمع طبقا لمجموعة من الظروف التي ترتبط إلى حد كبير بطبيعة البناء الاجتماعي وعوامل التغير ودرجة التقدم التكنولوجي والمصادر الطبيعية والإطار الأيديولوجي الموجه للفكر والمحدد للعلاقات بين الناس في المجتمع. وما من شك أن التخطيط الناجح كوسيلة تكنولوجية اجتماعية يستطيع أن يسهم في خفض معدل الفاقد باستمرار لذلك أصبح التخطيط لبناء المجتمع الجديد ضرورة لتوجيه التغير في الاتجاهات التي يمكن أن نتوقعها، ولتحديد أكثر التغيرات أهمية وأكثرها تأثيرا في العملية الاضطرارية كلها.

وقبل أن نتعرض لمشكلات المجتمعات المستحدثة وتحدياتها ينبغي التوقف حيال تحديد مفهومي«**المشكلة والمشكلة المجتمعية**» ثم ننتقل بعد ذلك لتناول بالشرح المسهب أهم مشكلات المجتمعات المستحدثة.

ويمكن «**تعريف المشكلة**» بأنها معوق أو شي ضار وظيفيا وبنائيا يقف حائلا أمام إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية أو أنها ظرف يعتقد أنه مهدد لقيمة اجتماعية ومع ذلك يمكن تغييره عن طريق الأفعال الاجتماعية البناءة".

و من المعروف أن«**المشكلة المجتمعية**» مجموعة المواقف أو الظروف التى يرى فيها المجتمع تحديا لكيانه أو أنظمته الثابتة، ومن ثم كانت الحاجة إلى التخفيف منها أو علاجهامعنى ذلك أنه لا يخلو مجتمع من المشكلات لأن الحياة الاجتماعية بطبيعتها تثير المشكلات التى تواجه الإنسان، وتدفع بالتالى للبحث عن حلول لها وغالبا ما ترتبط هذه المشكلات ارتباطا وثيقا بالتغير

فهما وجهات لعملة واحدة، والتغير أمر حتمى ومستمر وبالتالى فإن وجود المشكلات أمر حتمى ومستمر أيضاً.

ولما كانت «**المجتمعات المستحدثة**» مجتمعات أنشئت أساسا لتحقيق أهداف معينة فهى تعتبر تجربة واختبار لأسلوب التغير الاجتماعى المخطط من أجل تحقيق أهداف التنمية بشكل متكامل ومتوازن، ولذلك فوجود العديد من التحديات والمشكلات التى تواجه هذه المجتمعات يعد أمراً طبيعياً، إلا أن كل مشكلة منها تحتاج إلى فهم وفحص ثم تدارس أنسب الأساليب الممكنة لضبطها والتقليل من سلبياتها.

لامناص اذن من أن نتوقع مصاحبة مشكلات اجتماعية واقتصادية **لظاهرة المجتمعات المستحدثة** سواء تمثلت المشكلات في صورة علاقات الإنسان بالإنسان في هذا المجتمع الجديد، أو في علاقات الإنسان بالبيئة الجديدة من حوله. ومن طبيعة الأمور أن تتفاوت هذه المشكلات قوة وضعفا، تبعا للبنيان الاجتماعي ومفرداته، ولمدى العلاقات القديمة القائمة بين أفراد المجتمع، هل قدموا من منطقة واحدة أم من مناطق مختلفة؟ كذلك، فإن المهنة أو الحرفة وتشابهها بعد آخر في المسألة ؛ كما أن اختلاف تعرضهم لخدمات، واختلاف مستوياتهم الاجتماعية، وبخاصة في المجتمعات الحضرية ، من شأنه أن يقيم بعض المشكلات في العلاقات الاجتماعية. كذلك فإن صلة الإنسان بالبيئة الجديدة، بعد آخر هام ، له أهميته في المجتمع المستحدث، فإلى أى تتناسب مهاراته وخبراته مع الحياة الجديدة؟ وإلى أى حد تتفق أهدافها مع قيمه وغاياته في الحياة؟ فالعجز عن مواجهة الحياة الجديدة بأسلحتها يدفع إلى الفرار منها خوفا من المغامرة، كما أن تعرض قيمه الأساسية لخطر القيم الجديدة من الأمور التي تدفعه إلى مقاومتها أو الانطواء عنها.

(١): تصنيف مشكلات المجتمعات المستحدثة:

ولقد بذلت محاولات عديدةمن قبل المهتمين «**لتصنيف مشكلات المجتمعات المستحدثة**» - وفقا لبعدين هاميين «**احداهما اجتماعى، والاخر اقتصادى**»: نعرضها على النحو التالى:

مشكلات البعد الاقتصادى:

تتمثل فى : (١): عدم توفر مشروعات الهياكل الأساسية للإنتاج تجعل من الصعوبة إحداث إنماء سريع متوازن في المجتمعات المستحدثة، (٢):و غياب مفاهيم العائد والتكلفة الاجتماعية لمشروعات رأس المال الاجتماعى لدى الكثير من الوزارات والهيئات المتعاونة مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في إقامة المرافق الرئيسية، (٣): ومعاناة القطاع السكنى في المجتمعات الجديدة من مشكلات سوء تخصيص الوحدات السكنية على الكثير من المواطنين غير العاملين بها مما أدى إلى انتشار ظاهرة إغلاق الوحدات السكنية والمضاربة على قيمتها.

مشكلات البعد الاجتماعى:

وتتمحور في ان المجتمعات المستحدثة تعانى من قصور في الخدمات الاجتماعية وبخاصة في المراحل الأولى: (عدم كفاية مصادر المياه والكهرباء، عدم كف اية خدمات النقل لداخل وخارج المدن، عدم توافر الخدمات الصحية والأطباء المتخصصين، عدم وجود المدارس التى التى تتناسب مع احتياجات السكان، عدم توافر خدمات المحلات التجارية، نقص في إقامة فرع لمديريات الخدمات المختلفة، عدم توافر فرص عمل لكل أفراد الأسرة، عدم وجود مناطق مخصصة للترفيه).

(٢): نحو أجندة بأهم مشكلات المجتمعات المستحدثة:

ويمكن رصد« **التحديات والمشكلات** » التى **تجابة** «**المجتمع المستحدث**» كأحد المجتمعات المحلية لتحديدها، ومن ثم امكانية دراستها وفهما لتزليلها وهى على النحو التالى:

(أ): صعوبة التكيف الاجتماعى مع متطلبات البيئةالجديدة:

بداية نشير إلى المشكلة الرئيسية الا وهى «**عدم التكيف الاجتماعى وصعوبة التوافق مع الأوضاع الجديدة** » بالمجتمع المحلى المستحدث بسبب استمرار تأثير الرواسب التقليدية، ذلك أن التفاعل مع الجديد والتكيف معه لا زال يسير ببطء، وهذا يرجع إلى القبلية والأمية التى تؤثر على اتجاهات وقيم الأفرادالمهجريين وحنينهم الى موطنهم القديم وذكرياتهم المحفورة بين جدرانة.

(ب): فقدان الشعور بالانتماء الاجتماعى للبيئة الجديدة :

وتطفوا مشكلة حيوية أخرى ، هى « **فقدان الشعور بالانتماء الاجتماعى للبيئة المحلية الجديدة**» ، وبالتالى عدم المشاركة في تنميتها .وقد أرجع البعض فتور وضعف هذه المشاعر إلى تقسيم العمل وكثرة التخصص في مجالات النشاط، وضعف العلاقات الاجتماعية بين الناس مما يؤدى إلى إضعاف شعوره بارتباط شخصيته بالمجتمع الذى يعيش فيه، كما أنه ينفصل بسهولة نفسيا عن مجتمعه عندما ينتقل من مكان أو مدينة إلى أخرى.

(ج): تغلغل الشعوربالعزلة والاغتراب :

قد يسود شعور« **بالعزلة والاغتراب**» وهو ناجم عن مواجهة المستوطن وأسرته لنمط جديد من الحياة غير المألوف لديه، فالمسكن وظروفه المعيشية وأسلوب العمل، والتعامل مع أجهزة لم يسبق له التعامل معها والذى يولد عنده نوع من الخوف لمواجهة المجهول الذى لا يعرفه عن هذه المجتمعات المستحدثة أو مصيره وأسرته فيها.

(د):نقص الخدمات والمرافق العامة:

من أهم المشكلات التى تجابة قاطنى المجتمعات المستحدثة مشكلة« **نقص الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية للسكان**»وهى تؤدى إلى عدم استقرار السكان بالمجتمع

(هـ): عدم مناسبة المسكن للمعيشة الجديدة:

فقد تكون المساكن قد شيدت بأساليب محددة ومتشابهة وقد لا تكون مناسبة من حيث التصميم أو من حيث الكفاية في المساحة أو الحجم أو الظرف الخاصة لاحتياجات أهالى المجتمع المستحدث على سبيل المثال مساكن قرى النوبة الجديدة بجنوب صعيد مصر، ومساكن قرية الطارف الجديدة بالاقصر.

(و): الهجرة غير المخططة:

تؤدى«**الهجرة غير المخططة**» الى تضخم المجتمعات المستحدثة (بالأقارب والجيران) بأعداد غير مطلوبة تشكل عبئا، وخاصة في المراحل الأولى لمحاولة كل مجتمع جديد أن يكتفي ذاتيا نسبيا.

(ز): الاعتماد على الجهود الحكومية:

كثيرا ما يعتمد الأهالى في المجتمعات المستحدثة المخططة على الجهود الحكومية في القيام بكافة المشروعات ، وبالتالى عدم مشاركتهم في برامج تنمية المجتمع من خلال القيام بمشروعات تعتمد على الجهود الذاتية للأهالى.

(ح): عدم تكامل الأهداف وخطوات التنفيذ:

لقد لوحظ عند تنفيذ بعض المجتمعات الحضرية المستحدثة أنها نأت كثيرا عن الهدف الذى خططت في حدوده، فقد كان الغرض من نشأتها أن تكون مدن مستقلة مكتفية بذاتها من حيث: السكان، والأعمال، والمرافق والخدمات، وذلك حتى لا تعتمد على المدن الأخرى المحيطة –وبخاصة القاهرة -فتزيد المشكلة تعقيدا. غير أن ما أعلن كتشجيع للسكنى بها، أو للعمل "أنها أقرب المدن الجديدة إلى القاهرة بحيث يستطيع المشتغل بها أو الساكن التردد بسهولة بينها وبين القاهرة"، لهو أمر يجعل تخطيط هذه السياسة في جانب وتنفيذها في جانب آخر.

(ط): تناقص الاهتمام المركزى بالمجتمعات المستحدثة:

تناقص **الاهتمام المركزى** بالمجتمعات المستحدثة بعد قيامها أو إهمالها بصورة أو بأخرى مما يؤدى إلى نشوء مشاعر متزايدة عند السكان بالفقدان والضياع.

(ك): فقدان إرادة التنمية على مستوى القيادة والمنفذين:

ضعف الكفاءات الفنية والإدارية والقيادات المحلية وهذا ما يعرف أحيانا بفقدان إرادة التنمية على مستوى القيادة والمنفذين.

(ل): سوء التخطيط :

يؤدى«**سوء التخطيط**» إلى معوقات اقتصادية تزيد من عملية الفاقد باستمرار وتؤثر سلبيات على المعطيات الاجتماعية والوطنية. ذلك أن التخطيط لا يكون ناجحا إلا إذا أمكن للدولة أن تسيطر على الجزء الأعظم من إمكانات المجتمع المادية ليمكن تحريكها تخطيطيا في ظل خطط زمنية محددة لإحراز تقدم، وخاصة في بناء المجتمعات المستحدثة.

ولعل علم الاجتماع بأدبياتة المعرفية وأستراتيجياتة المنهجية يمكن ان يقدم يد العون في طرح حلول فعالة لمشكلات قائمة مما يسهم في تدعيم العلاقات بين الأفراد وتقوية روح الانتماء لدى سكان.هذة المجتمعات المستحدثة.

وكما أن تخطيط الخدمات الرئيسية يمثل جزءا أساسيا في التغلب على هذه المشكلات فتخطيط الخدمات تقوى صلات المجتمع وتصوغ أفراده صياغة واحدة وتحمل إليهم الوعى بالحياة الجديدة في المؤسسات التعليمية، والصحية، والترفيهية، والخدمات الاجتماعية المختلفة» . فذلك من شأنه أن يعين على تصفية هذه المشكلات التى لابد من قيامها بصورة أو بأخرى «أولا بأول» حتى يعبر المجتمع الجديد فترة الانتقال إلى «حياة التكامل»، وهنا

ينبغى أن نشير إلى أن «درجة التعرض لهذه المشكلات» تتصل في حالات كثيرة «بالسن والنوع»، فالمتقدمون في السن والنساء بعامة أكثر محافظة من غيرهم، كما أن «للمهنة» دخلا في هذا، فالعاملون في المناشط الصناعية أسرع توافقا مع المعطيات الاجتماعية الجديدة من العاملين في الزراعة، وهكذا.

ونشير هنا إلى أن «**التنمية**» تهدف إلى معالجة التخلف وحل المشكلات الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة لأبناء المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم، بالانتفاع الكامل بإمكانياتهم ومواردهم، في إطار تنظيم علاقاتهم وتهيئة طاقاتهم للعمل الجماعى الموجه لإحداث التغيير الاجتماعى المنشود، أى احداث تغيير مقصود في حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقيمية، أى أن التنمية تهدف إلى توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية لأهالى المجتمع وفي نفس الوقت إلى رفع المستوى الاقتصادى بزيادة الإنتاج، وإلى نشر الوعى الصحى والثقافي والاجتماعى والتعاونى، وبذلك يتحقق للمجتمع نهوض شامل يحيط بكل جوانب الحياة فيه، وبذل يرتفع مستوى المعيشة للسكان مما سوف ينعكس بدوره على المجتمع القومى عامة، وأثناء القيام بتحقيق التنمية، علينا أن نتوقع أننا سنواجه ببعض المعوقات والتحديات التى تقلل وتؤثر وتضعف العمليات الأدائية وتجعلنا نقصر في عدم الوصول إلى الأهداف المرسومة والمبتغاة.

والواقع أن النشاط الإنسانى على اختلاف مجالاته وتعدد نظمه الاجتماعية إن هو إلا «مجموعة من الأنساق الاجتماعية الفرعية» التى ما كانت لتوجد لولا قيام المجتمع ذاته «كونه النسق الاجتماعى الأم» الذى يشملها جميعا. وفي المجتمعات المستحدثة لابد من العمل على ترابط الجماعات البشرية وتفاعلها فيما بينها تقليصا لما قد يظهر من مشكلات

والعمل على مواجهتها، وأن يتم ذلك في تنسيق وتكامل بين وحدات المجتمع المختلفة، الأمر الذى يتطلب تنمية شاملة ترتكز على التنمية البشري.

◆◆◆

الفصل الثالث

إستراتجيات عالمية ودوافع واتجاهات نشأة المجتمعات المستحدثة المصرية:

تمهيد:

من المناسب هنا أن نفرد سطور الفصل الراهن للتعرف على الإستراتجيات العالمية لظهور المجتمعات المستحدثة المعاصر وذلك كإجراء منهجي ننتقل منة إلى الواقع المحلى المستحدث المصري لتقيم التباين وأوجه الاتفاق بين الحالة المصرية والتجارب العالمية في دوافع واتجاهات نشأة هذه المجتمعات المستحدثة المخططة.

أولا: استراتجيات عالمية ودوافع محلية لظهور المجتمعات المستحدثة:

ارتبطت نشأة المجتمعات المستحدثة المعاصرة في مجتمعات البلدان النامية، بانفجار سكاني حاد، وبسرعة ارتفاع معدلات التحضر فيها ، نتيجة

لموجات هجرة مكثفة من المناطق غير الحضرية إلى مدينة أو مدينتين على الأكثر يتكدس فيها من ربع إلى ثلث سكان هذه الدول، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الكثافة في هذه المدن، ووجود اختناقات كثيرة في مجال المرافق والخدمات غير أن ارتفاع معدلات التحضر في أغلب الدول النامية، لا يبرره مستوى نموها الاقتصادي، فهو أسرع بكثير من قدرة هذه الدول على توفير البنية الأساسية والخدمات المتنوعة، والتنظيمات المختلفة لمواجهة التغيرات والتحولات المصاحبة للتحضر، لذا فبينما ينظر إلى التحضر في البلدان المتقدمة، على أنه أساس ضروري للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن إيقاع التحضر في الدول النامية ، يعتبر تهديداً صارخا لمستقبلها ومستقبل أبنائها، ويتطلب اتخاذ إجراءات متأنية ومتعقلة من حكومات تلك الدول، لتواجه مسار التحضر وتحقق مزيدا من العدالة في توزيع الاستثمارات والثروات وفرص العمل بين الأقاليم، مما يؤدى إلى مزيد من العدالة الاجتماعية بين الأفراد أيا كانت أماكن إقامتهم، ومع هذا فبانتهاء القرن العشرين، سوف يعيش حوالي نصف سكان العالم في مناطق حضرية من المدن الصغيرة إلي المدن العملاقة، حيث أصبح النظام الاقتصادي العالمي نظاما حضريا، على نحو متزايد ، بشبكات متداخلة للاتصالات والإنتاج والتجارة ويوفر هذا النظام بتدفقاته من المعلومات، والطاقة، ورأس المال ، والتجارة والناس، العمود الفقري للتنمية القومية.

وبذلك تعمد الحكومات لبناء مجتمعات مستحدثة لدواعي أمنية ، وخوفًا من العنف الذي يلازم مدن الصفيح ، أو المدن المكتظة بالعمالة المعطلة، ونتيجة البطالة، وذلك ما أكدت عليه إحدى الدراسات حيث أشارت إلى ما يلي:

(١): أن سياسة إقامة المجتمعات المستحدثة ، كانت أولا قبل كل شيء ، قرارًا سياسيًا وتخطيطًا موجها بهدف معين، وليس نموًا وتطورًا طبيعيًا لمجتمعات بشرية قائمة ، تتوسع بشكل تلقائي نتيجة لظروف خارجية أو داخلية ، قد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية . الخ ، ومن ثم فإنه من الممكن

التعرف علي مشكلاتها، وعلى عوامل التغير والظروف التي حدثت فيها، والاحتياجات الجديدة التي ترتبت عليها.

(٢): أن المجتمعات المستحدثة بمبانيها وشوارعها ، صورة من صور الإبداع البشرى، مثلها مثل باقي الاختراعات التي صنعها الإنسان، والتي أوجدها لمقابلة احتياجاته ، لذا فإن نوعية تخطيط المدن الجديدة، يجب أن يعكس اختلافات تصور الطبقات الاجتماعية المصرية للحياة الحضرية، وخبرة هذه الطبقات في التعامل مع المحيط الحضري المبنى ، وارتياح هذه الطبقات وتوافقها للمعيشة في هذا المحيط ، والمدن الجديدة بما أنها مدن مصطنعة ، أي من صنع الإنسان ، فإنها تعبر عن محاولة المصمم الحضري، والمخطط لتنظيم وترتيب الحيز الجغرافي بطريقة تيسر للمدينة القيام بوظائفها التي أنشئت من أجلها، وفي ذات الوقت تشبع الاحتياجات الإنسانية لسكان هذه المدن على اختلاف مستوياتهم الثقافية والاقتصادية، وأنه يجب التركيز على أهمية أن يكون المصمم والمخطط، الذي ينظم الحيز الحضري في المدن الجديدة من أبناء مصر حيث يستطيع أكثر من سواه، ترجمة الحيز الجغرافي إلى واقع حي ملموس ، يعكس انتماءه ، ويعكس عادات وتقاليد قومه

(٣): إن إنشاء المجتمعات المستحدثة قد بدأ فعلا ، ولن تستطيع مصر الرجوع فيه ، فقد أنشئت الأحياء السكنية ، وقامت المساكن والخدمات المختلفة وأدخلت المرافق ، ورصفت الطرق ، وأنشئت المصانع ، بل إن بعضها بدأ العمل فعلا ، وهذه المنشآت ، وهذه المباني سوف تظل قائمة ومستمرة ، وسوف تنمو وتتطور ، وتتدهور أيضا ، ولكن التجربة سوف تستمر مع ذلك ، لذلك فإن تقييم هذه التجارب في مصر مهم للغاية قبل التوسع في نشأة مجتمعات مستحدثة اخرى ،وهناك بعض الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ، التى يمكن أن نشير إليها كأسس لإنشاء المجتمعات المستحدثة ، والتي نستطيع من خلالها التعرف على المشكلات التي تواجه مدننا الجديدة وبصفة خاصة المدن

المستقلة، والتي يبدو أنها تتعلق أساسًا بصعوبة جذب السكان إليها ، وصعوبة تنمية هذه المدن اجتماعيا واقتصاديا.

ومما سبق يتضح، أن« **الإستراتجيات العالمية** » المعاصرة لظهور المجتمعات العمرانية المستحدثة، قد تعددت وتباينت تمشيًا مع تعدد وتباين التحولات العالمية ، وبذلك يمكن القول : أن المجتمعات المستحدثة ليست غاية ، بل وسيلة إلى غاية ، تختلف سياسة إنشائها على مستوى العالم كله حسب ظروف كل دولة من حيث أسباب وأهداف إنشاء المجتمعات المستحدثة فيها.

هذا وقد أورد أحد الباحثين، دوافع إنشاء المدن الجديدة فيما يلي: ضبط النمو الزائد لمدينة قائمة، وتصحيح الانتشار الفوضوي للمستوطنات البشرية،و توجيه النمو الحضري لمناطق معينة، وإعادة توزيع السكان على المستوى القومي، وتوفير عرض إضافي من القطاع السكنى والحد من هجرة السكان من المدن القائمة إلى المدن الكبرى وإنشاء مدن المصدات،و تنمية المناطق المتدهورة اقتصادى، تحقيق النمو المتوازن للصناعة والاستثمارات على مختلف أقاليم الدولة، تنمية مناطق جديدة، استغلال الموارد الطبيعية، وخلق عاصمة جديدة للدولة، وإنشاء مدن تجاره حرة، وتثبيت الحدود السياسية للدولة، والتغلب على أثار الكوارث الطبيعية.

وإذا كانت أهداف المدن الجديدة فى بريطانيا تتمثل فى : حل مشكلة الاسكان وإعادة توزيع السكان، ومحاولة تخفيف حدة الفقر الحضرى بايجاد فرص عمل جديدة، مما يعنى الإرادة المسبقة فيما يتعلق بنشأة هذه المدن وهى الأهداف ذاتها من عملية إنشاء المدن الجديدة فى كل من مصر وفرنسا على سبيل المثال فإن المدن الجديدة فى الولايات المتحدة لا تنشأ طبقا لتصور معين أو لمخطط قومى، وإّنما تنشأ بشكل تلقائى spontaneous على أساس أن التوسعات الحضرية الجديدة تعتبر تجمعات عمرانية جديدة ، وهذا عكس الوضع فيما كان يعرف بالأتحاد السوفيتى،

حيث كانت أية إنشاءات عمرانية حضرية جديدة تدخل فى عداد المدن الجديدة، مهما كانت أهمية هذه الأنشاءات.

وإذا إنتقلنا إلى سرد «**الدوافع المحلية**» لظهور المجتمعات المستحدثة في بلدن العالم النامي فيمكن القول أن ثمة دوافع سياسية واقتصادية واجتماعية وراء ظاهرة «**المجتمعات المستحدثة**» ، فهى نشأت أساسا من التصورات الحديثة لوظيفة الحكومة في العالم المعاصر، تلك الوظيفة التى تتجه إلى مباشرة نشاط أوسع في ميادين ظلت وقتا طويلا وقفا على النشاط الفردى، وميدانا من ميادين المبادأة والاجتهاد الاجتماعي الحر. فالحكومات في البلدان ذات التوجة الاشتراكى«حكومات تدخلية»، تنهض بعبء أكبر في ميدان الخدمات العامة وفي ميدان الإنتاج، وهى لذلك مضطرة لتنظيم مواردها الاقتصادية وحق استغلالها ، وبخاصة وهى تملك من المقدرات الفنية، ومن الجهد المالى، ومن الإمكانيات الإدارية والتنظيمية ما لا يقوم مثله عند الأفراد، وذلك وفاء بمسئولية الخدمات من ناحية، وبمسئولية التقدم الاقتصادى من ناحية أخرى. ومن هنا، امتد سلطان الدولة على كل نشاط في المجتمع، وهو سلطان يختلف مداه ضعفا وقوة، ولكنه لا يختلف من حيث المبدأ، فهو اختلاف درجى، وليس اختلافا نوعيا.

ثانيا: دوافع نشأة المجتمعات المستحدثة المحلية المصرية: رؤى بحثية متباينة:

لقد ظهرت المجتمعات المستحدثة كرد فعلٍ للازدحام، والكثافة العالية للسكان في المدن الكبرى، ونقص الخدمات وزيادة مشاكل البنية الأساسية، والنقص الكبير في المساكن في المدن الرئيسية، فكانت من بين دوافع إنشاء المدت الجديدة التحكم في النمو الحضري المتسارع، وإيجاد توازنٍ بين السكن والعمل، وتوافر الخدمات، وأيضاً جذب الأنشاطة الاقتصاديةة المتمركزة في عوصم

المدن الكبرى من خلال محاولة إعادة توزيعها عبر مختلف الأقاليم، وتشجيع العمليةالتنموية في الأقاليم ذات الموارد غير المستغلة.

هذا ولقد تعددت رؤى الباحثين المهتمين بدوافع نشأة المجتمعات المحلية المستحدثة في مصر فمنهم من يرجعها إلى عامل أحادى أو عاملين أو مجموعة متشابكة من العوامل ولعل السطور التالية تكشف عن المحتوى التفسيري لهذه الإسهامات التي قيلت بشأن مبررات نشأة هذه المجتمعات الإنسانية.

والنظرة العابرة على خلاصة هذه الإسهامات المصرية يلاحظ على الفور تنوعها وتركيزها على جملة من المبررات ولنبدأ أولا بالمحاولة الأولية التي ساقها «**عدلي سليمان**» (١٩٧٣) والتي يؤكد من خلالها على أن هناك **أربعة دوافع أساسية (اجتماعية، و اقتصادية، و سياسية، و طبيعية)**تساعد في الإسراع بخطى إنشاء المجتمعات المستحدثة في مصر .

وقريبا من متغيرات المحاولة السابقة يركز«**أحمد حسن**» (١٩٨٥) على أن إنشاء المجتمعات المستحدثة لا يرجع إلى دافع واحد محدد وإنما يرجع إلى جملة من الدوافع: (**الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والطبيعية، والبيئية**) ومن الممكن أن يكون لدافع معين قدر من الترجيح عن الدوافع الأخرى .

ويفند «**محمد نجيب**» (١٩٩٢) الدوافع التي دعت إلى إنشاء المجتمعات المستحدثة في: (**دوافع ديموجرافية، وعوامل اجتماعية واقتصادية محلية، ومتغيرات صحية، وظروف سياسية أو حربية**).

(١): تكاثر السكان على مساحة من الأرض تكاثرا غير اقتصادي الوقت الذي يمكن استثمار طاقاتهم البشرية في استزراع وتعمير الصحراء.

(٢): قد تظهر مجموعة محلية إلى هجرة مجالها التقليدي لظروف من الظروف الصعبة سواء كانت صحية أو اقتصادية وتم تهجير جماعي إلى

مجتمع جديد ترسم صورة إنتاجه وخدماته بطرق أفضل مما كانوا يفعلون في حياتهم الطبيعية السابقة.

(٣): قد يكون ذلك مواجهة المشكلة تنظم مورد اقتصادي وجماعة بشرية منعزلة عن المجتمع القومي بهدف إدماجهم في الدورة العاملة للحياة المدنية.

(٤): قد تستدعى ظروف صحية أو اجتماعية عملية استبدال مكان في المدينة بمكان آخر واستعماله استعمالا أفضل فينشأ حي جديد أما بدلا من حي قديم فيها أو تعمير أو عمران مكان فيها غير مأهول.

وقد يسهم ظهور السكن العشوائي مناطق ما غير متوافر فيه المرافق من صرف صحي وماء صالح للشرب وكهرباء وشوارع ضيقة وقد تفوح فيه الجرائم والسلوكيات غير المرغوب وغيرها من الأمراض الاجتماعية إلى إقامة مجتمعات مستحدثة مخططة لمعيشة أفضل تراعى فيها الآدمية وكرامة الإنسان.

(٦): قد تستدعى ظروف سياسية أو حربية قيام مجتمعات وافدة تخطط لها مجتمعات مستحدثة.

(٧): كما تسهم الاكتشافات البترولية والمعدنية في منطقة ما ضرورة الإقامة في محيط هذه المنطقة.

(٨): وقد يتطلب الأمر إلى إقامة مجتمعات جديدة بدل من المجتمعات الحالية بسبب التخطيط لمشروع عمراني يتطلب توسعه في سبيل الإنجاز.

ووفقا لرؤية «**حامد الهادي**» (١٩٩٦) فإن هناك **أربعة دوافع لإنشاء** المجتمعات العمرانية الجديدة هي: (**الدوافع الديموجرافية، والدوافع الاقتصادية، والدوافع السياسية، والدوافع البيئية**).

ثالثا: ملاحظات على محاولات دوافع إنشاء المجتمعات المستحدثة:

ويتعين علينا الإشارة هنا إلى أن دوافع إنشاء المجتمعات المستحدثة تنبع أساسا من طبيعة وتطور وظائف الحكومات المعاصرة من ناحية ومن الطبيعة الخاصة للبلاد والتي تتفاوت مجتمعاتها المحلية وطريقة توزيع مواردها الاقتصادية من ناحية ثانية مع الوضع في الاعتبار أن الصور التي تأخذها المجتمعات المستحدثة متعددة ومتباينة.

ومما سبق، يتضح تعدد وتباين الظروف التي ظهرت فيها المجتمعات المستحدثة فهي ليست غاية بل هى وسيلة لغاية تدفع السياسين وصناع القرار إلى اللجواء لإنشائها على مستوى العالم كله حسب ظروف كل دولة ، حيث تسعى تلك الأهداف إلى حل مشكلة عمرانية ما ، أو لخدمة أهداف تنموية أو اقتصادية للأقاليم أو تكون الأهداف من إنشاء المدينة الجديدة أهداف سياسية أو عسكرية.

ويمكن بلورة تصور بأهداف **إنشاء المجتمعات المستحدثة** في مصر على النحو التالي:

ورغم أننا بهذا التصنيف قد تحاشينا ذكر السكان ذكرا مباشرا إلا أنه من الواضح للباحث المدقق أن كل مجموعة من هذه الاهداف لها بدايتها السكانية ولها نهايتها السكانية...فمن أجل السكان لابد من تحقيق الاهداف العمرانية والاهداف الاقتصادية والاهداف الاجتماعية.. كما أنه لابد أن يترتب على تحقيق هذه الأهداف فرادى أوجماعات أثار سكانية مؤكدة . فالأهداف العمرانية لابد أن تتواخى تخفيف حدة التركز السكانى في المناطق الأصلية وذلك عن طريق إجتذاب سكان المدن القديمة إلى هذه المجتمعات الجديدة، وكذلك إجتذاب تيارات الهجرة الداخلية إلى هذه المجتمعات الجديدة ، بدلا من أن تتوجه إلى المدن القديمة فقط، زد على ذلك أن أستكمال الأهداف العمرانيةفي أى مرحلةمن مراحل تحقيقها لابد أن يعتمد –رضيانا أم كرهنا –على النمو السكانى داخل هذه المجتمعات الجديدة ذاتها. وإذا نحن انتقلنا إلى الأهداف الاقتصادية سوف نجد إنها تعتمد في تحقيقها على التنقيب عن مصادر الثروة في الصحراء وتعتمد أيضا على توطين الصناعات المصرية المحلية، وهذا كلة يقتضى تدبير المزيد من فرص العمل التى يرجى أن تمتص جزءا من البطالة المتراكمة في المجتمعات القديمةمع مراعاة الحيلولة دون نشأة البطالة في المجتمعات الجديدة ، وإلا فإنه لن يكون هناك معنى للاجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات الضخمة في المشاريع المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف الاقتصادية داخل هذه المجتمعات الجديدة . وتأتى بعد ذلك أو ربما بالتوازى مع هذين النوعين السابق ذكرهما من الأهداف الاجتماعية التى تتوخى إشباع الحاجات الاساسية للأعداد المتزايدة من السكان أخذين فى الاعتبار أن نشأة المدن الجديدة سوف يترتب عليها نزوح أعداد من البشر من المجتمعات القديمة إلى المجتمعات الجديدة ممن سوف يبحثون بلا أدنى شك عن مستويات اجتماعية واقتصادية وثقافية أعلى مما لديهم في المدن.

ويمكننا أن نشير أخيرا ، إلى الهدف الأساسي من إنشاء المجتمع المستحدث هو الوصول بهذا المجتمع المحلى إلى مستوى اجتماعي واقتصادي

وثقافي يمكن من خلاله التغلب على المشاكل التي طرحها الواقع في المجتمع التقليدي.

وبعد هذا العرض التحليلى لدوافع إنشاء المجتمعات المستحدثة يهمنا أن نؤكد على أن تكوينها ليس وليد دافع واحد، وإنما تشكلت وتقولبت هذه المجتمعات الجديدة نتيجة لتكاتف جملة من الدوافع مجتمعة قد تكون وراء ذلك رغم ما قد يكون من ثقل نسبى لدافع معين على بقية الدوافع الأخرى.

وفي معظم الأحوال تشترك غالبية المجتمعات المستحدثة في العالم على اختلاف دولها وظروفها وتوجهاتها في مجموعة من العناصر نذكر منها على سبيل المثال ما يلي: «توافر عنصر البعد النسبي عن المراكز الحضرية الرئيسية ومناطق الصناعة الرئيسية، ضرورة وقوع هذه المجتمعات أو ربطها بخطوط مواصلات فعالة ومتنوعة مع المدينة الأم، أو المراكز الرئيسية حتى لا تتم العزلة بالصورة الحقيقية لمفهوم العزلة، ضرورة العمل على تطوير قاعدة اقتصادية خاصة بها تساعد على تطويرها الذاتي المستقل المميز عن باقي المراكز، ضرورة توافر عنصر السكان أو الحجم السكاني القادر على تحقيق حياة جديدة في المجتمع الجديد، لابد أن يضع أصحاب القرار الإداري والتنفيذي لإنشاء المجتمع الجديد في الاعتبار توقع ظهور مسميات وظيفية وتخصصات مهنية معينة غير تلك المألوفة في المدن القديمة».

رابعا: منظور سوسيولوجى مقترح لدراسة دوافع نشأة المجتمعات المستحدثة المصرية:

لعله من المناسب ، وبعد استعراض محاولات سابقة قيلت بشأن دوافع الإسراع بإنشاء المجتمعات المستحدثة في العالم النامي ومن بينها مصر .يمكن طرح محاولتنا السوسيولوجية الراهنة والتي ترتكز قوامها على :(**دوافع استراتجية سياسية ، ومادية اقتصادية،.. واجتماعية ديموجرافية،.وطبيعية بيئية**).

(١): دوافع استراتجية سياسية:

ويقصد بها قيام المجتمعات المستحدثة المحلية لأسباب تتصل باستراتيجية الدولة من النواحى السياسية والعسكرية، وما ينتج عن العمليات الحربية من دمار. وخير مثال على ذلك اتباع سياسة تعمير سيناء بخلق مجتمعات جديدة زراعية وتوصيل مياه النيل إليها،التي أهملت لزمن طويل، وكانت قلة سكانها وانعزالها عن العموم المصري عاملاً مساعدًا على سهولة اقتحامها، مما دفع بمصر لتنميتها حضريًا واقتصاديًا بهدف تقوية الشعور بالانتماء لدى سكانها، وزيادة كثافتها السكانية والسكنية، حتى لا تكون معبرًا وبوابة سهلة الدخول كما كانت قبلا، وتعتبر العاشر من رمضان مدينة ذات دافع سياسي أيضا، مع أنها ذات دافع اقتصادي في المحل الأول، وتعتبر بحق مدينة الوجاهة السياسية، وذلك من خلال زيارات الرئيس الراحل أنور السادات وضيوفه المستمرة لها. وعلى جانب أخر ، فإن المثال السياسي والإستراتجي لنشأة مجتمعات عمرانية جديدة وتطويرها يتمثل أيضا في تعمير مثلث شلاتين وأبو رماد وحلايب واستخراج بعض الخامات المعدنية من المنطقة المحيطة بها، وتعمير أرض العوينات بزراعتها.

(٢): دوافع مادية اقتصادية:

وتعنى ضرورة أن تتوفر بعض الموارد والإمكانيات في مواقع معينة، يمكن من خلال إقامة مجتمعات مستحدثة في هذه المناطق استغلال هذه الموارد والإمكانيات بصورة اقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع بصورة اقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع ، ومثال ذلك، المجتمع الجديد شرق أسوان لاستغلال خام الحديد والصلب وكذلك مجتمع أبو طرطور لاستغلال الفوسفات، ومشروع الصالحية والساحل الشمالى الغربى وغيرها.

هذا وتتمثل **الدوافع الاقتصادية** لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة في كل من التجربة البولندية والجيل الثاني من التجربة البريطانية، كما

هو الحال في مجموعة مدن الشمال الجديدة في أسكتلندة ، وينطبق هذا أيضا على كل من التجربة الروسية والمصرية، ويتمثل الدافع الاقتصادي في محاولة تنمية مناطق متخلفة حضاريًا واقتصاديًا من الدولة ، وإذا كان التحضر واحدًا من معالم التحديث وعلامة من علامات التقدم الاقتصادي وخاصة مع اتجاه العالم اليوم نحو المزيد من الحياة الحضرية، فإن نشأة وإقامة مدينة جديدة في مثل هذه الأقاليم المتخلفة له دوره الحضاري والاقتصادي في تنميتها وازدهارها، ونظرًا لارتباط الصناعة والمدينة ، فقد أقيمت الكثير من المدن الجديدة في دول هذا العالم، وارتبطت بقيامها مشاريع تنمية اقتصادية كما هو الحال في الهند ، ونيجيريا ، وفنزويلا ، وكولومبيا.

(٣): دوافع اجتماعية ديموجرافية:

ترتبط بمشكلات السكان من حيث التوزيع والكثافة والنمو، فحل مشكلة السكان لا يأتي من خلال توفير مسكن ملائم فقط.وإنما الحل يجب أن يكون أشمل وأعم من ذلك، وهذا يستلزم ضرورة توفير مجتمعات جديدة بكل ما يحمل هذا المعنى من سمات المجتمعات المتحضرة، لا يمكن أن يتحقق ذلك في نطاق الرقعة الزراعية والعمرانية الموجودة حالياً والتي أصبحت لا تتناسب مع التعداد الحالي للسكان والزيادة المتوقعة.

ومن نافلة القول، أن نؤكد أن المتغير الديموجرافي يلعب دورا هاما في الإسراع بنشأة المجتمعات المستحدثة. فقد أسهم الارتفاع المتزايد في نسبة سكان الحضر، وتدفق تيار الهجرة المستمر من الريف إلى المناطق الحضرية في بلدان العالم المختلفة، في ظهور التضخم الحضري الذي فاق أعداد السكان ومعدلات النمو قدرة المساحة والبنية الأساسية والخدمات في هذه المدن، على تحمل هذا العبء، لقد أدى هذا إلى تداعى ظروف الحياة بها وصعوبتها وظهور الكثير من المشكلات الحضرية ، ومن ثم ظهرت المجتمعات العمرانية الجديدة كوسيلة لجأ إليها المخططون لمحاولة إيجاد حل ديموجرافي لمشكلات المدن الكبرى.

(٤): دوافع طبيعية بيئية:

ويقصد بها نواتج الظواهر الطبيعية وما يتبعها من مشكلات بيئية غير مأخوذة في الحسبان، والتي تتمثل في الزلازل والبراكين والفيضانات والسيول وغير ذلك من الظواهر الطارئة، والتي تنتج من قبل البيئة دون دخل للإنسان في إحداثها مثل مناطق النوبة الجديدة ، وإنشاء مدينة درنكة الجديدة بأسيوط والقرنة الجديدة بالأقصر بعد سيول أكتوبر ١٩٩٦، والمعنا الجديدة بقنا بعد سيول نوفمبر ١٩٩٦.

فإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة في كثير من دول العالم كان الدافع البيئي مؤثر وقوى حيث المساحات الخضراء وقلة نسبة التلوث، حيث أن معظم المدن الكبرى تعانى من التلوث ولذلك يمكن القول "إن توفير بيئة حضرية صحية أقل تلوثاً يمثل دافعا لإنشاء هذه المجتمعات "بملامحها السكنية المكانية المتميزة التي من أهمها الاهتمام بوجود مساحات كبيرة من الأراضي الخضراء والمفتوحة ذات الاستخدام الترفيهي والترويحي، هذا بالإضافة إلى انخفاض الكثافة السكانية معها، في ظل الحرص على تجانس التركيب والتشكيل العمراني لها، بحيث تبعد مثلا عن كتلة عمران المدينة آخذة في الاعتبار اتجاه الرياح منعا لتلوث بيئة المدينة، كل هذا من شأنه أن يوفر بيئة حضرية صحية لسكانها، يفتقر ها الكثير من سكان المدن الكبرى في عالم اليوم، والتي تتعدد فيها مصادر تلوث البيئة.

خامسا: اتجاهات نشأة المجتمعات المستحدثة المصرية:

يمكن ايجاز اتجاهات إنشاء المجتمعات المستحدثةالمصرية في النقاط التالية:

○الاتجاه الأول:معدل الزيادة السكانية المستمرة:

يلتصق هذا الاتجاه بمعدل الزيادة المستمرة في السكان وعدم حدوث زيادة مشابهة في الرقعة الزراعية أو حدوث زيادة موازية في المدن والمراكز

الحضرية مما يؤدى إلى حدوث مشكلة التكدس السكاني ووجود كثافة سكانية عالية مما يؤكد أهمية إنشاء مجتمعات جديدة بقصد زيادة وتنشيط النمو الحضري في نفس الوقت تخفيض الكثافة السكانية المتزايدة.

○الاتجاه الثاني:التحكم في تيارات الهجرة الداخلية إلى المناطق الحضرية:

يرتبط بالتحكم في **الحراك الاجتماعي الأفقي Horizontal Social Mobility** إلى مناطق حضرية ويلاحظ أن تركيز هذه الهجرة السكانية يرتبط بإقليم القاهرة الكبرى(القاهرة والجيزة والقليوبية)وبإقليم الإسكندرية (الإسكندرية والبحيرة والنوبارية ومرسى مطروح). وينبغي أن يحظى محور شبه جزيرة سيناء(محافظة شمال سيناء ، ومحافظة جنوب سيناء) والمحور الذي يمتد من القاهرة إلى كل محافظات ومدن القناة(قناة السويس) وكذلك المحور الذي يمتد من القاهرة إلى دمياط والمحور الذي يشمل الساحل المصري للبحر الأحمر والساحل الشمالي الغربي اهتماما أكثر بالنسبة للهجرة السكانية الداخلية وإنشاء مجتمعات حضرية جديدة بشرط التخطيط الجيد قبل إقامة مثل هذه المجتمعات.

○الاتجاه الثالث:تذويب الفروق وتحقيق التوازن الريفى الحضرى:

يتعلق بمحاولة تحقيق أقصى درجات التجانس والاختفاء التدريجي للحد الفاصل بين سمات وخصائص الحياة الريفية وسمات وخصائص الحياة الحضرية بقصد تحقيق التوازن في أنماط العلاقات الاجتماعية والخصائص الديموجرافية السكانية وظروف وأحوال المعيشة لسكان المناطق الريفية بالمقارنة بظروف وأحوال المعيشة ونمط وأسلوب حياة التجمعات السكانية الحضرية وهذا يستلزم التخطيط السليم بالنسبة لخدمات البنية الأساسية ولإعادة توزيع الخدمات المختلفة وإعادة توزيع الموارد بالنسبة لسكان المناطق

الريفية وسكان المراكز الحضرية مع التوسع المدروس والمنظم في جهود غزو واستزراع الصحراء.

○الاتجاه الرابع: وجود سياسات لتخطيط النمو الحضرى:

يتصل هذا الاتجاه بأهمية الدعوة إلى وجود سياسات واضحة ومستقرة للتحضر والنمو الحضري المخطط، وهذا يتطلب وجود علاقة ارتباطيه عضوية قوية بين مستويات التخطيط القومي (الوطني)والتخطيط الإقليمي والتخطيط المحلى بما يحقق التوازن والتكامل بين هذه المستويات التخطيطية مع تعاظم الاهتمام بالمحليات وتنامي اللامركزية واستمرار وتنشيط جهود إقامة مجتمعات حضرية جديدة آخذين في الاعتبار ظروف ومقومات كل إقليم كذلك ظروف ومقومات التي تميز كل مجتمع محلى على حدة.

◆◆◆

الفصل الرابع

أنماط وملامح المجتمعات المستحدثة المصرية:

تمهيد:

تقوم المجتمعات المستحدثة المخططة أساسا كأنماط استيطان مختلفة عن أنماط الاستيطان البشرى التقليدية التي ربطت المصريين بشريط الوادي والدلتا طوال آلاف السنين السابقة -تلك الأنماط الصحراوية الجديدة تعتبر إضافة للحيز المأهول واستغلال الموارد الأرض، وهو أساس الحياة ، وإذا استمرت هذه السياسة كجزء مكمل لسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة ، واستخدمت بنجاح ، فانه يمكن أن يتم تغيير جذري في مفهوم الاستيطان المصري حول النيل ويدفع بالمصريين إلى نمط جديد لتعمير وسكنى الصحراء، هذا بالإضافة إلى أن آفاقا جديدة للتنمية تنشأ من زراعة مناطق مجاورة لهذه المدن الجديدة تؤدى إلى تنمية قطاع الزراعة الذي أهمل ، سواء بالاهتمام بالتصنيع أو بالزحف العمراني على الأرض أو تبويرها لصالح صناعة الطوب، سوف يعيد توازن ميزان الغذاء المصري وتكلفة ذلك تتضح من

معدلات استيراد الغذاء واستمرار زيادتها بل والاعتماد على المعونات من بعض السلع الغذائية.

وبصفة عامة، نجد أن المجتمعات العمرانية المستحدثة تتعدد ملامحها وتتخذ أشكالاً متنوعة منها:

(١): **المجتمعات المستحدثة الحضرية في المناطق الصحراوية** : كمدينة السادات ومدينة ٦ أكتوبر والعبور والسلام والتي تهدف إلى الحد من تكدس السكان في العواصم والمناطق المزدحمة.

(٢): **المجتمعات المستحدثة التي ترتبط بالمشروعات الاقتصادية:** كمدينة الألومنيوم بنجع حمادي ودمياط الجديدة.

(٣): **المجتمعات المستحدثة في المناطق الصحراوية** : بهدف استصلاح واستزراع الأراضي والتي منها منطقة أبيس غرب الإسكندرية والنوبارية والصالحية ووادي الصعايدة ويغلب عليها سمات القرية الريفية القائمة على أساس مخطط «مجتمعات ريفية مخططة».

(٤): **المجتمعات المستحدثة ذات الطابع الحضاري التكاملي** : والتي تتضمن المدن والمشروعات الصناعة والزراعية والتجارية والسياحية ومن أبرزها قيام الدولة بتوفير كل الإمكانات والدعم لمشروع جنوب الوادي «توشكي ٢٠٠٠» القائم على أساس التخطيط الشمولي المتوازي.

ويسعى الفصل الحالى إلى معالجة القضايا التالية:

أولا : أنماط المجتمعات المستحدثة في مصر:

ثانيا:الملامح العامة للمجتمعات المستحدثة في مصر:

خاتمة:

أولا : أنماط المجتمعات المستحدثة في مصر:

المجتمعات المستحدثة ، ينظر إليها كعملية مخططة أو موجه Planned or Guided ، ومن هنا ، فهي تقوم على تحريك جماعات من مستقرها إلى مستقر آخر، وتتخذ صور متعددة ، ترد أساسا من الاختلاف في الوظائف والأهداف التى تخدمها هذه المجتمعات ، ومن ثم تتفاوت أنماط هذه المجتمعات طبقا لأهدافها.

هذا وتتخذ المجتمعات المستحدثة المخططة في مصر ، ثلاث أنماط رئيسية هى (١):**النمط التوطينى**، (٢): **النمط التهجيرى**، (٣):**النمط التوطينى التهجيرى**.

(١): النمط التوطينى:

يختلف« **النمط التوطينى**» للمجتمعات المستحدثة المخططة في مصر عن «**النمط التهجير** » في عنصر جوهرى يتصل بنمط الحياة ، حيث يستدعى «**النمط التوطينى** » تغيير أساسى في نمط الحياة ونوع الخبرات والمهارات، فهو عملية بناء جديد متكامل النمط من الحياة في موقع آخر غير الموقع الأصلى، ويتم ذلك بناء على معايير اختيار محددة. أما **التهجير** فهو نقل مجموعات من السكان بأكملها من مكان إلى مكان آخر دون تغير كبير في نمط الحياة مع إدخال التحسينات على نفس نمط الحياة.

فالنمط التهجيرى قد تتعدد فيه الروابط فتلتقى كلها، أو يلتقى جزء منها . فالمهجر قد يجمع قوما من محافظة، وآخرين من محافظة أخرى، تختلف مهاجرهم الأصلية، ولكنهم يلتقون في مهنهم الزراعية أو الصناعية. وقد يحدث العكس، كما يكون الحال بين سكان حي قديم، هجروا إلى حي جديد، فتتحد منابتهم الجغرافية، ولكن سعيهم في وجوه الحياة يختلف.ويمكن القول أن التهجير تغير درجي على حين أن التوطين تغير نوعى.

والنمط التوطينى يستدعى، ضرورة ، قيام مجتمع متجانس متماثل في الروابط المكانة والاجتماعية والمهنة على قدر مشترك؛ فالقبيلة أو بطن منها، أو فخذ، يجمعها مجتمع واحد، في حالة التوطين. ولكى يستقيم التخطيط للتوطين ينبغى ألا تهمل هذه الحقيقة في المجتمع البدوى، الذي تسود فه علاقات المواجهة، وتقوم الروابط القرابية فيه بدور سياسي واجتماعى، على قدر من الحيوية.

النمط التوطينى للمجتمعات المستحدثة هو عملية إنشائية متكاملة تتضمن تغيرا في الظروف البيئية والثقافية الأصلية بهدف تنمية وتطوير الموارد البشرية والاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعى، وهذا النمط من إعادة الاستيطان لمجموعات مختارة من الناس هو النمط السائد في كثير من مشروعات المجتمعات المخططة في العالم، نظرا لاحتياجه لضوابط اجتماعية واقتصادية معينة، ويتم ذلك نتيجة لخطة مدروسة يتم فيها حصر الموارد البشرية والاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية اللازمة لإنشاء المجتمعات المحلية المخططة، وبالإضافة إلى تقدير الإنتاج والعائد من إنشاء هذه المجتمعات، وتحديد مراحل التنفيذ والمتابعة.

هذا وتهتم الحكومات بالتوطين الموجه لأسباب عديدة، ففي **أندونيسيا** مثلا، بدء في حل مشاكل الزيادة السكانية في بعض المناطق بواسطة عملية تهجير السكان على نطاق واسع إلى مناطق أخرى أقل ازدحاما بالسكان، وفي **البرازيل** اهتمت الحكومة بمقاومة آثار القحط بواسطة ادخال مشروعات لإعادة التوطين تقوم بها هيئات حكومية وأخرى أهلية. وفي **اكوادور** راعت الحكومة أثناء التوطين، الربط بينه وبين الإصلاح الزراعى على اعتبار أن هذين النموذجين يعملان من أجل هدف واحد وهو رفع المستوى المعيشى للسان القرويين، وضمان توزيع الدخل القومى توزيعا عادلاً، وخلق طبقة قوية من صغار المزارعين ومتوسطيهم، وفي حالات أخرى اهتمت **الحكومات العربية** بالتوطين كجزء من سياسة شاملة قصدت بها ضمان الاستقرار الدائم للبدو الرحل

بواسطة الخطط والبرامج الحكومية التى تعمل على توفير مصادر المياه، وكافة الإمكانيات التعليمية والصحية. وفي بعض الأحيان تكون مشاريع التوطين جزءا من سياسة حكومية أشمل، تستهدف كسب التأييد الشعبى بواسطة معاونة طبقة المعدمين، كما حدث في الفلبين، وتايلاند، وغينيا البريطانية.

كما توجد أساليب أخرى للتوطين الموجه والتي تشهدها منطقة الشرق الأوسط حاليا بغرض تحقيق أهداف عسكرية وأطماع توسعية كما تقوم به إسرائيل ذلك النوع من التوطين الموجه لتحقيق أغراض عنصرية دينية وعسكرية في نفس الوقت.ويظهر التوطين الموجه أيضا لتنفيذ أهداف وأيديولوجيات سياسية واقتصادية واجتماعية معينة مثلما يحدث في الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي بصفة خاصة ، الذي يعد من أنشط الدول في إقامة المشروعات ذات الطابع التوطينى الموجه سواء استغلال المناطق الزراعية البكر أو التوطين الصناعي الذي حدث في منطقة سيبيريا ذات الطبيعة القارصة . ولكن بفضل التكنولوجيا الحديثة أنشئت العديد من المشروعات الصناعية والزراعية والحيوانية

(أ): مراحل التوطين:

يمر « **التوطين في المجتمعات المستحدثة** »حتى يستقر المستوطنون فيها (**بخمس مراحل**) هي: مرحلة الدراسة، مرحلة التخطيط المتكامل، مرحلة التنفيذ والتكيف، مرحلة التقييم، مرحلة التوسع.

(١): مرحلة الدراسة:

وهى مرحلة إجراء البحوث والدراسات الخاصة بعملية التوطين ويجب أن تكون هذه الدراسات والبحوث الأولى في عملية التوطين وتنقسم إلى نوعين من الدراسات: (النوع الأول :دراسات اجتماعية وثقافية تجرى على الجماعات البشرية نفسها متضمنة.، فهم رغبات وميول ومهارات أفرادها للتعرف على الأوضاع التي تناسبهم، ولاختيار أنسب الطرق التي تحقق استقرارهم

وتوطينهم دون المساس بقيمهم السياسية،(النوع الثاني : بحوث عملية تتعلق بالبيئة والتربة والجوانب الجيولوجية لاختيار أنسب الأماكن للتوطين ولاستغلال إمكانات البيئة إلى أقصى حد).

(٢): **مرحلة التخطيط المتكامل**:

وفي هذه المرحلة يتم وضع الخطط التى تلائم عملية التوطين كما يلى: (نشر دعوة التوطين بين الجماعات المقصود توطينها وتمهيدها للحياة الجديدة ، إعداد البرامج والمشروعات الضرورية للحياة في المجتمع المستحدث ، وضع تخطيط للتنظيم الاجتماعي الملائم لهذه الجماعات ، تجهيز الخدمات التعليمية والصحية وخدمات المواصلات ، تجهيز وسائل الاتصال ورصف الطرق بين مراكز التوطين ، إعداد خطة الإنتاج من حيث مستلزماته وتقدير نتائجه وتسويق المنتجات.).

(٣): **مرحلة التنفيذ والتكيف**:

وتعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل حيث انها ترتبط بالمرحلتين السابقيتين (الدراسة والتخطيط) والمرحلة الثانية لمرحلة التنفيذ (التقييم والمتابعة) كلها تهدف إلى أن يصل إلى تنفيذ أمثل يتحقق من خلاله التكيف للمستوطنين من جميع الجوانب للأوضاع الجديدة بالإضافة إلى ذلك لا يمكن البدء في المرحلة الخامسة (التوسع والتعميم) قبل أن يثبت التكيف في المجالات حضاريًا واجتماعيًا واقتصاديًا للأوضاع الجديدة، ولكن يجب أن نضع في اعتبارنا أنه لابد أن نواجه مشكلات تتعلق بالمعارضة وسوء التكيف وهذا يتطلب مواجهة المشكلات بحلول مناسبة، ومراعاة في التنفيذ.

(٤): **مرحلة التقييم**:

وهى مرحلة ضرورية يتم فيها تقييم المشروعات والخطط وتقدير النتائج التى أمكن التوصل إليها، ولا نعنى بالتقييم الجوانب الاقتصادية فقط بل الجوانب المعنوية وما يتعلق بإمكانات تحقيق التكيف والتأقلم للبيئة وللأعمال والعلاقات الجديدة.

(٥): مرحلة التوسع والتعميم:

من الطبيعى ألا تبدأ هذه المرحلة إلا أن يثبت التقييم أن تجربة التوطين قد نجحت، أن النتائج الموجدة قد تحققت أو على الأقل اقتربنا منها وهذه المرحلة تعنى تعميم التجربة على جماعات أخرى مع إدراك التعاون بين الجماعات، ويلاحظ أن تطبيق تجارب التوطين لا يمكن أن تتم بصورة موحدة بالنسبة لكل الجماعات ولابد أن يكون هناك مواصفات خاصة لكل عملية توطين، ولابد أن يختلف التخطيط لكل عملية وفقا لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية.

(ب): استراتيجيات التوطين:

ثمة استراتيجيات عديدة لسياسات التوطين والسكن في المجتمعات المستحدثة وهى على النحو التالى:

(١): ضرورة توفير خدمات البنية الأساسية في هذه المناطق قبل تعميرها مثل توفير الطرق ومياه الشرب والكهرباء وشبكات الصرف الصحى والاتصالات السلكية واللاسلكية والمواصلات وتوضع الخطط على أساس الأعداد المتوقعة من السكان الذين سوف ينتقلون للحياة في هذه المناطق.

(٢): مراعاة تنوع مصادر المياه الجوفية ومياه الأمطار ومياه نهر النيل (قناة توشكى – وقناة الشيخ زايد – وترعة السلام.) للحصول على مياه الشرب ومياه الرى وعدم الاعتماد على مصدر واحد فقط مع ضرورة توفير مخزون احتياطى مناسب للمياه في كل منطقة.

(٣): وضع استراتيجية السكن على أساس إيجاد وبناء تجمعات عمرانية متكاملة يتوافر فيها المساكن والخدمات المختلفة اللازمة كالأسواق والمرافق... مع مراعاة التالى: (مسكن مستقل لكل أسرة تتوافر بداخله المرافق اللازمة ويتم التخطيط العمرانى على أساس الامتداد الأفقى تصميم المساكن بحيث تناسب مع طبيعة ظروف كل بيئة وظروف البيئة المحلية على حده.

شوارع وطرق متسعة ومناطق خضراء مناسبة. الاستفادة من الخدمات ومواد البناء الهامة والمتاحة بالبيئة المحلية. الاستفادة من الخدمات ومواد البناء الهامة والمتاحة بالبيئة المحلية مساكن متنوعة تتناسب مع كل مستوى من الدخول المختلفة في كل تجمع سكانى مع مراعاة عوامل التلوث البيئى بأنواعه المختلفة ووجود منطقة صناعية أو أكثر توفير كل مقومات أساليب الاتصال ووسائل المواصلات لربط المجتمعات العمرانية الجديدة بعضها وبطها بالمناطق العمرانية الأخرى في مختلف أنحاء الجمهورية توفير كل مقومات الشعور بالأمن والأمان لسكان المجتمعات العمرانية الجديدة والتى تساعدهم على الاستقرار فيها وضع الخطط المناسبة التى تستهدف تحويل المجتمعات العمرانية الجديدة إلى مناطق اكتفاء ذاتى. توفير مزايا مادية واجتماعية وتعليمية وحوافز مختلة تشجع الناس على الانتقال إلى المجتمعات الجديدة بحيث تظل مجتمعات جذب لا تتحول بمرور الزمن إلى مجتمعات طاردة للسكان).

(ج): نماذج للنمط التوطنيى

■: النمط التوطينى الزراعى(الخالص)

تخذ المجتمعات المستحدثة المخططة صورة التوطين الزراعى الخالص بالنسبة إلى المجتمعات البادية بحيث يقوم التوطين على الزراعة المعيشية والنقدية، على حسب طبيعة التربة والمناخ ، مع مباشرة كل ما يتصل بالاقتصاد الزراعى من مناشط كتربية الدواجن، وممارسة الحرف اليدوية، مما يعين على رفع مستوى دخل الأسرة.

■: النمط التوطينى المختلط (الزراعى الرعوى)

وقد يكون «**التوطين الزراعى مختلطا**» فيكون «زراعيا رعويا» ، هذا أفضل لو تيسرت له الظروف الملائمة، من سعة في الأرض بصورة يمكن أن يزاوح فيها بين الزراعة والرعى،«نظام الدورات» في كل نشاط «في الحقل والمرعى»

ومن توفر للمياه في صحارات مكانية أفسح، وبكميات تكفي لدعم النشاطين الزراعى والرعوى معا.

ويقلل هذا «**النمط التوطينى الازدواجى**»، من الصعوبات الاجتماعية التي قد يتعرض لها البدوي حين ينقطع عن ماضيه فجأة ، وحين يحمل على خبرات تقتضيه تدريبا طويلا، وتطلب من القائمين على التوطين جهودا متصلة. ذلك إلى أنه لا يؤثر على الثروة الحيوانية القومية فيهددها بالانقراض. وتلك حجة تقال ضد التوطين بعامة، حين يفترض أن توطين البدوي يقضى على الثروة الحيوانية التي لا يستطيع غير البدوي رعايتها وإكثارها، في مثل تلك الظروف القاسية؛ بل على العكس من ذلك، فإن وجودها في مشروع توطين يساعد على تحسين نوعها، وتصنيع منتجاتها وتسويقها بصورة أفضل بكثير مما يفعلة البدوي.

والتوطين المزدوج إضافة إلى ذلك يغطى ثغرة أخرى يشير إليها الذين يعارضون توطين البدو، وهى ضرورة استغلال أكبر جزء ممكن من الأرض القومية، لأن تركيز البدو في مكان محدد يترك جزءا كبيرا من المساحة القومية دون استغلال ما، في الوقت الذي يعتبر فيه استغلال البدوى لها بوسائله المحدودة أفضل استغلال اقتصادي ممكن .

■: النمط التوطينى الصناعى

وفضلا عن ذلك ، فقد يكون «النمط التوطينى نمطا صناعيا حول المناشط التعدينى» سواء كان ذلك هو « البترول» وهو الظاهرة التى سادت في الصحراوات العربية في السنوات الأخيرة كما هو الحال في «السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والعراق والجزائر وليبيا وجمهورية مصر العربية» أو ما انبثق عن النشاط البترولى من أعمال تتصل بالصيانة والخدمات. وقد يتم التوطين الصناعى «حول معادن أخرى» مثل «مناجم الفوسفات والمنجنيز والرصاص والحديد والفحم»، و ولعل أبرز مثال دال على ذلك بعض المجتمعات المستحدثة «في صحارى شمال أفريقيا في المغرب وتونس والجزائر».

.ومما يجدر الإشارة إليه «أن **التوطين الصناعى** بطبيعته امتداد لحياة المدنية» بينما «**التوطين الزراعى** يمتد بطبيعته في المجتمع الريفى»

واستنادا إلى **الوظيفه والاغراض الأساسية** يقسم « **بسيونى** » النمط التوطينى للمجتمعات المستحدثة المخططة إلى أشكال محددة هى:

(أ):التوطين الدينى: وهو الشكل الذى ينشأ تلبية لرغبة مجموعة دينية معينة أو الارتباط بعقيدة مميزة.

(ب): التوطين العسكرى: وهو الشكل الذى تقوم بإنشائه الحكومات في المناطق الاستراتيجية من الأقليم لأسباب سياسية.

(ج):التوطين الاجتماعى: ويهدف هذا الشكل إلى النهوض بمستوى معيشى مرتفع لفئة معينة من فئات المجتمع، وغالبا ما تكون من الفئات الدنيا كالمعدومين في القطاع الريفى.

(د): التوطين الصناعى: ويأتى في المرتبة الثانية بعد الاستيطان الزراعى، وفي المرتبة الأولى في البلاد المتقدمة نظرا لأهمية ومكانة التصنيع في كل منها، ويقصد به المجتمعات المحلية التى تنشأ حول المراكز الصناعية لخدمتها .

(٢): النمط التهجيرى:

ويتمثل « **النمط التهجيرى** » في تلك الأنماط للمناطق المستحدثة الجاذبة للهجرة والتي تنشأ تحت ظروف قهرية بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية، ومن بينها أيضا تلك المناطق التي تستوعب المهجرين لأسباب عمرانية أخرى.

وتتم فاعليات هذا النمط عبر تهجير الناس من مكان إلى آخر بسبب ضيق الموارد الطبيعية وعجزها عن مقابلة حاجات المجموعة البشرية في ذلك المكان، وهذا ماحدث في بعض المناطق الريفية في مصر حيث أدى تكاثر السكان على مساحات محدودة من الأرض مما دعى إلى تهجيرهم إلى مناطق الإصلاح

الزراعي ومشروعات تعمير الصحارى. وقد يكون التهجير بسبب تعرض المنطقة لظروف طبيعية تجعلها غير صالحة ماديا واجتماعيا لحياة الناس مثلما حدث للنوبيين أثر إنشاء السد العالي عام ١٩٦٤م و تهجيرهم إلى مركز نصر بمحافظة أسوان وهو يعتبر من التجارب الاجتماعية والإدارية والاقتصادية والسكانية الهامة في المجتمع المصري المعاصر، وذلك لأسباب متعددة منها أن هذه العملية قد أبرزت أهمية التعرف على خصائص ومشكلات المجتمعات المستحدثة التي تنشأ لمواجهة ظروف معينة، كما أبرزت أهمية تقييم ما نتيحه هذه التجربة من فرص لحرية التخطيط الاجتماعي في مجال العمراني والحياة الاقتصادية والتنظيم الإداري والخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية – لتحقيق المعدلات المعقولة من الخدمات، وتحقيق أقصى ما يمكن من الاستفادة من الموارد والظروف المحلية وقد يكون التهجير سياسى حيث تتعرض بعض الأماكن لعمليات حربية، وخير مثال على ذلك تهجير مدن القناة الثلاث في حرب عام ١٩٦٧ م إلى أماكن أخرى وقد يكون النمط التهجيرى ريفي، أو قد يتخذ شكلا مدني حضري يحدث في داخل المدينة حين ينشأ حي جديد له مقوماته الاجتماعية.

(أ): نماذج للنمط التهجيرى:

■: النمط التهجيرى الريفي :

يمكن أن نلتمس ملامح هذا النمط في مجتمعات الإصلاح الزراعى، حين ينتقل العمال الزراعيون من منطقة كثيفة السكان إلى منطقة جديدة، يصبحون فيها مالكين منتجين. وفي المجتمع المصرى أمثلة عديدة لتمثيل هذا النمط، ولعل مصر من أوائل الدول العربية التى باشرت هذا النشاط، مثل «مديرية التحرير، وأبيس، والوادى الجديد » ، حيث قامت مجتمعات زراعية جديدة مخططة، ونجحت نجاحا كبيرا في مد الرقعة الزراعية من ناحية، وفي تحقيق العمالة، ورفع مستوى الدخل الفردى والقومى، من ناحية أخرى.

وهذا « **النمط التهجيرى** » الذى تبدو فيه سمات العمل الاقتصادى الزراعى وما يتصل به من تصنيع، هو تهجير ريفى، يتم من بيئة زراعية إلى بيئة زراعية أخرى، مهما اختلفت ظروفها الاجتماعية، فإن الخبرة الأساسية ونوع الحياة يظلان في حالة وظيفية عاملة.

وقد يتناول « **التهجير الريفي** » انتقال مجتمع بأسرة من مكانه التقليدى إلى مجتمع آخر مخطط، وذلك لظروف تاريخية أو عملية كما حدث «للنوبيين في مصر» حيث انتقلوا إلى «قرى كوم أمبو»، كما حدث بالنسبة للتهجير إلى «قرى في منطقة خشم القربة في السودان»، وهؤلاء وإن كانوا قد تركوا مجالهم الجغرافي الذى كانوا يعيشون فيه بطريقة نمت طبيعيا، إلا أنهم في مهجرهم الجديد بدأوا يمارسون ما كانوا يأخذون فيه من نشاط اقتصادى في صورة أفضل ونقلوا معهم نمط حياتهم حتى أسماء قراهم، ومع ذلك فإن السعادة البشرية كانت وما تزال موضوعا نسبيا، إذ أن الارتباطات العاطفية والتاريخية بالبيئة القديمة ما تزال عاملا سلبيا في تقديرهم لمعطيات الموطن الجديد.

■: **نمط التهجير الحضرى** :

وإلى جانب «**التهجير الريفي** » يوجد «**التهجير المدنى**» الذى يحدث في داخل المدينة، حيث ينشأ «**حى جديد له مقوماته الاجتماعية**»، وهذه الأحياء النمطية هى التى تقوم في المدن كجزء من خدمات الإسكان، وهى تسمى أحيانا «الأحياء الشعبية أو الوحدات السكنية أو مدينة العمال أو منازل ذوى الدخل المحدود أو مدينة المعلمين ، أو مدينة المهندسين أو مدينة الصحفيين أو مدينة التطبيقيين... الخ».

وهذا النمط من«**المجتمعات الحضرية**»، يغلب عليها السمة الاجتماعية «سمة الخدمات»، إذ هى من الحقوق التى يستأديها «الحضريون» الذين جرت العادة أن ينالوا خدمات أكثر من «المواطنين الريفيين»، إلى جانب أن «تخطيط المدن» بصورة تيسر لها أداء وظائفها «السياسية والأمنية والصحية

والاجتماعية» يدخل عنصر أساسى في عمليات الإسكان الجديدة» .و «نمو المدن الحديثة» إلى الخارج «يترك أحشاءها» ، وهى «مركز النشاط السياسى والإدارى والتجارى والمالى» تبدو متسقة مع نمو المدينة، لأنها تكون دائما أقدم مكان فيها باعتبارها «المدينة الحقيقية» وحينئذ يطرد التخطيط الجديد للمدينة الأجزاء القديمة منها ليدفع بها إلى الأطراف.

كذلك فإن من« **أنماط التهجير الحضرى» «المجتمعات الصناعية»**، وهى مجتمعات تستحدث في مناطق الإنتاج الصناعى قريبا من المصانع للعمال الذين يعملون فيها كجزء من الخدمات التى توجهها إليهم تأدية لحقوقهم الاجتماعية نحو هذه المؤسسات من ناحية وتمكينا لهم من لانتظام في العمل من ناحية أخرى، ثم لتوصيل الخدمات الاجتماعية المنظمة إليهم وتعريضهم للتوعية المهنية والقومية، ومن أمثلة هذه المناطق الصناعية في مصر «منطقة حلوان الصناعية ومنطقة المحلة الكبرى ومنطقة السد العالى بأسوان»، وفي المملكة العربية السعودية «منطقة الجبيل الصناعية، ومنطقة الظهران البترولية.

والأنماط التهجيرية السالف الإشارة إليها تقوم على مجتمعات تجمع بين أفرادها وجماعاتها أما «ارتباطات مكانية واجتماعية مثل سكان قرية أوحى» أو «تجمع بينهم ارتباطات مهني كالعمال الزراعيين الذين يستقدمون من قرى متباعدة» أو «كالعمال الصناعيين الذين تختلف منابتهم ويربط بينهم وحدة العمل» . ويتوقف انتظام الحياة الاجتماعية وانتاجها إلى حد كبير على «قوة الروابط»، فهى كلما كانت قوية كلما كانت العلاقات أكثر سلامة وكان التوافق الاجتماعى كبيرا واختفت مظاهر القلق والاضطراب في المجتمع، وعكس ذلك يقع صحيحا.

■ : **النمط التهجيرى العرضى**

وثمة حالات من التهجير تستدعيها «**ظروف خارجية**»مثل «**الحروب والاضطهادات السياسية والأيديولوجية**» كما يحدث للاجئين مثل «التهجير

لسكان مدن القنال في مصر عقب حرب ١٩٦٧م، ومعسكرات اللاجئين العراقيين الفارين من النظام العراقي إلى السعودية أثناء وبعد حرب الخليج، وما يتم بالنسبة لشعب البوسنة والهرسك الذين شردتهم هجمات الصرب والكروات ولم يهتز بعد ضمير من يسمون أنفسهم بالدول المتقدمة الراقية والتي تمتلك أسباب القوة». وتتسم «مجتمعات اللاجئين» بأنها «مؤقتة» ويغلب عليها «طابع الخدمات أكثر من طابع الانتاج»، ومثل هذه المجتمعات عادة ما تمتص بصورة أو بأخرى أما في المجتمع القومى نفسه الذى لجأوا إليه أو في مجتمعات قومية متعددة. ومهما يكن من أمر فإن مثل هذه الظاهرة ليس من السهل النظر إليها كمجتمعات مستحدثة من حيث المضمون، لأن المجتمع القومى يحدث في النطاق القومى «كحق من حقوق المواطنة وكواجب من واجبات الدولة، مستهدفا خطة تنمية».

(٣): النمط التوطينى. التهجيرى:

إذا كان **النمط التهجيرى** لا يتضمن تغيراً جوهرياً في مناشط الحياة ، فإن **النمط التوطينى التهجيرى** يشمل على تفسير أساسى في نوعية ونمط الحياة ، وإن النمطين يشتركان في عامل الانتقال من المجتمع الأصلى إلى المجتمع الجديد. وبيد أن النمط الثالث «**النمط التوطينى التهجيرى للمجتمعات المستحدثة المخططة في مصر**» هو الذى يجمع بين« **التوطين والتهجير** »، أو يقوم على نقل مجتمعات بأكملها دون اختيار عناصر منها كما حدث في « **النمط التوطينى** »، وتحريكها إلى مناطق أخرى جديدة مع تغير أساسى في نمط الحياة والنشاط اليومى، وتعتبر المجتمعات المحلية الجديدة في مديرية التحرير نمط المجتمع الذى قام على أساس اختيار المنتفعين تحت شروط معايير ممكنة من كافة الجوانب الصحية والاقتصادية والمهنية ونقلهم إلى المجتمعات الجديدة، وممارسة نشاط يومى مغاير لنشاطهم السابق حيث وضعت لهم نماذج للبيئة وقيم وعادات وعلاقات.

أما المجتمعات المحلية الجديدة **بالنوبة الجديدة** فقد نقلت المجتمعات الأصلية بأكملها دون تغيير في الجيرة، وإن كان التخطيط العمرانى للقرى اليوم يختلف عن نشاطهم القديم، وبالتالى تغيرت نوعية الحياة وأسلوبها فهذا النمط يعتبر تهجيرا كاملا لمجتمعات محلية أصلية وبمعظم جوانبها الثقافية والمادية مع تغير نوعى في أنماط الحياة.

ثانيا : الملامح العامة للمجتمعات المستحدثة في مصر:

ونستطيع في ضوء ما تقدم أن نناقش هنا أهم الملامح المميزة للمجتمعات المستحدثة، والتي تكشف عن الطابع البنائي العام لهذه المجتمعات، ونلخصها فيما يلي

(ا) : المجتمعات المستحدثة تقوم على التغيير المخطط من أجل إقامة بناء نموذجي:

أصبحت قضية التغير المخطط Planned Change تمثل منهجا واعيا وتجريبيتا يقوم على حشد طاقات المعرفة الاجتماعية من أجل مواجهة مشكلات الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية الكبرى في الاتجاه الذي يرغبه المجتمع ويحقق أهدافه ، ومن ثم يستخدم هذا المنهج في إقامة نموذج بنائي لمجتمع محلى يختلف في طبيعته عن المجتمعات التقليدية القائمة إذن، فالشكل البنائي للمجتمعات المستحدثة ينبغي أن يكون جيدا، بحيث لا يصبح صورة مكررة من المجتمعات التقليدية، إذ أن ذلك يفقد المجتمع المستحدث طبيعته الرئيسية والتي تتمثل في كونه طليعة للتنمية في قطاع المجتمعات المحلية الريفية أو الحضرية على السواء.

(ب) :المجتمعات لمستحدثة مقصودة التكوين وليست امتداد طبيعيا للمجتمعات القديمة:

وتقصد بذلك أن تكوين وتنمية هذه المجتمعات الجديدة اعتمد أساسا على التخطيط الموجه من جهة وعلى التقدم التكنولوجى من جهة أخرى. فهى إذن ذات طابع خاص بها. ويتطلب تحقيق ذلك أن تحدد صورة اقتصادية

اجتماعية واضحة المعالم للمجتمعات المستحدثة وأن تصلها وتنبع منها خطط تنمية في ضوء هذا التصوير وليس العكس.

(ج) : المجتمعات المستحدثة أنماط جديدة للتنمية:

ليست المجتمعاتالمستحدثة مجرد إمكانات مادية جديدة تزود بها هذه المجتمعات كى تأخذ طابعا مميزا عن غيرها، وإنما تشكل هذه المجتمعات أساسا طرق ووسائل وأساليب وأنماط جديدة للتنمية.

(د) :يحتاج تكوين ونمو المجتمعات المستحدثة إلى العديد من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والادارية التنفيذية :

ولعل هذا الاجراء تتطلب الحاجة الية خصوصا في المراحل المبكرة من حياتها مما قد يؤدى إلى الاهتمام الشديد بتنظيم البرامج المختلفة التى تخدم هذه المجتمعات فتصبح البرامج مع الوقت غاية في ذاتها الأمر الذى يؤدى إلى تصور البرامج على أنها وحدة العمل الاجتماعى للتنمية وليس القرية أو المدينة ككل، أن تخطيط التنمية في المجتمعات المستحدثة لابد وأن يعتمد على القرية أو المدينة كوحدة للتنمية الأساسية.

(هـ) : توقع تسرب مشكلات المجتمعات القديمة إلى المجتمعات الجديدة المستحدثة:

أن نسبة توقع تسرب مشاكل المجتمعات القديمة إلى المجتمعات الجديدة المستحدثة كبيرة باعتبار أن مستوطنها ينقلون إليها ثقافاتهم. لذلك لابد وأن يراعى التخطيط لهذه المجتمعات الجوانب الإنمائية والوقائية أساسا وإلا تحولت المجتمعات المستحدثة إلى صورة مكررة من أوضاع المجتماعات القديمة. مثال ذلك مشكلة المتسربين من التعليم في المجتمعات القديمة لابد وأن تأخذ شكلا إنمائيا في المجتمعات المستحدثة بحيث تتحول المدرسة الابتدائية وهى أكبر مصدر للتسرب إلى مدرسة المجتمع فتصبح بشكل ما مؤسسة تدريب للحياة في هذه المجتمعات تضم كافة الملزمين.

التخطيط للخدمات الصحية أيضا في المجتمعات المستحدثة لابد وأن يراعى الجانب الوقائى دون الأمراض المتوطنة، التخطيط للرعاية الاجتماعية كذلك لابد وأن يراعى إسهام المواطنين الجدد مهما قلت خبراتهم أو مهاراتهم وهكذا.

(هـ) :تكامل الخدمات وأساليب الرعاية والأجهزة الإدارية والتنظيمية في المجتمعات المستحدثة:

تحتاج المجتمعات المستحدثة إلى خدمات متكاملة، وإجراءات اجتماعية واقتصادية وإدارية تنفيذية في المراحل المبكرة من حياتها، ولا يجب أن تصبح البرامج غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة للتنمية والنهوض كافة قطاعات المجتمع. وتلعب هذه الأجهزة دورا هاما في ربط المجتمع المستحدث بالمجتمع الأكبر. وتحقيق التكامل بين سياسات التنمية المحلية، خطط وبرامج التنمية في المجتمع ككل، كما أن هذه الأجهزة تقضى على العزلة الثقافية للمجتمع، وتحقق احتكاكا حضاريات مفيدا بين الإداريين والمثقفين وبين الأهالي، مما يساعد على تطويره.

(و) يتميز الهرم السكاني في المجتمع المستحدث بالشباب بدلا من الكهولة:

يراعى عادة في اختيار سكان المجتمعات الجديدة أن يكون أغلبهم من الشباب ممن يدخلون ضمن قوة العمل، ومن ثم يجب أن يكون التخطيط لهذه المجتمعات آخذا في اعتباره هذه الطاقة الشابة في تحقيق مزيد من التنمية الذاتية للمجتمع المستحدث، فمثل هذه السمة تجعل السكان يتميزون بالمرونة، والقدرة على تقبل التجديدات واستيعاب الأساليب الحديثة في السلوك والعمل، مما يزيد من فعالية مشاركتهم في برامج وسياسات التنمية المحلية.

(د) المجتمعات المستحدثة معرضة إلى الانعزال الثقافي والاجتماعى :

من الملاحظ أن المجتمعات المستحدثة وأغلبها بعيد عن العمران القديم معرضة إلى الانعزال الثقافي والاجتماعى إما للتفاوت الثقافي بين العناصر

المتوطنة فيها، أو لعدم تركز المستوطنين الجدد أو العاملين الفنيين فيها. أو لعدم نشوء نظام تعليمى متكامل أو بالاهتمام الشديد بالإنتاج الاقتصادى، لذلك يتطلب الحد من هذه الانعزالية تقريب المسافات الاجتماعية بين المستوطنين الجدد فيها من جهة وبينها وبين ثقافة المجتمعات القديمة من جهة أخرى، وإلى حين أن تستكمل المجتمعات الجديدة نظمها الاجتماعية فإن الاستعانة بخبرات المراكز العلمية والتعليمية الموجودة في المجتمعات القديمة القريبة من المجتمعات المستحدثة يصبح ضروريا.

(ز) :تتسم المجتمعات المستحدثة بضرورة التوازن بين جانبى التكوين الثقافي المادي والمعنوي:

من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمعات المحلية التقليدية، مشكلة عدم التوازن بين العناصر المادية للثقافة، وبين العناصر المعنوية، مما يخلق فجوة ثقافية تنعكس في قدرة الأهالي على استخدام أساليب الحياة المادية والتكنولوجية والاستفادة بها، كما تتبدى هذه الفجوة في تخلق القيم والعادات وأنماط السلوك، مما قد يعوق تقبل التجديدات والتحسينات التي تدخل في نواحي الحياة المادية وإمكانية استيعابها. ولهذا ينبغي أن نحرص عند التخطيط لبناء المجتمع المستحدث أن نحقق التوازن بين الجانبين المادي والمعنوي للثقافة على نحو يقضى على الفجوة الثقافية، ويمكن المجتمع من حشد كثافة طاقاته التنموية.

في ضوء هذه الخصائص التي تكشف عن الطابع البنائي للمجتمعات المستحدثة نستطيع القول بان المجتمعات المستحدثة تمثل مجتمعات محلية نموذجية أقيمت بشكل مقصود لمواجهة بعض المشكلات المجتمعية، وترتكز على مقومات اقتصادية واجتماعية، وتحتاج إلى إجراءات إدارية وتنظيمية وتنفيذية، ويواجه سكان هذه المجتمعات، بوصفهم قد مروا بمرحلة التهجير ثم مرحلة التوطين، العديد من المشكلات المرتبطة بالتكيف مع البيئة الجديدة والتكيف في هذا الصدد يتطلب توافقا مع البيئة الطبيعية الجديدة ومواردها، وتوافقا

اجتماعيا مع العلاقات والأنظمة وأنماط السلوك الجديدة التي تنشأ بين الناس في المجتمع المستحدث من جهة، ثم توافقا مع أسلوب الحياة النموذجي الذي يفترض المخطط ضرورة توافره في المجتمعات المستحدثة. ونحن نعتقد أن مشكلة التكيف والتوافق التي تواجه كان هذه المجتمعات، تعد من أخطر المشكلات التي يتعين مواجهتها بالبحث العلمي المنظم، فهي وثيقة الصلة بإمكانية تنمية هذه المجتمعات والنهوض بها، ويستطيع علماء الاجتماع والمتخصصين في العلوم السلوكية عموما، أن يتعاونوا مع رجال الاقتصاد في دراسة وتشخيص المقومات الاجتماعية والاقتصادية لتنمية المجتمعات المستحدثة، وتقديم أفضل طرق تحقيق التنمية على نحو يجعل من هذه المجتمعات أنساقا اجتماعية متكاملة وفعالة ونموذجية

خاتمة :

بكلمات موجزة نستطيع القول بان المجتمعات المستحدثة في أقطار العالم الثالث، تتعدد ملامحها مابين مجتمعات مستحدثة تتخذ « **طابعا ريفيا** »، تعد « **القرية**»، وحدة أساسية ممثلة لها .وآخري « **مجتمعات مستحدثة حضرية**» تركز على « **المدينة والمناطق الحضرية**»، كنطاق مكاني وبشرى مميزا لها وثالثة « **مجتمعات بدوية صحراوية**»، ومن ثم تولى اهتماما محوريا للمقومات الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة في كل نمط كائن في هذه المجتمعات المحلية التي تتسم أبنيتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالحداثة.

وتكشف الأدبيات النظرية والميدانية المتاحة حول واقع هذه المجتمعات في أقطار عديدة عن أن ظروف وملامح نشأتها ونموها واستقرارها أو بالأحرى(**تكوينها**) متشابه ألا أن رغم ذلك ثمة اختلافا قائما فيما بينها في جوانب نوعية خاصة في أهداف هذه النشأة الأمر الذي ينعكس بعد ذلك على مسألة طرح إستراتيجية تنموية لإمكانية النهوض بمستوى معيشة إفرادها في كل نمط مستحدث قائم في المجتمع المحلى على نحو ما سيتضح في ثنايا

سطور الفصل التالي والتي تعنى بإلقاء جانبا من الضوء على هذه الأنماط المستحدثة المخططة في مصر بشيء من التفصيل.

◆◆◆

الفصل الخامس

المجتمعـــات المصـــرية الحضـــرية المستحدثة:

تمهيد:

وفـق منظـور سوسـيولوجى، نحـاول في الفصـل الـراهن ان نعـرض للتعريفـات التـى قيلـت بشـأن المجتمعـات الحضـرية المسـتحدثة، وأهميتهـا ومقوماتهـا، ومراحـل نشـأتها، ومحـاولات تنميطهـا، وعـرض تحليلـي لنمـاذج مختارة من أجيالها الأربعة.

أولاً: تعريف المجتمعات الحضرية المستحدثة :

«**المجتمعـات الحضـرية المسـتحدثة**» هـي الـتي يـتم إنشـائها علـى أسـس تخطيطية شاملة متكاملة بكافة جوانبها الفيزيقية والاقتصادية والتنظيمية ثم نقل العناصر البشرية المختارة تحت شروط معينة بهدف تحقيق وضع اجتماعي واقتصادي متطور عن الوضع السابق لهذه العناصر البشرية في مدنها التقليدية السابقة، وقد تتخذ المدن المستحدثة أشكالا متنوعة طبقا لدوافعها وأهدافها

التي تأمل تحقيقها في الوقت المحدد وبالموارد المتاحة، والغرض من ذلك هو عملية إنشائية متكاملة تتضمن تغييرا في الظروف البيئية والثقافية الأصلية بهدف تنمية وتطوير الموارد البشرية والاقتصادية ورفع لمستوى الاجتماعي.

و«**المجتمعات الحضرية المستحدثة**» نمط من إعادة الاستيطان في مكان آخر لمجموعات من الناس هو النمط السائد في كثير من مشروعات المجتمعات المستحدثة في العالم نظرا لاحتياجه لضوابط اجتماعية واقتصادية معينة، ويتم ذلك نتيجة لخطة مدروسة يتم فيها حصر الموارد البشرية الاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية اللازمة لإنشاء مجتمعات عمرانية مستحدثة وبالإضافة إلى تقدير الإنتاج والعائد من إنشاء هذه المجتمعات وتحديد مراحل التنفيذ والمتابعة.

وتعرف «**تومادر مصطفى**» «**المجتمع الحضري المستحدث**» بأنه «مجتمع يضم سكان يوفدون من مناطق مختلفة ومتباينة لا تجمعهم غالباً روابط اجتماعية سابقة ليعمروا منطقة سكنية جديدة تنشأ بالجهود الأهلية وبدون أي تدخل حكومي». وبالطبع يختلف هذا النمط من المجتمع الحضري المستحدث عن المجتمعات العشوائية والمجتمعات الحضرية المتخلفة التي تتواجد داخل مدن العالم الثالث.

وترى «**وفاء الصادي**» أن «**المجتمعات الحضرية المستحدثة**» هي «تلك المجتمعات المحلية التي توجد في مناطق حضرية والتي تضم المهجرين الذين يوفدون من مناطق مختلفة دونما وجود علاقات قبلية أو روابط اجتماعية سابقة بينهم وذلك حتى يعيشوا في هذه البيئة الحضرية الجديدة عليهم على أسس تخطيطية متكاملة».

كما يعرفها «**أحمد السيد العادلى**» (١٩٧٣) بأنها : مجتمعات محلية قامت على أساس تخطيط اقتصادى اجتماعى لمواجهة مشكلات زيادة السكان فى مصر، وهى على هذا النوع من التنظيم الاجتماعى وإعادة توزيع القوى

البشرية والموارد الطبيعية من خلال مشروعات تنمية اقتصادية واجتماعية محدودة لمجموعة من المواطنين تجمعهم رابطة طيبة واجتماعية.

كما يرى آخر أن المجتمعات المستحدثة (١٩٧٤) هى: تلك المجتمعات مقصودة التكوين والتى تعنى محاولة لبناء وتنمية المجتمع بطريقة معتمدة واعية .

يعرفه «**مصطفى كمال**» (١٩٧٨): بأنه المجتمع الذى يتم توطين الناس فيه بعد نقلهم من بيئة اجتماعية مادية مألوفة لهم وذلك لظروف معينة.

وعلى هذا فإنه يمكن تعريف «**المجتمعات الحضرية المستحدثة**»، بأنها الصيغة التى تبنتها الدول التنموية في أوائل القرن الحالى، وومن بينها مصر، لحل أزمتها الحضرية، ومن الطبيعى أن تتباين الأهداف والأساليب، تبعًا لتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، **فالمجتمعات الحضرية المستحدثة** قد تبنى بهدف إعادة توزيع السكان داخليًا، أو لخلخلة الكثافة السكانية في منطقة مكتظة بالسكان، أو لتكون نواة اقتصادية لإقليم ما، تساعد على تحفيز النشاط الاقتصادى به، للحاق بالأقاليم الأخرى، أو قد تكون عاصمة جديدة أو مركزًا إداريًا جديدًا، إلا أن الهدف الأساسى لإنشاء المدن الجديدة كان في غالبية الأحيان محاولة للخروج من الأزمة التنموية التى تعيشها معظم بلدان العالم الثالث .

ثانيا: أهمية المجتمعات الحضرية المستحدثة:

تعتبر المجتمعات الحضرية المستحدثة من أهم أدوات سياسة التنمية والتحضر، والتي تستخدم بهدف إعادة توزيع السكان وخلخلة الكثافة السكانية في العاصمة والمدن الرئيسية في مصر.لذا فإن عملية إنشاء المدن الجديدة يجب أن تتم على أسس التخطيط الرئيسية، ودراسة برامج تنميتها حتى تحقق

الأهداف التي أنشئت من أجلها .والمجتمعات المستحدثة تنشأ من خلال المبادرة، وبصفة رسمية ومسبقة ابتداء بوضع خطة متكاملة لإنشاء مجتمع جديد يقدر فيه عدد الوظائف والمساكن والخدمات المرتبطة به، والسكان وتوقعات نموهم إلى حين بصورة تجعله يعتمد على نفسه، ويتحرر من قيود الجذب الحضري والنفسي للعاصمة أو المدن الرئيسية عموما .والواقع إن هذا النوع من **المجتمعات المستحدثة** لم يبرز ضمن خريطة العمران البشرى إلا مع ظهور القدرة على وضع خطط حضرية، مع ما يرتبط بها من إسقاطات خاصة بالمستقبل فيما يتعلق بالسكان والوظائف والإنتاج والخدمات إلى غير ذلك.

ثالثا:مقومات نشأة المجتمعات الحضرية المستحدثة

يرتكز إنشاء مجتمعات جديدة على عدة **مقومات أساسية** نعرضها على النحو التالى :

(١): الموقع:

أى ضرورة اختيار وتحديد موقع مناسب بعد إجراء الدراسات المختلفة ودراسات الجدوى مع الأخذ في الاعتبار جميع عوامل التوزيع الديموجرافي السكانى والعوامل الإدارية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعناصر المختلفة للجذب السكانى.

(٢): الحجم:

فيجب قبل إقامة المجتمعات المستحدثة توفير خدمات البنية الضرورية لحياة السكان وبالتالى يجب تحديد الحجم الأمثل للسكان الذين يمكن للمجتمع الجديد أن يستوعبهم خلال فترة زمنية محددة. وتشير بعض الدراسات أن الحجم الأمثل للسكان يجب ألا يقل عن ٢٥٠ ألف ولا يزيد عن ٥٠٠ ألف نسمة بعد توفير كل أساليب معيشتهم كمجتمع جديد تتوافر له مقومات الاستقلالية والاكتفاء الذاتى من حيث الموارد والخدمات المختلفة ونمط العلاقات ومقومات المعيشة والاستقرار والاستمرار ثم النمو والتقدم.

(٣): التكاليف:

يجب تحديد المبالغ المطلوبة لإقامة هذه المجتمعات المستحدثة وتأمين وتوفير التمويل اللازم لبناء وإقامة واستمرار وتطوير وتنمية هذه المجتمعات الجديدة وتحقيق التقدم المستمر لها، وتشمل هذه التكاليف: إقامة خدمات البنية الأساسية مثل المياه والكهرباء والطرق والصرف الصحى والمواصلات والاتصالات والأسواق.و الخدمات الاجتماعية والثقافية والترويحية والصحية والأمنية. ونفقات الأنشطة الاقتصادية "صناعية – زراعية – تجارية – خدمية سياحية" وإقامة المستودعات والمخازن ومنافذ التوزيع. وإنشاء مؤسسات الإدارة والتنظيم ونظم المعلومات والإدارات المتصلة بالتخطيط والمتابعة والتنفيذ والتقويم وتطوير وتنمية هذه المجتمعات الجديدة.

رابعا:مراحل نشأة المجتمعات الحضرية المستحدثة:

تمر نشأة المجتمعات الحضرية المستحدثة بعدة مراحليمكن إيجازها في النقاط التالية:

(١): توفير خدمات البنية الأساسية

يحتاج المجتمع المستحدث الى جملة من خدمات البنية الاساسيةمثل: الشوارع والطرق والكبارى والأنفاق – النقل والمواصلات – الاتصالات (البريد والبرق والهاتف..) المياه الصالحة للشرب المجارى والصرف الصحى–الكهرباء والغاز (توفير مصادر الطاقة)– الأسواق التى توفر كافة أنواع السلع الغذائية والملبس والأثاث ومستلزمات المنزل والسلع المعمرة – الجراجات الخاصة بالسيارات والمدافن الخاصة بالموتى.

(٢): توافير عناصر للجذب السكانى

ينبغى توافر عناصر الجذب للمجتمعات العمرانية الجديدة وتختلف هذه العناصر من مجتمع لآخر ويجب أن يتحقق التكامل بين عناصر الجذب السكانى في إطار سياسة واضحة ومحددة ووفق خطط مرسومة على أساس معلومات كافية ودقيقة توفر لها الواقعية والنجاح.

(٣): توفير خدمات الإعاشة الضرورية

وعلى جانب أخر، ينبغى توفير خدمات الاعاشة كإقامة المخابز والصيدليات وعيادات الأطباء وصالونات الحلاقة ومحال البقالة والخضر واللحوم والفواكه والمواد الغذائية المختلفة والحدائق العامة وأماكن العبادة كالمساجد والكنائس والملاعب والساحات الرياضية وأماكن لعب وتسلية الأطفال ودور المناسبات. وغير ذلك من خدمات الإعاشة الضرورية.

واضافة إلى الخدمات السابقة يجب أن تتوافر خدمات الرعاية كدور الحضانة – المدارس بمراحلها المختلفة – المستشفيات مراكز رعاية الطفولة الأمومة – مراكز الرعاية الصحية الأولية مؤسسات رعاية المسنين – مؤسسات رعاية المعوقين – مؤسسات رعاية الأطفال ورعاية الأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف – مراكز رعاية الشباب والأندية الرياضية – مؤسسات الترفيهية مثل المسارح ودور السينما – الوحدات الاجتماعية– الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والأهلية – فروع للنقابات والتنظيمات المهنية.

(٥): توفير المنظمات التنموية

كما يحتاج المجتمع المستحدث إنشاء جمعيات تنمية المجتمع المحلى، ومؤسسات تنموية ذات طابع اقتصادى مثل :مراكز التدريب ومراكز التكوين المهنى – مكاتب التشغيل والتوظيف والبنوك والمكاتب الإستشارية والهندسية والصناعية والتجارية والزراعية وتخطيط مناطق زراعية وصناعية وتجارية في كل مدينة كذلك توفير مكاتب ومؤسسات وورش إصلاح وصيانة وتوفير المشاتل.كما يحتاج الى مؤسسات تنموية ذات طابع فنى مثل: مراكز ونظم المعلومات والحواسب الإلكترونية والمكاتب والمراكز الاستشارية الفنية ومراكز البحوث.

ومن الواضح أن إقامة المجتمعات الحضرية والمستحدثة يتطلب: تحديد الهدف من إنشاء هذه المجتمعات ووسائل تحقيق الأهداف، التخطيط الاجتماعي والعمراني لإنشاء هذه المجتمعات بتحديد الأوليات والتنفيذ

والتقويم، التركيز على مشاركة المواطنين في مشروعات وبرامج تنمية المجتمعات الحضرية المستحدثة وبخاصة الشباب، التقويم المستمر لخدمات الرعاية الاجتماعية " صحة – تعليم – سكن" بهذه المجتمعات.

خامسا: المجتمعات الحضرية المستحدثة : محاولات التنميط والأنماط السائدة في مصر:

(١): محاولات تنميط المجتمعات الحضرية المستحدثة:

عديدة هى الكتابات والتحليلات التى عنيت بالمجتمعات المستحدثة الحضرية في مجتمعنا المصرى. ونحاول فيما يلى أن نعرض لجانباً من هذه التحليلات والتصورات الفكرية المتفاوتة حول ملامح نوعية الحياة الاجتماعية المعاشة في هذه التجمعات السكنية المستحدثة.

ومن الملاحظ أن هناك **نوعين من المجتمعات الحضرية المستحدثة** أحدهما ينشأ خصيصا لتخفيف المشكلة السكانية، وهذا هو النوع المعروف في مصر. أما النوع الثانى فهو ينشأ كوحدة أو نسق متكامل باقتصاده وإسكانه وكل متغيراته وأبعاده. ورغم أن هذا **النوع الثانى** –إذا ما أنشئ في مجتمعات تعانى من مشكلات سكانية - يعمل على تخفيف حدة هذه المشكلة السكانية، ويساهم بالتالى في حل المشكلة الإسكانية فإنه كنوع من هذه المجتمعات لم ينشأ لهذا الهدف وإنما ينشأ لضرورات أخرى اقتصادية أو بيئية أو خلافه.

وبدايتنا مع المحاولات التنميطية التى طرحها الباحثين والمهتمين بطبيعة هذا النمط السكنى والذين لهم بعد تحليلى هام في فهم ديناميات تكوين هذه المجتمعات المحلية المصرية.

تتباين **المجتمعات المستحدثة الحضرية** في توزيعها المكانى على خريطة العمران المصرى وبإمكاننا الآن تصنيف هذه المجتمعات إلى الأنماط التالية: (أ): تجمعات عمرانية حول إقليم القاهرة الكبرى (تجمعات سكانية) ، (ب): تجمعات عمرانية على هامش الدلتا، (ج): تجمعات عمرانية جديدة على طول الساحل الشمالى الغربى ، (د): تجمعات عمرانية جديدة على طول الوادى.

وثمة تقسيم آخر **للمجتمعات المستحدثة الحضرية في مصر** وفقا «**لأماكن نشأتها**» إلى ما يلى: (أ): **مدن جديدة في المنطقة الشمالية**: (دمياط الجديدة، برج العرب الجديدة) (ب):**مدن جديدة في منطقة شرق**: (العاشر من رمضان، الصالحية الجديدة، بدر، العبور، الشروق، القاهرة الجديدة، ١٥ مايو) (ج): **مدن جديدة في منطقة غرب** (السادس من أكتوبر، السادات، النوبارية الجديدة، الشيخ زايد) (د): **مدن جديدة في منطقة جنوب الصعيد**: (قنا الجديدة، طيبة الجديدة، أسوان الجديدة).

وقد يتم التمييز أيضا بين هذه **التجمعات الحضرية المستحدثة** وفقا «**للهدف**» الذى يحققه كل نمط منها كالآتى: (أ): تجمعات حضرية أقرب في طبيعتها العمرانية إلى الضواحى، (ب): تجمعات حضرية خادمة لمشاريع الاستصلاح الكبرى.

وأمكن تقسيم المجتمعات الحضرية المستحدثة المخططة في مصر إلى نمطيين رئيسيين: **النمط الاول :مجتمعات لها كيان اقتصادى مستقل** وهى تجمعات تنموية كبيرة مخططة تستهدف توفير المسكن ومكان العمل والخدمات المناسبة في بيئة جديدة .وتعتمد هذة المجتمعات على مقومات نموها التى تتمثل في قاعدتها الاقتصادية المستقلة ومثل هذة المدن تقام في مواقع تبعد عن المدن القائمة بمسافة كافية تحقق لها الاستقلال المطلوب حيث تتوغل في الصحراء بعيدا عن شريط النيل (مثل مدن العاشرمن رمضان والسادات وبرج العرب الجديدة والنوبارية الجديدة) **النمط الثانى : مجتمعات لها كيان اقتصادى يعتمد على تجمعات اخرى كبيرة** (ومن أمثلة هذا النمط (أ): المدن التابعة (ب): المدن التؤام والاحياء الجديدة داخل المدن القائمة (ج): المراكز الحضرية الجديدة).

واستكمالا لما سبق، أمكن تقسيم **المجتمعات المستحدثة الحضرية** إلى **ثلاثة أنماط** رئيسية هى على الوجه التالى:

□النمط الأول: مجموعة المجتمعات المستحدثة الحضرية المستقلة Self-Constructed Cities وهى تشكل السياسة طويلة الأجل والساعية إلى إقامة مدن ذات قاعدة اقتصادية مستقلة بذاتها عن المجتمعات القائمة، فهذه المدن تنشأ على مقومات وقواعد اقتصادية خاصة بها، ولا تعتمد على أى من المدن القائمة إلا فيما يختص بعلاقات التبادل التجارى بينها وتقام هذه المدن المستقلة في مواقع تبعد عن المدن القائمة بمسافة كافية، لتحقق لها الاستقلال الاقتصادى والاجتماعى، وتتوغل هذه المدن في الصحراء بعيدا عن شريط وادى النيل، ومن أمثلتها: (مدينة العاشر من رمضان، مدينة السادات ، مدينة برج العرب الجديدة ، مدينة النوبارية الجديدة، مدينة الصالحية الجديدة ، مدينة دمياط الجديدة).

□النمط الثانى: مجموعة المجتمعات المستحدثة الحضرية التابعة Satellite Cities القريبة من مراكز المدن الكبرى للاستفادة من ظاهرة التجمع الاقتصادى، وبخاصة الهياكل الأساسية المتوفرة فيها والخدمات والعمالة مما يساعدها على جذب السكان والأنشطة وخلق فرص العمل في الأجل القصير. ومن أمثلة هذه المدن التابعة مجموعة المدن التالية: (مدينة ١٥ مايو ،مدينة ٦ أكتوبر، مدينة بدر، مدينة العبور، المراكز الحضارية العشرة الواقعة في إقليم القاهرة الكبرى).

□النمط الثالث: مجموعة المجتمعات المستحدثة الحضرية التوأم، وهى عبارة عن توسع عمرانى في الأراضى الصحراوية بشرط وجود قاعدة اقتصادية تهيئ السبيل إلى إقامتها، غير أنها في نفس الوقت على اتصال وثيق بالمدينة الأم في الكثير من المستويات الخدمية، وبعبارة أخرى هى مجموعة من المدن التى تعتمد على التغذية الخدمية التى تبعثها المدن الأم القريبة منها، لتبعث فيها الحياة. وأهم ما يميز هذه التوسعات العمرانية التى تشكل القاعدة الارتكازية للمدن التوأم أنها تتفادى في إنشائها أخطاء ومشاكل المجتمعات القائمة، كما أنها تعد امتدادا حضاريا لهذه المجتمعات الأخيرة. ومن أمثلة المدن التوأم مجموعة المدن

التالية: (بنى سويف الجديدة، المنيا الجديدة ،أسيوط الجديدة ، سوهاج الجديدة ،أخميم، طيبةالجديدة ، أسوان الجديدة).

وقد يتم التمييز أيضا بين هذه **المجتمعات المستحدثة الحضرية** في مصر وفقا «لزمن أو وقت إنشاءها» إلى خمس أجيال تالية:

(أ): الجيل الأول: من منتصف السبعينات وحتى أوائل الثمانينات، وهدفت إلى تقليل الهجرة الداخلية إلى القاهرة والإسكندرية، ويضم الجيل الأول سبع مدن بدأت [بالعاشر من رمضان، وانتهت بمدينة دمياط الجديدة وميناء دمياط، مرورا بمدن السادات، و١٥ مايو ، و٦ أكتوبر، وبرج العرب الجديدة، ومدينة الصالحية.

(ب): الجيل الثانى: من أوائل الثمانينات وحتى منتصف الثمانينات ، ويشمل مدن: **مدينة بدر** – تابعة لإقليمى القاهرة الكبرى والسويس، مدينة ربع مليونية، **مدينة النوبارية الجديدة** – مدينة ذات طبيعة خاصة – مدينة ٥٠ ألف نسمة: ، **مدينة بنى سويف الجديدة** – مدينة تابعة متكاملة مع مدن قائمة – ١٢٠ ألف نسمة ، **مدينة المنيا الجديدة** – مدينة تابعة متكاملة مع مدينة قائمة – مدينة ٤٠ الف نسمة، **مدينة العبور** – مدينة تابعة لإقليم القاهرة الكبرى – مدينة نصف مليونية. ، **مدينة الشيخ زايد، مدينة الشروق.** لعل أهم مايميز هذه المدن في أنها تمثل بداية لتوجه الدولة إلى صعيد مصر حيث تعاني المراكز الحضرية التقليدية من مشكلات التضخم والتكدس وقلة فرص العمل المتاحة

(ج): الجيل الثالث: وتبدأ هذه المرحلة من منتصف الثمانينات إلى أوائل التسعينيات ، ويضم مدن توأمية مثل: طيبة الجديدة، أسوان الجديدة، القاهرة الجديدة، الفيوم الجديدة ، أسيوط الجديدة ، مدينة أخميم الجديدة ، سوهاج الجديدة ، قنا الجديدة: بالإضافة إلى مراكز حضارية جديدة حول القاهرة الكبرى لتقليل التكدس السكاني في محافظة القاهرة والتغلب على مشكلة محدودية الأراضي.

ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة التركيز علي التنمية العمرانية بأقاليم صعيدمصر، كما صاحبت هذه المرحلة بداية التجمعات العمرانية العشرة حول القاهرة الكبرى حول الطريق الدائري كأحد اكبر حركات التنمية العمرانية.

(د): الجيل الرابع : وتبدأ لمرحلتها منذ أوائل التسعينيات حتى وقتنا الراهن ، وتضم نحو (١٤ مدينة) ، هى : العاصمة الإدارية الجديدة، العلمين الجديدة، الإسماعيلية الجديدة ، شرق بورسعيد، المنصورة الجديدة، جمصة الجديدة، غرب قنا، ناصر غرب أسيوط، الجلالة، رفح الجديدة،العريش الجديدة، بئر العبد الجديدة ، رشيد الجديدة، توشكى الجديدة.

ويمكن تعريف مدن (الجيل الرابع) بأنها مدن متعددة الأنشطة، تعمل على دفع عجلة الاستثمارات نحوها وتعزيز الأنشطة الاقتصادية لها، وتوفير فرص أكثر لمشاركة القطاع الخاص، مع إتاحة التنقل من خلال الربط مع المدن الأخرى، إلى جانب أن تصميم تلك المدن يتكيف مع التغيرات المناخية.ويجري هذا الأمر من خلال زيادة المناطق الخضراء والمساحات العامة، واستغلال موارد الطاقة المتجددة.

(٥): الجيل الخامس: من المدن الذكية التي يكون الاعتماد فيها على أساس تكنولوجيا المعلومات كما يتم استخدام تقنية انترنت الأشياء في قطاع النقل والنظم الأمنية وفي رصد درجات الحرارة والطقس وتكون شبكة الإنترنت أسرع ١٠ مرات من الجيل الرابع وبسرعة تحميل تصل إلى ٣٦٠ ميجابايت للثانية.

(٢): عرض تحليلى من اجيال المجتمعات الحضرية المستحدثة :

وحرى بنا الآن أن نفرد السطور التالية لتناول السياق التاريخي والمراحل الزمنية لنشأة المجتمعات العمرانية الجديدة وفقا نماذج لأجيالها الثلاث، ذلك يعد إجراء منهجي هام للتعرف على البدايات الأولى لنشأة المراكز العمرانية الجديدة وتوطينها مكانيا على خريطة العمران المصري.

خريطة (١) المجتمعات الحضرية المستحدثة في مصر

● نمادج من الجيل الأول من المجتمعات الحضرية المستحدثة:

(١): مدينة العاشر من رمضان: (مدينة مستقلة ـ نصف مليونية):

تعتبر باكورة المجتمعات العمرانية المستحدثة التي أنشأتها وزارة الإسكان والتعمير، تنفيذا للسياسة التي اختارتها مصر لإعادة توزيع السكان وتوجيه مسار الهجرة الريفية/الحضرية، بالانفتاح على صحارينا المصرية التي كانت –وما زالت –تعانى من افتقارها للمقومات الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فظلت لسنوات عديدة مناطق مهجورة راكدة، واعتبرت مناطق غير واعدة ومن الصعوبة بمكان تعميرها وتنميتها.

ولقد وضع الرئيس الراحل السادات حجر الأساس لها في مايو عام ١٩٧٧ أى قبل عامين من صدور القرار الجمهوري للمجتمعات العمرانية الجديدة فالغرض من إنشائها ليس جذب الزيادة السكانية، ولكن لتنمية الصناعات وإتاحة فرص جديدة للعمل أيضا. ولقد قطعت المدينة شوطا كبيرا في النمو فاكتملت فيها نواحي الحياة الصناعية والعمرانية.

وقد أعد لها تخطيط عام تحددت فيه إستعمالات الأرض المختلفة ومراحل التنمية المختلفة، وبدأت الدولة في شق شبكات الطرق والمرافق العامة وتشجير الطريق السريع والطرق الداخلية ثم أقامت الإدارة الخاصة للمدينة التي أعلنت عن توفر الأراضي فيها للصناعات الثقيلة في جهة والخفيفة في جهة أخرى وأعلنت عن توفر الأراضي للخدمات التجارية والتعليمية وغيرها وكذلك توفر الأراضي للمشروعات السكنية الفردية والتعاونية. وكانت النتيجة واضحة في الإقبال الكبير على أراضي المصانع حيث حوافز الإعفاء الضريبي على ما يقام عليها من مصانع لمدة عشرة سنوات وحيث السعر الأقل كثيراً عن السعر في أي موقع آخر في قلب الوادي الضيق. وبدأت الشركات تبني مصانعها والدولة تبني مساكنها وأسواقها وخدماتها، أما المصانع فلم تجد صعوبة في توفر العمالة الفنية من المدن والقرى القريبة فوفرت لهم وسائل النقل الجماعي لنقلهم من الوادي الضيق إلى المدينة الجديدة للعمل فيها يومياً حيث أن ذلك أوفر كثيراً من بناء مساكن لعمالها في المدينة الجديدة، أما مساكن الدولة فقد ظلت خالية تنتظر من يقبل عليها من السكان سواء من العاملين في مصانع المدينة أو من الفئات التي تسعى إلى إقتناء وحدات سكنية لا تتوفر لهم في القاهرة أو الإسماعيلية. فبدأت بعض العائلات القليلة تنتقل إلى المدينة الجديدة ويبقى أفرادها يعملون في المدن القديمة خاصة القاهرة بعكس ما كان مخططاً له في مخطط المدينة الجديدة.

(١): **قرار التخصيص**:

تعتبر مدينه العاشر من رمضان من مدن الجيل الأول وقد جاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ سنة ١٩٧٧. بإنشائها إيذانا بتطبيق إستراتيجية جديدة، تهدف على المدى الطويل إلى خلق توازن مرغوب في استخدامات الأرض على المستوى القومي، وذلك عن طريق إقامة مدن جديدة في صحارينا المصرية، لجذب سكان مصر خارج الأقاليم العمرانية المكتظة بالسكان ، مما يخفف من التمركز الشديد، الذي تعانى منه مدننا الكبرى.

وفيما يلي خريطة تحد تفصيلياً موقع المدينة، وخريطة اخرى تحدد استخدامات الأرض:

خريطة (٢) تحدد موقع مدينه العاشر من رمضان

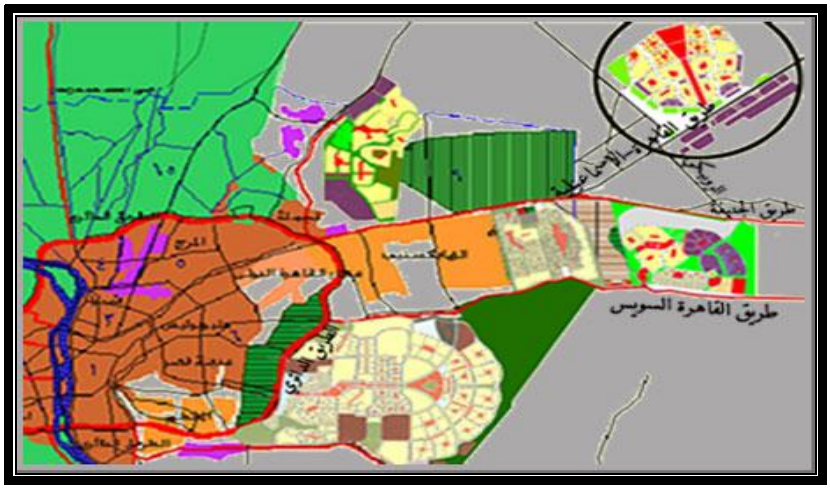

خريطة (٣) توضح استخدامات الأرض في مدينه العاشر من رمضان

(٢):الوضع الإيكولوجي :

تقع مدينة العاشر من رمضان على طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي على بعد حوالى ٥٥ كيلو مترا من العاصمة (فيما بين الكيلو متر ٤٨ و ٦٨).

وبقراءة الوضع الإيكولوجي للمدينة نجد أنها تقع في صحراء شرق الدلتا التي يحدها من أقصى الجنوب طريق القاهرة -السويس الصحراوي، وأقصى الشرق قناة السويس وحدود دلتا النيل في أقصى الغرب، والواقع أن هذه الصحراء تعد الجسر البرى الذي ينقلنا بالتدريج من الصحراء الشرقية عموما إلى شمال سيناء وهى بالتالي المنحدر الطبيعي إلى حوض الدلتا العظيم.

هذا وتحيط بمدينة العاشر من رمضان ثلاث مدن هي بلبيس وتقع على بعد ٣٠ كيلو مترا شمال شرق العاشر، ومدينة الإسماعيلية وتقع على بعد ٦٥ كيلو مترا شمال غرب العاشر، ومدينة السويس وتقع على بعد ١٠٠ كم جنوب غرب المدينة . وقد أقيمت المدينة الجديدة على أرض مملوكة للدولة وبلغت للمساحة العمرانية التي خصصت لها ٥٦ كيلو مترا مربعا تمثل ١٤٪ من المساحة الكلية للمدينة (٣٩٨ كم٢) .

فالمسافة بين القاهرة والعاشر من رمضان تستغرق ثلاثة أرباع الساعة بالسيارة والمسافة بين المدينة الجديدة وأقرب مستوطنات قائمة في شرق الوادي تستغرق ثلث ساعة بالسيارة، وهكذا تصبح المدينة الجديدة بمثابة ضاحية من ضواحي القاهرة، الأمر الذي حدا بالمسئولين عن التخطيط العمراني إلى جعل المدينة الجديدة في نهاية الامتداد العمراني للقاهرة جهة الشمال الشرقي الأمر الذي سوف يقفز بتعداد سكان القاهرة من ١٠ ملايين إلى ١٧ مليوناً إن لم يكن أكثر عام ٢٠١٧ م. وبنفس الطريقة سوف تتضخم المدن والقرى القديمة الواقعة في الدلتا والوادي وتمتد عمرانياً على الرقعة الزراعية التي سوف تتناقص حتى تتلاشى عام ٢٠٣٥ م إذا ما ظلت سياسات التعمير لا تتغير وظلت معدلات النمو العمراني ثابتة على حالها في نسب تصاعدية

والغريب في الأمر أن مخطط القاهرة لعام ٢٠١٧م تصل أطرافه الشمالية إلى حدود مدينة العاشر من رمضان فتصبح بذلك ضاحية أخرى لمدينة تعدادها ١٦ مليون نسمة، فعلى الطريق الإقليمي الذي يصل القاهرة

بالإسماعيلية تمتد العديد من المنشآت التعليمية من مدارس وجامعات ومعاهد ومؤسسات خاصة تربط ما بين القاهرة والعاشر من رمضان وتؤكد مستقبلها كضاحية للقاهرة ويصبح بذلك الطريق السريع طريقاً لخدمة هذه المنشآت التي وجدت لها متنفساً خارج القاهرة ومن الملاحظ أيضاً أن مباني الخدمات التعليمية والتجارية التي أقيمت في العاشر من رمضان تخدم سكان القاهرة أكثر مما تخدم سكان المدينة الجديدة حيث ينتقل إليها الطلبة والأساتذة والمدرسون المقيمون في القاهرة، تماماً مثل النسبة الكبيرة من العاملين في المصانع التي زاد عددها وفاق كل المعدلات المخطط لها، يقيم بعضهم في القاهرة والبعض الآخر في المدن القديمة القريبة، وهكذا بدأ يختل التوازن السكاني للمدينة الجديدة بالرغم من مرور أكثر من عشرين عاماً على إنشائها وبدأت تظهر في صورة غير متكاملة كمدينة جديدة، يقيم فيها من يعملون في الإسماعيلية أو القاهرة ويعمل فيها من يقيمون في القاهرة أو الإسماعيلية، فلم تعد مدينة مستقلة متكاملة الصناعات والخدمات والسكان ولا تزال إدارتها تخضع لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة المتمركزة في القاهرة ولا تزال النسبة الأكبر من القائمين على إدارة المدينة يقيمون في القاهرة سواء منهم أعضاء مجلس إدارة المدينة من أصحاب المصانع أو من العاملين التابعين لوزارة الإسكان والتعمير.

(٣): مراحل نمو المدينة:

مر نمو مدينة العاشر من رمضان بعدة مراحل لكل منها خصائصها المميزة ومشاكلها أيضا وهذا فإن النمو المبدئي لأي مدينة جديدة يمكن أن يمر بأربعة مراحل: (١): مرحلة البداية. (٢): مرحلة النمو المبكر. (٣): مرحلة النمو الأكبر. (٤): المرحلة الأولى للنمو الناضج. فمرحلة البداية تتطلب توفير أسس الاستقرار كتنفيذ مشروعات المياه والكهرباء والطرق ثم مرحلة النمو المكر عندما يتم إقامة أنشطة اقتصادية، ويكون ما قد تم في المنشآت الصناعية

يفوق منشآت الإسكان. وفي هذه المرحلة تكون الغالبية العظمى من العاملين من غير المتزوجين، كما أنه ما يزال هؤلاء العاملين في الصناعة والتشييد ينتقلون من وإلى المدينة، ولم يعرفوا الاستقرار بعد، ثم تأتى مرحلة النمو القوى وتستلزم توفير المرافق ويبدأ تكوين السكان في التوازن مع نسبة أكبر من العائلات الزوجية ذات السن الصغير ثم تأتى مرحلة النمو الناضج وفي هذه المرحلة لا يزال نمو فرص العمل في الصناعة قويا وتتزايد قوة النمو في القطاعات ويتزايد السكان تزايدا طبيعيا.

(٤): **تخطيط المدينة**:

بدأ التخطيط لتنمية مدينة العاشر من رمضان منذ عام ١٩٧٤ حين استهدفت الدولة إنشاء هذه المدينة زيادة الدخل القومي والإقليمي وإتاحة الفرص لتخفيف الضغط السكاني الواقع على مدينة القاهرة، وتوسيع القاعدة الصناعية للبلاد مع تنويع وتحسين فرص العمل.

وتعتبر مدينة العاشر من رمضان المدينة المستحدثة الأولى التي بدأ العمل في إنشائها ضمن مجموعة من المدن الجديدة التي خطط لإنشائها حول القاهرة في نطاق السياسة القومية للتنمية الحضرية والتي استهدفت: (١): تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي. (٢): رفع مستوى المعيشة مع التأكيد على ذوى الدخل المحدود بالحضر وذلك (بخلق مجالات عمل إنتاجية، زيادة دخل الفرد، توفير قدر عادل من الخدمات والمرافق). (٣): تحقيق أهداف ذات وضع خاص (خلخلة السكان في القاهرة، حماية الأراضي الزراعية، التقدم والتطور الحضاري.

يتضمن التخطيط العام للمدينة أن تقام على «أربع مراحل» تستوعب نصف مليون نسمة وقد بدأ في تنفيذ «المرحلة الأولى» في أوائل عام ١٩٧٨ لتستوعب ١٥٠ ألف نسمة. فتشتمل المرحلة الأولى على أربعة أحياء سكنية يتكون كل حى من ٨ -٩ مجاورات سكنية تبلغ مساحة المجاورة الواحدة ٢٠٠

ألف متر مربع تستوعب خمسة آلاف نسمة. ويشتمل الحي الأول على المجاورات من ١ -٩، والحى الثانى يشمل المجاورات من ١٠ -١٧، ويتضمن الحى الثالث المجاورات من ١٨ -٢٦، بينما الحى الرابع المجاورات من ٢٧ -٣٤، وقد تم الانتهاء تماما من تنفيذ المرحلة الأولى، وأصبحت قادرة لاستيعاب ١٥٠ ألف نسمة وإن كان العدد الفعلى للمقيمين بها حتى الآن حوالى ٢٠ ألف نسمة. أما «المرحلة الثانية» للمدينة فقد بدء في تنفيذها أوائل عام ١٩٨٨ لكى تستوعب ١٣٠ ألف نسمة، وتشتمل على أربعة أحياء سكنية كل حى يتكون من ٨ مجاورات، وقد تم تكليف شركات المقاولات لتنفيذ ٦٨٩٠ وحدة سكنية شاملة البنية الأساسية من مياه وصرف صحى وطرق وكهرباء.

(٥): **الهيكل العمرانى**:

نفذت بالمدينة عمارات سكنية بنماذج معمارية متنوعة تشتمل على الإسكان الفاخر والمتوسط والاقتصادى والفيلات والإسكان العمالى، وحتى يتناسب هذا النوع مع مختلف الدخول والفئات.

ولما كانت **مدينة العاشر من رمضان** تقوم أساسا على الصناعة والعمال هم دعامتها، فقد اهتم جهاز المدينة بتوفير مساكن لهم تكون قريبة من المناطق الصناعية لذا اختيرت المجاورة رقم ١٤ بالحى الثانى لإقامة الإسكان العمالى بها منخفض التكاليف في عمارات سكنية.

والإسكان في المدينة يشمل ثلاث نوعيات من المواطنين: (أ): العاملون بجهاز المدينة، (ب): العاملون في المشروعات الصناعية، (ج): المغتربون الذين عاشوا فترة زمنية خارج البلاد وليس لهم مسكن ويرغبون في الاستقرار بالمدينة.

(٦): **المرافق العامة**:

(أ): المياه: تم إنشاء وتشغيل محطة المياه الرئيسية بطاقة ٧٥ ألف متر مكعب يوميا يتضاعف إلى ١٥٠ ألف متر مكعب يوميا في المستقبل، وهى تتكون من ثلاث محطات رفع ومحطة لتنقية المياه، وأربع خزانات علوية سعة كل

منها ٥٠٠ متر مكعب علاوة على وجود ٢٠ بئرا انتاجها بطاقة ٢٠ ألف متر مكعب/ يوم.

(ب): الصرف الصحى: ويتم تجميع مياه الصرف الصحى للمناطق السكنية والصناعات العضوية ثم تستغل المياه المستخلصة في برك أكسدة، حيث يتم أكسدة المواد العضوية ثم تستغل المياه المستخلصة بعد معالجتها في استزراع مزرعة تجريبية لخدمة المدينة.

(جـ): الكهرباء: وهى شريان الصناعة ولذا تم تنفيذ وتشغيل ثلاث محطات بمحولات جهد ٦٦/٢٢٠ ك ف، الأولى بقدرة ١٥٠ ميجاوات، والثانية بقدرة ٦٠ ميجاوات، والثالثة بقدرة ٤٠ ميجاوات.

(د): الزارعة: قبل عام ١٩٧٨ كانت الأرض المقامة عليها المدينة حاليا ليست إلا صحراء خالية من أى مياه فقامت السواعد المصرية بكسر حدة اللون الصفر لصحراء وحولته إلى مسطحات خضراء تسترعى انتباه أى زائر إذ بلغ مسطح المساحات الخضراء بالمدينة ٤٠٠ ألف متر مربع، هذا بالإضافة إلى منطقة المشاتل التى تغطى احتياجات المصانع والأهالى من أشجار وخضروات تزرع كتجارب بالمشاتل. كما تم تأجير مساحة ٤٠٨ فدان منها بعقود انتفاع يتم استغلالها في الزراعة بمعرفة ذوى الخبرة من المدينة.

(هـ) الطرق: وخطوط المواصلات: تم تنفيذ طرق المدينة بطول ٣٣٤ كم سواء كانت طرق فرعية أو رئيسية أو دائرية، ولتحقيق السيولة في النقل بين المدينة ومحافظ الشرقية خاصة والدلتا عامة.

وفيما يتعلق **بخطوط المو اصلات** ترتبط مدينة العاشر من رمضان بالقاهرة والإسماعيلية عن طريق القاهرة/الإسماعيلية الصحراوى، كما ترتبط بمحافظة الشرقية بصفة خاصة، ومحافظات الدلتا بصفة عامة، عن طريق بلبيس/العاشر من رمضان ، وبالتالى فالمدينة متصلة بثلاثة أقاليم

رئيسية من أقاليم الجمهورية هى أقاليم القاهرة الكبرى وقناة السويس والدلتا وهى شرايين اتصالات هامه بالنسبة للمدينة الجديدة.

وهذا تعد وسائل النقل العام (أوتوبيسات شركة شرق الدلتا) وسيارات الأجرة، المواصلات الأساسية التى تربط المدينة بما حولها ، من تجمعات سكانية ريفية كانت أم حضرية . والمواصلات العامة مستمرة بين المدينة وما حولها (القاهرة وبلبيس). فالمدينة ليست بمعزل عن المدن والقرى التى حولها، بل على اتصال مباشر بها ، وقد أدى ذلك إلى تفضيل العاملين ، وبصفة خاصة في قطاع الصناعة ، الاستمرار في الإقامة في مواطنهم الأصلية خاصة وأن أصحاب العمل يوفرون لهم سبل المواصلات المريحة المجانية . كما أن المدينة متصلة إداريا بمحافظة الشرقية حيث أن كافة الخدمات في المدينة تخضع إداريا للمحافظة ، أما من الناحية التجارية فإن موقعها كمدينة صناعية قريب من الموانى والأسواق المحلية.

أما المواصلات داخل المدينة ويوفرها جهاز تنمية المدينة (أتوبيسات عامة للنقل الداخلى) وطفطف تابع لشركة شرق الدلتا ، وميكروباصات ، وسيارات السرفيس (أهالى). كما أن بعض المصانع الكبرى تعمل - إلى جانب نقل العاملين بها من مصانعها إلى محال إقامتهم في المدينة ، -على توفير سبل مواصلات لهم في أى ظروف طارئة ، مرض أو وفاة في أوقات أو في غير أوقات العمل الرسمية.

(٧): الخدمات الاجتماعية:

يحق لمدينة العاشر من رمضان أن نسميها مدينة الشباب، حيث أن معظم سكانها من الأسر الحديثة الزواج توفرت لهم كل الخدمات التى يحتاجون إليها، وفيما يلى بعض هذه الخدمات:

(أ): الخدمات الدينية: حيث يوجد بالمدينة ستة مساجد للمسلمين وكنيسة للمسيحين بالإضافة إلى الجمعيات الدينية مثل جمعية العشيرة المحمدية وجمعية الدعوة افسلامية.

(ب): الخدمات التعليمية: أنشئت بالمدينة ٨ دور حضانة موزعة على المجاورات المختلفة وأربعة مدارس ابتدائى واعدادى، ومدرستان للتعليم الثانوى العام والفنى، والمعهد الدينى الأزهرى لمراحل التعليم المختلفة، كما أنشئت حديثا كلية لتكنولوجيا الإنتاج، كما توجد مدرسة للغات وأخرى خاصة للروضة والابتدائى.

(جـ): الخدمات العلاجية: يوجد بالمدينة مركز طبى يتولى الأعمال الوقائية والعلاجية وتنظيم السرة ورعاية الأمومة والطفولة ومزود بإسعاف للطوارئ. هذا بالإضافة إلى العيادات الخاصة والصيدليات ومبنى إغاثة، وقد افتتح حديثا مستشفي ضخم يتسع إلى ٣٠٠ سرير بلغت تكاليفه مليون ونصف مليون جنيه.

(د): الخدمات الثقافية والترفيهية: يوجد بالمدينة قصر الثقافة لمزاولة الأنشطة الثقافية والفنية هذا بالإضافة إلى قاعة المدينة وهى مزودة بمسرح للمؤتمرات والمهرجانات والاحتفالات والعروض السينمائية والفنية، كما يوجد النادى الاجتماعى لممارسة الأنشطة الرياضية الترفيهية مزودا بصالة للجمنازيوم ومركزاً للشباب.

(هـ): الخدمات الاجتماعية: أنشئت بالمدينة وحدة اجتماعية وجمعية لتنمية المجتمع وجمعية لربات البيوت، وجمعية لتيسير الحج والعمرة.

(و): الخدمات العامة: توجد بالمدينة مواصلات تربطها بالقاهرة والزقازيق والإسماعيلية علاوة على خطوط دائرية تربط المدينة داخليا، كما يوجد سنترال سعة ٢٠ ألف خط، ومكتب للبريد والتلغراف والتليفون والتلكس،

كما توجد ٦ أسواق كبيرة تشمل ١٢٠ محل ذات أنشطة تجارية مختلفة، ومجموعة كبيرة من الأكشاك والجمعيات الاستهلاكية ومخبز آلى ومستودع للغاز ومزرعة للدواجن وأخرى للأرانب وفروع للبنوك المختلفة، بالإضافة إلى قسم الشرطة والإطفاء ومكاتب للتأمينات الاجتماعية والشهر العقارى والمساحة والسجل المدنى والجوازات والقوى العاملة ... الخ.

(٨): النشاط الصناعي

العاشر من رمضان مدينة صناعية قائمة بذاتها وليست امتدادا عمرانيا لمنطقة سكنية قائمة، وهى متكاملة البنية الأساسية من مرافق وخدمات وإسكان وصناعة فهى مدينة الثلثمائة مصنع، وبذلك تعد قلعة صناعية كبرى في مختلف مجالات الإنتاج مما يتيح الآلاف من فرص العمل لشباب هذا الوطن، تكسوها مسطحات خضراء تبلغ ٤٠٪ من مساحتها التى تقرب من ٤٠٠ كيلو متر مربع، وبها شقق سكنية عامرة بالبشر الذين انسلخوا من شرنقة الوادى المزدحمة إلى رحاب عالم فسيح بالأمل، حتى أصبحت نافذة مضيئة لوجه مصر المشرق الجديد. بعد أن أثبتت التجربة تفوق الإنسان المصرى في مواجهة الصعاب، وأصبحت هذه المدينة حبة خضراء على خريطة مصر وفي قلب الصحراء.

تعتبر مدينة العاشر من رمضان مدينة صناعية في المقام الأول حيث تعتبر الصناعة أولى المقومات الاقتصادية الأساسية للمدينة ليتناسب موقعها العام من وجود الصناعات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة وكذلك الصناعات الهندسية والورش التى تخدم هذه الصناعات فقد بلغ إجمالى ما تم تخصيصه للمشاريع الصناعية بالمدينة بالمرحلة الأولى أكثر من عشرة ملايين متر مربع، وتنقسم الصناعة بالمدينة على صناعات ثقيلة – صناعات متوسطة وصناعات خفيفة.

وقد أنشئ مجمع للصناعات الصغيرة على مساحة ٨٨ ألف متر مربع بهدف إقامة صناعات متنوعة تتعدى في مجموعها الـ٥٥ كالصناعات الحرفية

واليدوية والورش الصغيرة وغيرها بحيث تنتج هذه الصناعات سلعا استهلاكية مباشرة أو سلعا غذائية أو مكملة لصناعات أخرى من خلال ٢٧٢ وحدة صناعية، وهذا المجتمع يوفر فرص لعمالة تتجاوز الخمسة آلاف فرصة، كما أن هناك بعض السمات والخصائص التى تميز المدينة وسكانها عن غيرها :

(١): تعتبر المدينة قلعة صناعية جديدة على خريطة مصر ولذا فإن أغلب المقيمين بها ممن يعملون بالمصانع المختلفة. (٢): غالبية المقيمين فيها من الشباب. (٣): المستوى الاقتصادى للمواطنين مرتفع نسبيا حيث يعمل غالبيتهم بالمصانع والشركات الاستثمارية بالإضافة إلى المقيمين العائدين من الخارج. (٤): العلاقات الاجتماعية بين السكان تتسم بالتباعد الاجتماعى وفتور العلاقات بسبب كثرة ساعات العمل خارج المنزل والتخطيط العمرانى للمساكن لا يتلائم مع المناطق التى هاجروا منها إلى المدينة. (٥): غالبية السكان من الأسر الحديثة الزواج. (٦): يتميز المستوى الثقافى للأهالى بالارتفاع النسبى حيث أن غالبية المقيمين من خريجى الجامعات والمدارس الصناعية والتجارية (٧): يستفيد المقيمون بالمدينة من كافة الخدمات المتاحة لهم، والتى قد لا تتوفر فى المدن القديمة أو الكبيرة. (٨): يتمتع المقيمون بالإسكان الصحى الفسيح، والمساحات الواسعة الخضراء مما يحول دون إصابتهم بالعديد من أمراض التلوث والازدحام. (٩): انخفاض نسبة المنحرفين اجتماعيا بالمدينة كالمجرمين والأحداث والمتسولين.

لقد تم تقييم تجربة مدينة العاشر من رمضان بواسطة المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية وبغيره من المؤسسات في أزمنة مختلفة وكان التقييم على أساس مدى تحقيق المدينة الجديدة للأهداف التخطيطية التي وضعت لها تركيزاً على معدل الإستيعاب السكاني في المدينة، حيث وجد أن معدلات الإستيطان السكاني في المدينة الجديدة كان أقل مما كان مخططاً له، وإن كانت هذه المعدلات في تزايد مستمر مع مرور الوقت ولكن لم يصل

سكان المدينة بعد أكثر من عشرين عاماً من إنشائها إلى الرقم الذي كان مخططاً لاستيعابه وهو نصف مليون نسمة ولم تتطرق دراسات التقييم إلى الآليات والعوامل والملابسات التي أوصلت المدينة إلى عدم تحقيق الأهداف التي خططت لها ، فتعمير المدن الجديدة محصور في رسومات ومخططات وجداول وأرقام ومراحل وأهداف يتم الرجوع إليها للتقييم. إن تعمير المدن عملية تنمية مستمرة لكائن عضوي يتأثر بعوامل إقتصادية وإجتماعية وسياسية وإقليمية تساهم في نموه أو تحد من نموه، فعملية التعمير ليست عملية ميكانيكية حسابية يمكن قياسها لتقييمها، فكم من المدن الجديدة في بريطانيا توقفت عند حد معين ولم تصل إلى الحجم الذي خططت له

(٢): مدينة السادس من أكتوبر –مدينة ضمن إقليم القاهرة الكبرى – نصف مليونية:

مدينة ٦ أكتوبر الجديدة اقترن اسمها بانتصار السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، وهى ليست المدينة الأولى بين المدن العمرانية الجديدة ، ولكنها اكتسبت شهرتها وصيتها الذائع من عدة مزايا جعلتها المدينة الأولى شكلا وموضوعا: بحكم موقعها الجغرافي وتصميمها المعماري المميز كمدينة سكنية وصناعية وسياحية وترفيهية

(١): قرار التخصيص:

تعتبر مدينه السادس من أكتوبر من مدن الجيل الأول وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٥٠٤) لعام ١٩٧٩، وخصصت أرض المدينة وحرمها بمساحة ٢٢.٥ كم× ١٦ كم، وقد روعي في هذه المدينة توفير فرص العمل والخدمات، وهياكل البنية الأساسية، على أسس تخطيطية سليمة تتمشى مع الظروف البيئية وربطها بالكتلة العمرانية الأساسية لإقليم القاهرة الكبرى بطريق الفيوم الصحراوي، ثم طريق الواحات البحرية، وكذا بطريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي.

خريطة (٤) مدينة ٦ أكتوبر الجديدة

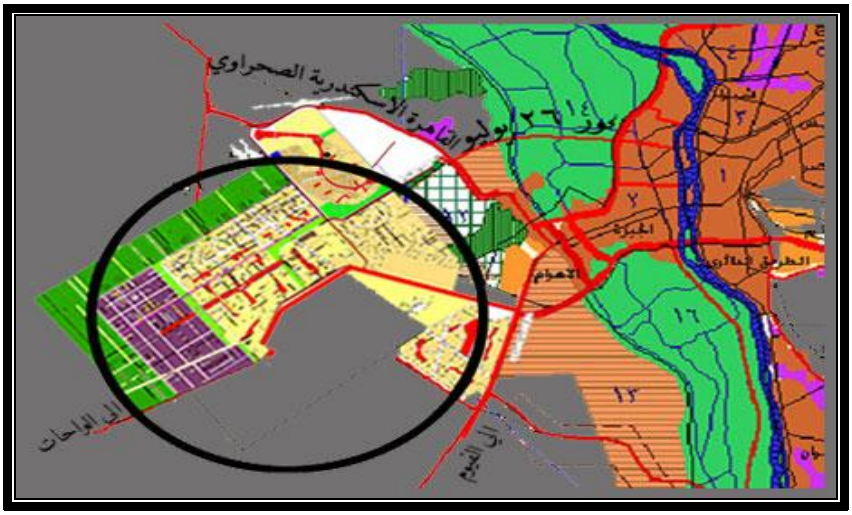

(٢):الوضع الإيكولوجي :

تتمتع مدينة السادس من أكتوبر بموقع متميز من الناحيتين الطبيعية والبيئية،.فمن الناحية الطبيعية موقع المدينة ذو طبيعة مستوية على ارتفاع يتراوح بين ١٥٠ -١٩٠ متر فوق سطح البحر

وهذا الموقع ذو ارتباط وثيق الصلة بالأنشطة السياحية المقامة بمنطقة الأهرامات، والمشروعات الصناعية الواقعة بمحافظة الجيزة، وبداية طريق مصر -الاسكندرية الصحراوى. من هنا يمكن القول أن هذه المدينة –أى مدينة ٦ أكتوبر - تمثل منطقة جذب سكانى يعيش فيها المواطنون الوافدون إليها من محافظتى الجيزة والقاهرة حيث تقع على بعد ٣٢ كم عن وسط مدينة القاهرة ، ويربطها بالقاهرة محور ٢٦ يوليو.

تقع مدينة ٦ أكتوبر الجديدة شمال منطقة أهرامات الجيزة شرق القاهرة وقد وضع تخطيطها في بداية الثمانينيات لتستوعب ٢٥٠ ألف نسمة مع تحديد إستعمالات الأراضي ومعظم البناء في مناطقها المختلفة وقد شهدت المدينة نمواً سريعاً في تنمية المناطق الصناعية بها بسبب العديد من العوامل منها قربها من الطريق الصحراوي القاهرة/ الإسكندرية الذي يوصلها بميناء الإسكندرية التي تنتقل منه معظم مكونات الإنتاج من الواردات وتخرج

منه معظم مكونات الإنتاج للتصدير، من جانب آخر فالمدينة الجديدة قريبة نسبياً من أسواق الاستهلاك المحلية في الجيزة والقاهرة، فهي في واقع الأمر تعتبر ملاصقة لمحافظة الجيزة أكثر منها مدينة بعيدة لها مقوماتها الإقتصادية والإجتماعية والسكانية الخاصة بها

(٣): **تخطيط المدينة**:

تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ٦٦.٧ ألف فدان ، وتبلغ المساحة الإجمالية ٨٦.٤ ألف فدان ،. ومن المنتظر أن يصل عدد السكان بالمدينة إلى ٢.٥ مليون نسمة عند اكتمال نموها

يهدف تخطيط وتنمية مدينة السادس من أكتوبر إلى المساهمة بفاعلية في تخفيف التكدس السكانى بالقاهرة والجيزة، ومجابهة ظاهرة الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية، وما يتبعها من مشكلات عمرانية واقتصادية واجتماعية دون الاعتماد على مرافق القاهرة و المساهمة في توفير ٨٠٪ من فرص العمالة بالمدينة لسكانها، وبحيث لا تشكل عبئًا على إقليم القاهرة الكبرى و تشكيل مركز جذب صناعى سواء للصناعات الجديدة، أو توسعات في الصناعات القائمة بالإقليم والبلاد و تكوين ركيزة عمرانية واقتصادية على محور القاهرة / الفيوم / الواحات / الإسكندرية / الصعيد / الطريق الدائرى و تكوين بيئة متميزة عمرانيًا واقتصاديًا واجتماعيًا طبقًا للمعايير الدولية و توطين الأنشطة الاقتصادية في المجالات المختلفة، التى تساهم في زيادة الإنتاج للاستهلاك المحلى والتصدير، توفير العملة الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات والميزان التجارى.

ولقد روعى ربط هذه المدينة بالكتلة العمرانية الأساسية لإقليم القاهرة الكبرى بطريق الفيوم –القاهرة الصحراوى، ثم طريق الواحات البحرية، وكذلك بطريق القاهرة –الاسكندرية الصحراوى، وبالتالى يتم ربط هذه المدينة بالمجتمعات العمرانية القائمة الكبرى، وهى المجتمعات التى تغذى مدينة ٦ أكتوبر بكثير من الخدمات ومرافق البنية الأساسية

(٤): الهيكل العمراني:

تمتد الكتلة العمرانية لمدينة السادس من أكتوبر ، ما بين المنطقة السياحية شرق المدينة (٧.٣ مليون متر مربع) والمنطقة الصناعية غير الملوثة وامتدادها غرب المدينة (١٠.٤ مليون متر مربع) والمنطقة السكنية (١٧.٢ مليون متر مربع) والمسطحات الخضراء والطرق (١٧.١ مليون متر مربع) وتبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة (٥٢ مليون متر مربع) وعمران المدينة على شكل شريط يتجه من الشرق إلى الغرب، ويتوسط محور المدينة، الذى يحتوى على خدمات وسط المدينة والخدمات المركزية، مثل حديثة الحيوان والمستشفي المركزى، المنطقة التجارية، والمناطق الترفيهية، وتأتى الأحياء السكنية بشكل عمودى على المحور المركزى

بدأ جهاز مدينة السادس من أكتوبر ، العمل بالموقع التنفيذى عام ١٩٨٢ من خلال المبنى المؤقت، وتم انتقال الجهاز بأجهزته المختلفة بالمبنى الإدارى الدائم عام ١٩٨٥

تبلغ مساحة النشاط السكنى.للمدينة ٣٢.٣ ألف فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشتمل على جميع مستويات الإسكان (اقتصادى ، متوسط ، فوق متوسط ، فاخر). كما توفر هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة قطع الأراضى السكنية للأفراد وأيضا للشركات الاستثمارية والمنتجعات السكنية ، وكذلك المشروعات الرائدة ، مثل مشروع إسكان مبارك ، ومشروع إسكان جمعية المستقبل ، ومشروعات الإسكان الحر والإسكان العائلى، و يوضح الجدول التالى الوحدات السكنية بالمدينة.

جدول (١) بيان بالوحدات السكنية المنفذة بمدينة السادس من أكتوبر

نوع الإسكان	عد الوحدات	الجهة المنفذة
منخفض التكاليف	١١٧٨٣	جهاز المدينة
اسكان متوسط	٤٤٤٨	جهاز المدينة
إسكان اقتصادى	٧٩٨٠	جهاز المدينة
إسكان متميز	٣١٠٨	جهاز المدينة
فيلات	٣٨٥	جهاز المدينة
إسكان بديل العشوائيات	١١٧٨	جهاز المدينة
الإسكان المطور ٥٤ م٢	١٠٠٠	جهاز المدينة
الإسكان الحر ٧٠ م٢	١١٤٠	جهاز المدينة
إسكان بنك التعمير والإسكان	٩٣٠٢	جهات تابعة لهيئة المجتمعات العمرانية
إسكان هيئة التعاونيات	١٧٣٠٨	جهات تابعة لهيئة المجتمعات العمرانية
إسكان صندوق تمويل المساكن	٣٦١٦	جهات تابعة لهيئة المجتمعات العمرانية
إسكان الاتحاد التعاونى	١٥٥٠	جهات تابعة لهيئة المجتمعات العمرانية
المشروع القومى	٤٧٠٤	جهاز المدينة
بيت العيلة	٥٠٠	جهاز المدينة
إسكان الشباب	١٣٥٩١	جهاز المدينة
الإجمالى	٨١٥٩٣	

بالإضافة إلى وحدات سكنية تم تنفيذها بواسطة الأهالى بلغت عدد ١٨٩٠٩ قطعة بمساحة إجمالية ٢١٢٦ فدانا.

(٥): **المرافق العامة**:

تم تنفيذ مرافق بالمدينة بإجمالى استثمارات تقدر بـ ١.٧٤٢ مليار جنيه ، وتشمل المرافق المنفذة الآتى :

(١): المياه: ١٣٣٩ كم ط باستثمار ٤٩١ مليون جنيه، وأهم ما تم إنجازه :

(أ): تتغذى المدينة بمياه الشرب عن طريق محطة للتنقية بطاقة٢٦٨ ألف م٣/يوم.

(ب): كما تتغذى أيضا من خلال محطة تنقية مياه الشيخ زايد.

(جـ): تم تنفيذ شبكات المياه بطول ١٥٥٨.٨ كم .

(٢): الصرف الصحى: ٨٧٤ كم ط باستثمار ٢٧٢ مليون جنيه، وأهم ما تم إنجازه

(أ): تم تنفيذ محطة معالجة ميكانيكية بطاقة ١٠٠ ألف م٣/ يوم.

(ب): جار تنفيذ برك أكسدة بطاقة ١٥ ألف م٣/ يوم .

(جـ): جار تصميم محطتين للصرف الصحى بطاقة ٢٥٠ ألف م٣/ يوم.

(د): تم تنفيذ شبكات الصرف الصحى بطول ١٠١٣.٥ كم .

وذلك باستثمارات ١٠١٠.٣ مليون جنيه لكل من مياه الشرب والصرف الصحى.

(٣): الكهرباء: ٥٩٤٥ كم ط باستثمار٦٣٨ مليون جنيه، وأهم ما تم إنجازه: تم تنفيذ شبكات الكهرباء بطول ٥٥١٩ كم، وذلك باستثمارات ٧٧٥.٣ مليون جنيه.

(٤): **الطرق وخطوط المواصلات**:فيمايتعلق بالطرق هناك ١٠٨٨ كم ط ، و الاتصالات ١٤٢١ كم باستثمار ٣٢٣ مليون جنيه ، وأهم ما تم إنجازة:

(أ): تم تنفيذ شبكات طرق بطول ١٠٢٩ كم.

(ب): تم تنفيذ شبكات اتصالات بطول١٤٧١ كم، وذلك باستثمارات ٤٤٦.٦ مليون جنيه.

وفيما يتصل **بخطوط المواصلات** ترتبط المدينة بالمدن الأخرى عن طريق : (أ): عدد ٣ خطوط مواصلات مكيفة من شركة أتوبيس القاهرة الكبرى بإجمالى ٢٩ أتوبيسا في الوردية ، وتمر بشبرا الخيمة ورمسيس والجيزة (ب): عدد ٣ خطوط أتوبيس القاهرة الكبرى بإجمالى ٢٧ أتوبيسا في الوردية، وتمر بالدراسة والجيزة ورمسيس (جـ): عدد ٢ خط ميكروباص تابع لجمعية نقل الركاب بكرداسة، بإجمالى ١٨ سيارة تنطلق من ميدان الجيزة (د): عدد ٣ خطوط ميكروباص سرفيس محافظة الجيزة ، بإجمالى ٨٠ سيارة تمر بميدان رمسيس وإمبابة وشبرا الخيمة ومحور ٢٦ يوليو.(هـ): عدد ٢ خط أتوبيس تابع لشركتى شرق ووسط الدلتا لربط المدينة بكل من المنوفية، ومدينة السادات ،

وزفتى ، وطنطا وترتبط المدينة داخليا عن طريق أتوبيسات شركة السادس من أكتوبر للنقل الجماعى لربط أحياء المدينة ببعضها .

(٦): الخدمات الاجتماعية :

وتنفرد مدينة السادس من أكتوبر عن غيرها من المدن الجديدة بتواجد جامعات كبرى بها ، وتشتمل على تخصصات متميزة تعليميا وعلميا ، ومن أهم هذه الجامعات : جامعة ٦ أكتوبر، وجامعة مصر الدولية ، وجامعة الأهرام الكندية ، ومدينة مبارك التعليمية ، كما يوجد بالمدينة عدد ٨ معاهد ، وورش تعليمية . من أبرز المشروعات بالمدينة: نادى المهندسين ، نادى ٦ أكتوبر، نادى الزمالك ، مدينة الإنتاج الاعلامى كما تضم المدينة العديد من الفنادق العالمية (شيراتون، هيلتون ، موفمبيك) .

بيان بالخدمات بمدينة السادس من أكتوبر: تتوافر بالمدينة مجموعة من الخدمات التى تم تنفيذها عن طريق الهيئة أو الغير ، وهى موزعة على المجاورات وبيانها كما يلى: عدد ١٥ (خدمات صحية) ، عدد ١٥ (مكتب بريد)،، عدد ٢ (قصر ثقافة)،، عدد ٥ (وحدة اجتماعية) ، عدد ٢٣ (سوقا تجاريا)،، عدد ٣٥ (مدرسة)،، عدد ١٦ (حضانة)،، عدد ١٨ (مخبزا)،، عدد ٧٠ (مسجدا) .

،كما تتنوع الخدمات الإدارية والأمنية بالمدينة، وهى كما يلى : عدد ٥ وحدة إطفاء،، عدد ١ جوازات ، عدد ١ شرطة موافق،، عدد ١ ضرائب،، عدد ١ مباحث تموين،، عدد ٢ قسم شرطة ، عدد ١ أحوال مدنية،، عدد ١ مباحث كهرباء،، عدد ١ سجل مدنى ، عدد ٢ وحدة مرور،، عدد ١ شرطة نجدة،، عدد ١ شرطة تعمير،،وجار تجهيز قسم شرطة، ووحدة إطفاء بإسكان الشباب ١٠٠ م٢، ووحدتى إطفاء بالحى المتميز والصناعى.

(٧):المنطقة السياحية:

وقد تم تخصيص مساحات تتراوح ما بين ٥٠ و١٠٠ فدان لإنشاء قرى سياحية متطورة، تشمل فيلات متميزة وملاعب رياضية ونوادى صحية واجتماعية وحمامات سباحة ومطاعم وكافيتريات، وقد تم تنفيذ ١٣٣٤٥ وحدة منها ، ما بين إسكان فاخر وفوق متوسط .

(٨):المنطقة الترفيهية:

تضم مدينة السادس من أكتوبر أكبر **مدينتين ترفيهيتين** : الأولى وهى مدينة الإنتاج الإعلامى (ماجيك لاند)، حيث تبلغ مساحتها٢ مليون م٢، وقد تم إطلاق القمر الصناعى الأول نايل سات ، حيث قام السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بإطلاق شرارة بدء تشغيل فاعليات القمر في مداره في ١٩٩٨/٥/٢٨ لتواكب مصر عصر الفضائيات، وتدخل سباق التقدم التكنولوجى ، **والمدينة الثانية (دريم بارك)** تقع على مساحة ٢٠٠٠ فدان ، ويوجد بها مدينة ملاهى عالمية ، ومنطقة ترفيهية ، وملاعب جولف .

(٩):النشاط الصناعى:

تعتبر مدينة ٨ أكتوبر قلعة صناعية ضخمة ، حيث تبلغ مساحة النشاط الصناعى بها ٩ آلاف فدان، وجدول رقم (٢) يوضح المشاريع والمصانع بالمدينة.

جدول (٢) بيان بالمشاريع والمصانع بمدينة السادس من أكتوبر

المشاريع	عدد المصانع	عدد العمال	المساحة بالمتر
مصانع أثاث خشبية	٣٥	٣٨٧٩	٣٢٦٢٢٤
مصانع صناعات غذائية	١٤١	١٠٥٥٦	١٣٥٧٩٤٢
مصانع مواد بناء	٦٣	٥٤٩٨	٥١١٤٨٨
مصانع صناعات كيمائية دوائية	٨٥	٩٦٨٢	٩٨٠١٥٥
مصانع غزل ونسيج	٥١	٥٣٥٥	٣٣٨٢٠٠
مصانع كهربائية وهندسية	١٢٢	٨٧٣٢	٨٩٢٥٠٥
مصانع معدنية وميكانيكية	١٠١	٤٥٩٨	٥٨٦٣٩٣
مصانع ورقية	٥٣	٤٥٣٤	١٠١٥٩٦١
مصانع بلاستيك	٧٧	٤١٩٤	٥٨٠٨٩٨
مصانع متنوعة	٢٢٢	١٠٧٥٠	٣٠٠٢١١٥
الإجمالى	٩٥٠	٦٧٧٧٨	٩٥٩١٨٨١

كما يوجد عدد ٣٢٨ مصنعا تحت الإنشاء وفي مراحل تجارب التشغيل. وتتمثل الأنشطة بالمدينة فى: صناعة السيارات (جنرال موتورز، مرسيدس ،

نيسان، BMW)، صناعات هندسية وإليكترونية (بهجت للإلكترونيات)، صناعات غذائية (جهينة) ، خشبية ، بلاستيكية ، ورقية ، غزل ونسيج ، مواد بناء، معدنية وميكانيكية ، كيماوية وأدوية (بروكتور وجامبيلز)، متنوعة. كما تقوم الهيئة بتوفير قطع أراض صناعية وأراضى مخازن .

(١٠):**النشاط الزراعى**:

يشتمل على زراعة الحزام الأخضر وتشجير الطرق وتم إنشاء مشتل لإنتاج الأشجار الخشبية للحماية من الرياح ونباتات الزينة لتجميل الشوارع والمتنزهات وإنشاء الحدائق العامة وصيانتها و يقوم الجهاز بتقديم الخبرة الفنية، وكافة التسهيلات للراغبين في زراعة حدائقهم الخاصة بالمدينة، من المستثمرين بالمشروعات الاقتصادية أو السكانية.

(٣): مدينة «برج العرب الجديدة» (مدينة مستقلة– أكثر من نصف مليونية) :

مجتمع حضري مستحدث يمثل الجيل الأول من هذه المجتمعات. الحضرية المصرية ونظرا لأن استراحة «برج العرب» كانت هى المكان الذى وقعت فيه اتفاقية قيام مجلس التعاون العربى بين مصر والعراق والأردن واليمن بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٦ فقد وجه الرئيس مبارك بتغيير مسمى المدينة من « **العامرية الجديدة** » إلى «**برج العرب الجديدة**» وقد أصبح هذا اليوم هو العيد القومي للمدينة.

(٢): **قرار التخصيص**:

تعتبر مدينه برج العرب الجديدة من مدن الجيل الأول وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٥٠٦) لعام١٩٧٩.

خريطة (٥) مدينه برج العرب الجديدة

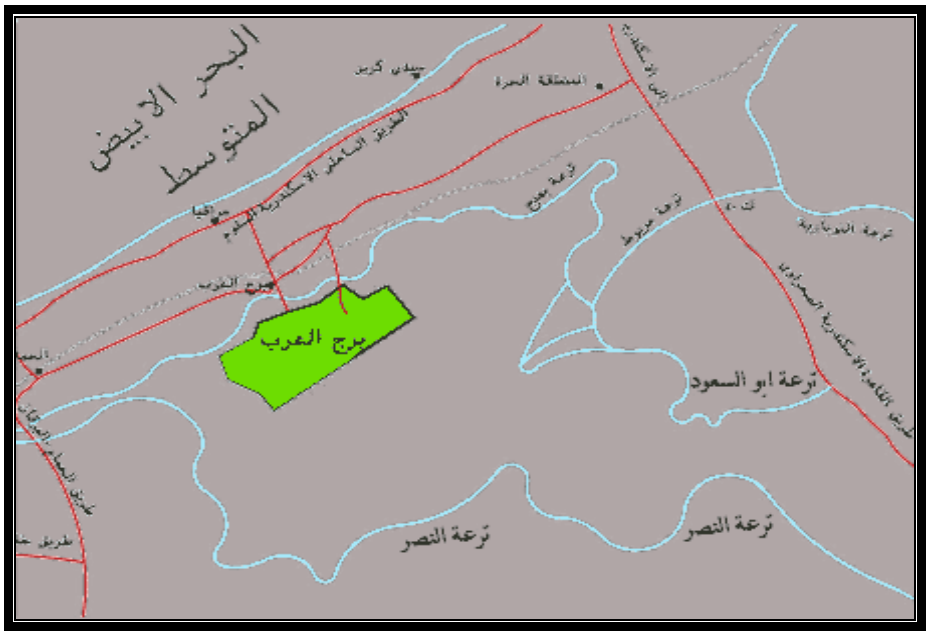

(٣):الوضع الإيكولوجي :

تقع مدينة برج العرب الجديدة على بعد ٦٠ كم في إتجاه غرب مدينة الإسكندرية و تبعد عن شاطىء البحر المتوسط بحوالى ٧ كم ويتميز الموقع بأنه يقع على أرض مرتفعة.

(٤):مغزى نشأة المدينة:

(أ): يتمثل المغزى المحلى لإنشاء مدينة برج العرب الجديدة. في أنه قد اختير على حافة الجزء الشمالى الغربى للدلتا، حيث تعتبر مدينة الإسكندرية مركز الإشعاع الاقتصادى والاجتماعى والحضارى، وتمر بميناء الإسكندرية حوالى ٩٠٪ من صادرات مصر ووارداتها، وستتسع الميناء، بإقامة أرصفة خاصة لكميات ضخمة من خام الحديد (بالدخيلة) ونهاية خط أنابيب النفط (سوميد). وخلال شهور الصيف، يزداد عدد المقيمين بالإسكندرية زيادة كبيرة، إذ يقبل عليها مجموعات كبيرة من القاهرة ومن خارج الجمهورية، للتمتع بجو منطقة البحر الأبيض المتوسط وبشاطئ الإسكندرية الرملى المنبسط.

ومن الواضح أن هناك حدًا أقصى لإمكانية اتساع مدينة الإسكندرية، حيث أنها محددة بموقعها على برزخ الرمال والحجر الجيرى (بطول ٢٥ كيلو متر وعرض ٣ كيلومتر)، الذى يقع بين البحر الأبيض المتوسط وبحيرة مريوط. وامتداد الإسكندرية من الجهة الشرقية يصطدم بالأراضى الزراعية، التى يجب المحافظة عليها، والمخرج الغربى قد احتل فعلاً بالميناء والامتداد الصناعى بالدخيلة، لذلك فإن الاتجاه السائد منذ أجيال –والذى لا خيار فيه – هو ازدياد الإسكندرية داخل حدودها الاضطرارية الحالية. ولا يخفي أن الإسكندرية حاليًا مدينة متخمة، إذ يصل سكانها إلى ٢ -٢.٥ مليون نسمة، وتفقد بسرعة جاذبيتها لمشروعات صناعية جديدة، ويترتب على ذلك الاتجاه إلى مدينة العامرية (برج العرب)حيث تتدافع الشركات للحصول على قطعة أرض لبدء عمل صناعى كانت تتمنى إقامته بالإسكندرية.

(ب): أما الدافع الثانى لإنشاء مدينة برج العرب الجديدة، فهو الموقف السكانى، أو الوضع الديموجرافي لمحافظة البحيرة، جنوبى الإسكندرية حيث يعيش أكثر من ٢.٦ مليون نسمة غالبًا في مناطق ريفية، والمستوى العمرانى المنخفض، والرغبة السياسية في الاحتفاظ بالعمار بدلتا النيل عند مستواه الحالى، ستدفع أعدادًا كبيرة من الجيل القادم، قد تصل من ٠.٥ وإلى ١ مليون نسمة، إلى أقرب تكتل حضرى، يعطى أحسن الفرص، وإلى اليوم، فإن الاختيار الوحيد هو الإسكندرية، ومن المؤكد أن الإسكندرية لن تتمكن من تأمين الغذاء والمأوى وفرص العمل لنصف مليون فرد آخرين بالإضافة إلى احتياجات أجيالها القادمة، وإقامة مدينة جديدة أصبح أمرًا حتميًا لمقابلة هذا الضغط.

(جـ): ويتمثل الدافع الثالث لإنشاء برج العرب الجديدة، في أن المنطقة الساحلية الشمالية في حاجة إلى عدة مراكز تنمية، ولا شك أن مدينة بحجم مدينة العامرية الجديدة ستصبح في نفسها مولدًا لنشاط اقتصادى، بالأخص إذا ما تبين في الوقت المناسب، أن الصناعة الكيميائية غير العضوية غربى الحمام تبشر بالخير، عندئذ ستصبح الهجرة إلى الغرب أكثر تيسيرا وسيؤمن

استزراع أراضى جديدة غربى طريق مصر الإسكندرية الصحراوى، وسيؤمن الإقامة والعمل لنصف مليون نسمة، كل ذلك يبرز الحاجة إلى إقامة مدينة جديدة للوفاء بكل هذه الاحتياجات، ولا شك أن مدينة برج العرب الجديدة، جديرة بأن تلعب هذا الدور.

(د): يمكن أن تكون المدينة مستقلة، وتستوعب بعد جيل أو اثنين نصف مليون نسمة وزيادة، يتمتعون بكل المقومات الاجتماعية الحديثة، التى تتميز بها مدينة جديدة، وهذه المدينة، يجب إقامتها على أراض غير صالحة للتنمية الزراعية الاقتصادية، وتكون قريبة من الأراضى الزراعية حتى يمكن الربط بينها وبين الريف المصرى وتكون قريبة من الإسكندرية بقدر يمكنها من استغلال مزايا موقع الإسكندرية، وأخيرًا تكون المدينة الجديدة مركز إشعاع لتنمية الساحل الشمالي للصحراء الغربية.

(٥): **تخطيط المدينة**:

خططت المدينة لتستوعب ٥١٠ آلاف نسمة، خلال عشرين عاما، كما تتيح المدينة ١٦٠ ألف فرصة عمل في مرحلتها النهائية، ووضع برنامج تنفيذ المرحلة الأولى منها خلال ٨ سنوات لتستوعب ١٥٠ ألف نسمة.

(٦): **المرافق العامة** :

تشتمل مشروعات **المرافق العامة ببرج العرب الجديدة** ما يلى:

(أ): المياه: حيث إن مصادر المياه الصالحة للشرب، غير متاحة بالقرب من المدينة، فإن جميع احتياجاتها من المياه، يجب أن تؤمن من مياه نهر النيل، عن طريق خطوط المواسير، وقد تم إقامة محطة تنقية المياه بتوسعاتها على ترعة مريوط الآخذة من ترعة النوبارية، وتم تنفيذ ما يلى:

محطة تنقية المياه ومحطة الرفع وخط مواسير المياه الرئيسى – شبكات المياه الرئيسية والفرعية بالحى الأول والمناطق الصناعية الأولى والثانية – تم تنفيذ خطوط رئيسية بطول ٨٣ كم وشبكات مياه داخلية بطول ١٤٢ كم.

(ب): الصرف الصحى: تم تنفيذ شبكات الصرف الصحى الرئيسية والفرعية للحى السكنى الأول، والمنطقة الصناعية الأولى والثانية، وجارى تنفيذ عدد ٢ محطة رفع للمجارى، وخطوط طرد للمجارى الرئيسية، ومحطة تنقية المجارى وتوسعاتها، كما يجرى تنفيذ شبكات الصرف الصحى الرئيسية والفرعية للمجاورات بالحى السكنى الأول والمنطقة الصناعية الثانية. وقد تم تنفيذ خطوط طرد وشبكات الصرف الصحى الداخية.

(جـ): الكهرباء: تم تنفيذ محطة المحولات وشبكات الجهد المتوسط والمنخفض للحى السكنى الأول، والمناطق الصناعية الأولى والثانية، وإنارة طريق مدخل المدينة. وجارى تنفيذ شبكات الكهرباء الداخلية للمجاورات السكنية والمنطقة الصناعية الثالثة، وقد تم تنفيذ كابلات جهد متوسط وشبكات الكهرباء الداخلية.

(هـ): الطرق وخطوط المواصلات: تم تنفيذ طريق مدخل المدينة الرئيسى الواصل من الطريق الصحراوى – الطرق الشريانة والمحلية للحى الأول والمناطق الصناعية، وجارى تنفيذ الطريق الشمالى للمدينة، والطرق الداخلية للمجاورات السكنية والمنطقة الصناعية الثالثة.

يتم النقل والانتقال من وإلى المدينة عن طريق النقل العام، حيث يتم تشغيل رحلات يوميًا ، للربط بين الإسكندرية – العامرية –الساحل الشمالى. و داخليا عن طريق: أتوبيسات وسرفيس لربط المنطقة الصناعية بالسكنية ولربط احياء المدينه ببعضها

(و): الزراعة: تم تنفيذ شبكة رى الأشجار للحى السكنى الأول، وشبكة مزرعة الخضراوات، كما تم تنفيذ شبكة مخرات السيول، وتشجير الطرق الرئيسية، وقد تم تنفيذ حدائق عامة ومسطحات خضراء، وجارى تنفيذ مأخذى الرى والخطوط الرئيسية، وتشجير الطرق، وزراعة الحزام الأخضر.

(٧): الهيكل العمرانى:

تم إسناد ٨٦٧٧ وحدة سكنية، وقد بلغ عدد السكان المستهدف للإقامة في المدينة ٥١٠ آلاف نسمة.

(٨): النشاط الصناعى:

تقع المنطقة الصناعية، جنوب وشرق مدينة برج العرب الجديدة، وتبلغ مساحتها الإجمالية ٦.٦ كم^{٢}، وتتنوع تخصصات المصانع المنتجة بالمدينة بين صناعات مواد البناء، والغزل والنسيج، والصناعات الغذائية، والكيماوية، والمعدنية، والخشبية.

(٩): التنمية الاجتماعية:

إن تنمية مدينة برج العرب الجديدة، تمثل عملية معقدة، إذ تتوقف على فرص العمل بالمدينة، وزيادة عدد السكان فيها، حيث تعتبر الزيادة في عدد السكان ومؤشرات معدل الولادة والوفيات، ولتكوين العائلى المنتظر، كل هذه تعتبر من عوامل تحرك الأشخاص وهجرتهم إلى مواقع جديدة، وقد قدرت موجات الهجرة المتتابعة للمدينة، حوالى ٢٠ ألف شخص في السنة العاشرة، وأغلب هؤلاء المهاجرين، من الشباب الأعزب مع إمكانيات أن يكون بعضهم فوق الستين، أو دون الخامسة عشرة، وسيعمل معظمهم في الأعمال الإنشائية والخدمات غير الرئيسية، وفي المراحل الألى، سيكون التركيب السكانى معتمداً على الذكور صغار السن، مع نسبة أقل من الإناث، وسينتظم التركيب السكانى تدريجيا مع الزمن، وكلا التوزيع التقديرى لسكان مدينة برج العرب الجديدة بالنسبة للدخل، وهيكل العمالة الإنشائية، يحددان مستوى الخدمات الواجب توافرها. ولكى يتكون مجتمع متجانس معتدل، يجب إقامة نظام تعليمى عالى الكفاءة، وتوفير الخدمات الصحية، كل ذلك طبقا لخطة مدروسة وجدول زمنى واضح، وقد قدرت عدد المدارس ومراكز التدريب، بحيث تعمل على زيادة عدد المتعلمين، وترفع مستوى كفاءتهم، ومن المنتظر أن تلائم الخطة الصحية والتعليمية الموضوعة احتياجات المنطقة كلها.

ويتوقف تفاعل العلاقات الاجتماعية بين نوعيات السكان من مختلف البيئات، على التسهيلات الاجتماعية والحضارية وطبعة النشاطات الاقتصادية، والتى تؤمنها المدينة، وتأثير هذه العوامل يعتمد إلى حد كبير على اختلاف نوعيات المهاجرين من جهة الأصل، ومستوى وأسلوب حياتهم السابقة، وفي السنوات الأولى، سيكون مزج المجموعات وتداخلها ضئيلاً إلا أنه بمرور الوقت، سيصبح لسكان مدينة برج العرب الجديدة شخصيتهم الواضحة المتميزة.

(١٠): مشكلات مجتمع برج العرب الجديد:

وفى محاولة لتحليل وتحديد المشكلات الأساسية في مجتمع برج العرب الجديدالتي تعوق تنمية الخدمات والمقترحات لتحقيق التكامل كما يراها أطراف المجتمع من ممثلي جهاز تنمية المدينة وأعضاء مجلس الأمناء الشباب، والهيئات غير الحكومية، والمستثمرين، ومقدمي الخدمات ومجموعة من الأهالي. امكن حصر نوعيين من المشكلات احداهما مشكلات عامة والاخرى مشكلات خاصة .

أما عن **المشكلات العامة** فتشترك مدينة برج العرب الجديدة مع المدن الأخرى في وجود مشاكل أساسية تتمثل في الآتي:عدم وجود خدمات مركزية كبري مثل الجامعات وفروعها والمؤسسات الصحية الكبرى التي تمثل مقومات أساسية للجذب السكاني. كما أنه ليست هناك مؤسسات ثقافية وترفيهية مثل المسارح، ودور السينما، والنوادي الرياضية والمكتبات، إضافة إلي غياب المراكز الإدارية الخاصة بالوزارات أو الهيئات العامة،وعدم التوازن بين النمو الصناعي والأنشطة الإدارية والخدمية،وعدم التوازن بين حجم الاستثمار المخصص لهيئة المجتمعات الجديدة كجهة مسئولة عن تنفيذ البنية الأساسية والإسكان ومباني الخدمات وحجم التمويل المخصص للوزارات الأخرى والتي تقوم بمد الخدمات مثل الصحة والتعليم والمواصلات،عدم التوازن بين السكان المقيمين بصفة دائمة في المدينة وعدد الوحدات السكنية التي تم إنشاؤها حيث تبلغ نسبة

الإشغال حوالي ٥٠٪ وباقي الوحدات غير مستغلة بصفة دائمة رغم أنها قد مُلكت بالفعل. وهناك طلب متزايد على مزيد من الشقق السكنيةأما **عن المشاكل الخاصة بمدينة برج العرب** فهي تنحصر في الآتي:عدم وجود هيكل تنظيمي ينسق مجهودات أطراف المجتمع والموارد والمصادر والمعلومات المتاحة لتقديم وتحسين الخدمات،وحاجة الصناعات الصغيرة ببرج العرب إلي اهتمام ونظرة متروبة من جميع الجهات، فهناك نسبة كثيرة من المشروعات التي تواجه صعوبات تحد من فرصة استمراريتها. وهذه المشكلات التي تواجه صغار المستثمرين تتعدي مسبباتها حدود مدينة برج العرب. فهناك حاجة إلي الاهتمام بدراسة مسببات هذه المشاكل التي تهدد قطاع من الأعمال يستوعب طاقات الشباب المصري ويمكن أن يمثل قوة دافعة لاقتصاديات المدن الجديدة،وتشتت ميزانية مجلس الأمناء على بنود عديدة لمد وتحسين الخدمات كصيانة المرافق في معظم القطاعات، ويرجع هذا لعدم كفاية الميزانيات المخصصة للوزارات المعينة بتلك مما يعطل مجلس الأمناء عن أداء دوره الأساسي وهو مساندة جهود التنمية في المدينة،عدم وجود عمالة مدربة كافية من أهل المدينة مما يستلزم الحصول عليها من مناطق أخرى،غياب التمثيل الكامل والكاف المجتمع ككل في مجلس الأمناء مما ينتج عنه قصور في تحديد الاحتياجات الخاصة بفئات معينة مثل صغار المستثمرين والشريحة الفقيرة من الأهالي في المدينة،عدم وجود أجهزة معاونة مثل أجهزة التسويق، أجهزة المعلومات وأجهزة المشورة الاقتصادية والعون الفني بالمدينة،وجود شريحة من القوى البشرية غير المستغلة من حاملي الدرجات العلمية وذوي الخبرة لم يتم تعيينهم في المدينة ولم يتم الاستفادة بهم في مجالات التعليم والصحة لخضوع التعيينات لقوانين وزارة القوى العاملة،عدم وجود منظمات كافية وقوية للاهتمام بشئون المرأة. هنا تجدر الإشارة أن وجود مثل هذه المؤسسات يشكل أهمية كبيرة مع وجود نسبة كبيرة من الأميات، تتمثل في زوجات عمال المصانع، وهذه المجموعة بحاجة إلي كثير من الدعم لزيادة الوعي الصحي

والتربوي لديها،القصور في تقديم تسهيلات كافية لأهالي المدينة لامتلاك الوحدات التجارية والإدارية وكذلك تسهيلات للعمال غير القاطنين بالمدينة لتملك وحدات سكنية. ونظراً لارتفاع أسعار هذه الوحدات بالمقارنة بانخفاض دخل الأهالي والعمال فإن هذه الوحدات يتم تمليكها إلي غير قاطني برج العرب مما يؤدي إلي حرمان المدينة من نشاط مهني وتجاري مزدهر وهو ما يعتبر أحد المقومات الأساسية لتنميتها.

● : نماذج من الجيل الثاني من المجتمعات الحضرية المستحدثة:

(١): مدينة بدر : (تابعة لإقليمي القاهرة الكبرى والسويس، مدينة ربع مليونية):

(١): قرار التخصيص:

تعتبر مدينه بدر من مدن الجيل الثاني وتم إنشائها بقرار مجلس الوزراء رقم (٥٤٢) لعام ١٩٨٣

خريطة (٦) مدينه بدر الجديدة

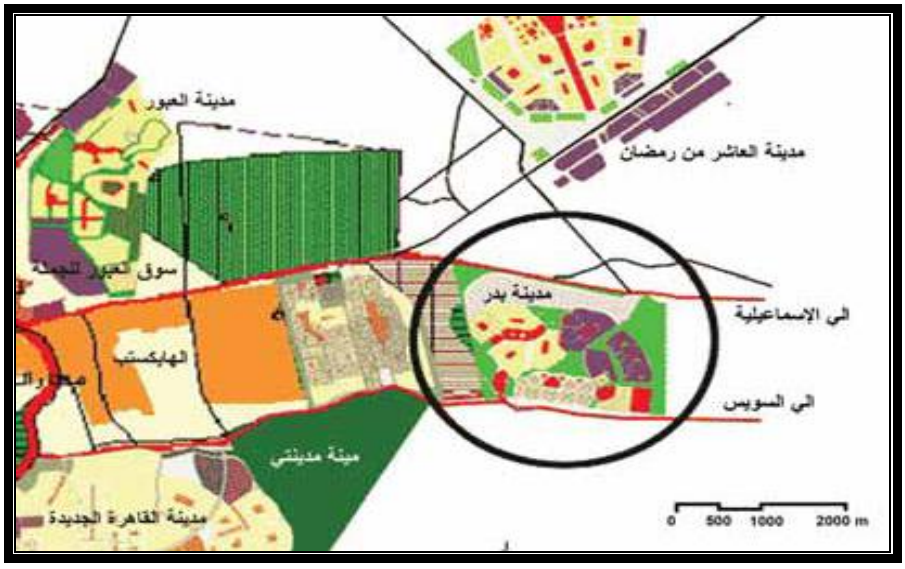

(٢):الوضع الإيكولوجي :

تقع مدينة بدر على عمق ٤ كيلو، داخل الصحراء في الطريق الصحراوي القاهرة/السويس، وعلى بعد ٤٦كم من القاهرة، و ترتبط بطريق

القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي من خلال وصلة طولها ١٩ كم وقد تم تخطيط المدينة لتستوعب في نهاية مراحل إنشائها ٢٨٠ ألف نسمة، ويتمتع موقع مدينة بدر الجديدة، بمركز متوسط بالنسبة لعدة أقاليم تخطيطية محيطة هي الدلتا، والقناة، والبحر الأحمر، ويتصل موقع مدينة بدر، مباشرة بشبكة طرق لهذه الأقاليم بالإضافة إلى ارتباطها العضوي الوثيق بإقليم القاهرة الكبرى. كما تقع المدينة بالقرب من خط السكة الحديدية القاهرة/السويس. كما أن موقع المدينة يتصل بسيناء عن طريق القاهرة/السويس الصحراوى "عبر نفق الشهيد أحمد حمدى"، ويؤكد هذا الاتصال طريق السكة الحديدية المقترح فايد/نفق الدفرسوار. كما تتصل المدينة بأقليم البحر الأحمر، عن طريق المعادى/القطامية عند التقائه بالطريق المحورى بلبيس/العاشر من رمضان/بدر. ويتضح مما سبق أن موقع مدينة بدر الجديدة، باتصالاته الإقليمية الجيدة بكافة الأقاليم التخطيطية المحيطة به يتيح لها مستوى جيداً من العلاقات الإقليمية التكاملية "اقتصادية/اجتماعية" بهذه الأقاليم، مما يدعم إمكانيات نمو المدينة في مراحلها المختلفة على المدى القصير والمتوسط والبعيدة.

(٣): **خطوط المواصلات**:

ترتبط المدينة بالمدن الأخرى عن طريق : خطوط أتوبيس تابعة لشركة القاهرة الكبرى لربط المدينة بكل من عزبة الهجانة بالكيلو – 4.5 رمسيس – ميدان المطرية -مدينة العاشر من رمضان -مدينة السلام وترتبط المدينة داخليا عن طريق: خطوط أتوبيس -سيارات أجرة (تاكسى).

(٤): **التكامل الاقتصادى والاجتماعى** :

يمكن لمدينة بدر الجديدة، الاستفادة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، بصورة تكاملية مع الأقاليم والتجمعات العمرانية الجديدة حولها،

بحيث تكون علاقات تبادلية وتكاملية، ويمكن الاستفادة من الميزة النسبية لكل إقليم أو تجمع عمرانى قائم أو جديد في أحدث تلك العلاقات التبادلية.

وفي مجال الصناعة، كان لابد من دراسة إمكانية قيام الصناعات التكاملية مع الأقاليم والتجمعات الجديدة المحيطة والتنسيق بينها.

ويعتبر المورد البشرى، من أهم عوامل التكامل الاقتصادى والاجتماعى، فيمكن لمدينة بدر أن تلعب دورا في جذب جزء من الزيادة السكانية بأقليم القاهرة الكبرى وتوجيه جزء من هجرة سكان الدلتا، إلى القاهرة سعياً وراء الرزق، وتوجيههم إلى فرص العمل بمدينة بدر، أما بالنسبة للعمالة، فإن مدينة بدر، سوف تجذب بالضرورة جزءا من العمالة الفنية المدربة بإقليم القاهرة الكبرى، وإقليم القناة، حسب نوعية وعدد فرص العمالة، التى تستطيع أن توفرها الأنشطة، والقاعدة الاقتصادية لمدينة بدر، في مراحها المختلفة، وخاصة العمالة بقطاع التشييد والبناء، في المرحلة الأولى من إنشاء المدينة، كما يمكن لمدينة بدر، أن تلعب دوراً في تحقيق أهداف سياسة العمالة على المستوى الإقليمى، عن طريق تخريج دفعات من العمالة الفنية المدربة، بمراكز التدريب المهنى والفنى بها.

(٤):مشكلات مدينة بدر:

فيما يلي أهم المشكلات التى تواجه مدينة بدر وهى :دم وجود خطط تنفيذية ونظم تمويل محددة ومرتبطة مع بعضها البعض مما أدي إلي تأخر تنفيذ بعض المراحل التخطيطية للمدينة، وعدم وجود برامج محددة ومتكاملة تنظم أعمال القطاعين العام والخاص لخدمة أهداف محددة زمنيا مما نشأ عنه عدم تكامل المشروعات التي يقوم بها كل من القطاعين، وغياب نظم التقييم والمتابعة بالإضافة إلي عدم وجود معايير قياس ومن ثم فقد

انتهت المراحل الأولي من المدينة دون أي محاولة لتقيم هذه المرحلة والوقوف علي أسباب النجاح والفشل وبالتالي تصحيح مسار السياسات المتبعة.

(٢): مدينة النوبارية الجديدة : (مدينة ذات طبيعة خاصة – مدينة ٥٠ ألف نسمة):

مدينة النوبارية الجديدة عاصمة مركز ومديرية التحرير بمحافظة البحيرة سميت على اسم ترعة النوبارية والتي تنسب إلى اسم نوبار باشا" أول "رؤساء وزراء مصر

(١): قرار التخصيص:

تعتبر مدينه النوبارية الجديدة من مدن الجيل الثاني وتم إنشائها بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٥) لعام ١٩٨٦.

خريطة (٧) مدينه النوبارية الجديدة

(٢):الوضع الإيكولوجي :

تقع مدينة النوبارية الجديدة، تقع على بعد ١٠٠ ميل من القاهرة ما بين الكيلو ٨٧.٥ -٨١ من الإسكندرية على طريق مصر -الإسكندرية

الصحراوى شرقاً، وترعة أحمد بدوى غربا، وأراضى مستصلحة شمالا وجنوبا، وتشغل المدينة مساحة أرض حوالي ٢٨.٢كم٢ وتبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ٥.٢ كم٢،

ترتبط المدينة بالمدن الأخرى عن طريق : خطوط أتوبيس غرب ووسط الدلتا لربط المدينة بكل من (الاسكندريه – القاهرة – دمنهور – المنوفية – الغربية.(سيارات سرفيس لربط المدينة بكل من (الاسكندرية – القاهرة – وادى النطرون –دمنهور –مدينة السادات) وترتبط المدينة داخليا عن طريق : سيارات ميكروباص تابعة لربط احياء المدينه ببعضها.

(٣): **تخطيط المدينة**:

مدينة النوبارية الجديدة، مركز حضاري جديد، يهدف إلى إعادة توزيع السكان والتخفيف عن المراكز العمرانية الحالية، وقد توجه التفكير إلى إنشاء تجمع عمرانى جديد بإقليم النوبارية البالغ ٣٠٠ ألف فدان أراضى مستصلحة ، ليكون بمثابة مركز خدمات لسكان الإقليم، وكذا مركز للتصنيع الزراعي.

أوصى مخطط المدينة، على تنميتها على أربع مراحل، بحيث يبدأ بتعمير حى من الأحياء كمرحلة أولى، على أن يوفر لهذا الحي خدماته وخدمات مجاوراته السكنية شاملا كافة المستويات المطلوبة، هذا ومن المستهدف أن يبلغ عدد السكان عند استكمال مراحل نمو المدينة ٥٠ ألف نسمة. وتعتبر المناطق الخضراء (الحدائق) بمثابة رئة للمدن، وقد روعي في تخطيط مدينة النوبارية، تخصيص مساحات خضراء مفتوحة والى ١٧٥ فدانا في شكل حدائق خاصة بالمساكن، وأخرى عامة، تتمثل في تنسيق الفراغات العامة حول المباني والطرق ومناطق الترفيه للنشاطات الموزعة على المدينة، حسب أوجه ودرجة النشاط، وكذا الحدائق العامة الرئيسية الموزعة على مناطق المدينة،

طبقاً لاحتياجات التخطيط، مع الأخذ في الاعتبار وجود الحزام الأخضر حول المدينة لحمايتها من الرياح والأتربة.

(٤): الهيكل العمراني:

تتكون الكتلة العمرانية من أربعة أحياء سكنية، تكون كل منها من حى مكون من ثلاث مجاورات سكنية، ويتوسط الأحياء السكنية قلب المدينة، الذى يحتوى على الخدمات الرئيسية، وتتدرج الخدمات بشكل إشعاعى من قلب المدينة إلى مراكز الأحياء السكنية، ومنها إلى مراكز المجاورات السكنية، بالإضافة إلى تخصيص منطقة للصناعات المرتبطة بالأنشطة الزراعية في الجزء الجنوبى للمدينة.

(٥): الخدمات الاجتماعية:

روعى في توزيع الخدمات التدرج الهرمى لنوعيات الخدمة، حيث تتدرج الخدمات من مركز المدينة، الذى تتركز فيه الخدمات الرئيسية إلى مراكز الأحياء، وتأتى في النهاية مراكز المجاورات السكنية.

(ا):خدمات المجاورة السكنية: تم تصميمها على أنها وحدة عمرانية أساسية، تخلو من المرور العابر، وتخدم حوالى من ٤٠٠٠ -٦٠٠٠ نسمة، وتحتوى في مركزها على مدرسة تعليم أساسى، والتى تعتبر الأساس في تحديد حجم المجاورة، ومسجد، ووحدة اجتماعية، ودار حضانة، منطقة رياضية وترويحية، وبعض المحلات التجارية التى تعلوها وحدات سكنية.

(ب):خدمات الحى السكنى: تم اختيار المعدلات المناسبة لمبانى الخدمات على مستوى الأحياء السكنية، وقد روعى في تصميم كل منها أن تخدم مجاورات سكنية من ١٢٠٠٠ -١٨٠٠٠ نسمة، تتجمع فيه الخدمات اللازمة من مدارس، وخدمات اجتماعية، وثقافية ودينية، وصحية، ومبانى، وجمعيات.

(ج):خدمات مركز المدينة: روعى في تصميمه، أن يتوسط الأحياء السكنية بالمدينة، وأن يشتمل على الخدمات الرئيسية للمدينة والإقليم والتى تتمثل في الخدمات التعليمية، والثقافية، والدينية، والتجارية والمبانى الإدارية، والمناطق الترويحية.

(٦): النشاط الصناعي :

تم تخصيص مساحة حوالى ٠.٩ كم٢، بنسبة ١٧٪ من مساحة الكتلة العمرانية للمدينة، للمنطقة الصناعية، لتنشأ بها الصناعات التى تقوم على الإنتاج الزراعى بالإقليم، وذلك بتجفيف وتعبئة المنتجات الزراعية من خضر وفواكه وبقوليات، . الخ، وكذا الصناعات التى تقوم على الإنتاج الحيوانى بالإقليم، مثل مصانع الألبان، ومصانع الجلود .. إلخ، بالإضافة إلى مصانع صغيرة للتجارة، والموبيليا، والأثاث ..الخ، كما تم الأخذ في الاعتبار وجود الصناعات الحرفية المحدودة، التي تقع داخل الأحياء السكنية مثل صناعة الخدمات والصيانة.

(٣): مدينة بني سويف الجديدة – مدينة تابعة متكاملة مع مدن قائمة – ١٢٠ ألف نسمة :

(١): قرار التخصيص:

تعتبر مدينه بنى سويف الجديدة من مدن الجيل الثانى وتم إنشاؤها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٦٤٣) لعام ١٩٨٦

خريطة (٨) مدينه بنى سويف الجديدة

(٢):الوضع الإيكولوجي :

تقع مدينة بني سويف الجديدة على وادي النيل و ترتفع عن سطح البحر ٥٥م و تتوسط المسافة بين مدينتي القاهرة و المنيا و تبعد عن مدينة القاهرة ١٢٤ كم وعن مدينة المنيا ١٢٣ كم وعن مدينة الفيوم ٦٠كم وعن البحر الأحمر ١٦٢ كم

تقع معظم المدن الحالية جنوب الجيزة حتى مدينة نجع حمادى غرب النيل، في وسط الأراضي الزراعية، ومدينة بنى سويف عاصمة محافظة بنى سويف. من أولى هذه المدن والتى يحدها شرقاً نهر النيل، وغرباً وجنوباً وشمالاً الأراضى الزراعية، كما أنها بصفتها عاصمة للمحافظة، وما تتمتع به من أنشطة، فإن معدل نموها السكانى مرتفع، ولتوفير مطلب السكن والخدمات للزيادة السكانية تمتد المدينة في نموها العشوائى على حساب الأراضى الزراعية المحيطة بها، وفي إطار الهدف القومى، بضرورة الحفاظ على الأراضى الزراعية، لتوفير الأمن الغذائى، وعدم التوسع العمرانى على هذه الأراضى، كان من الضرورى، إيجاد بديل للتوسع العمرانى، لمثل هذه المدن على الأرض الزراعية باختيار مواقع المدن توأم في الأراضى الصحراوية المتوفرة شرق النيل، وربط هذه المدن التوأم بالمدن الحالية المقابلة لها غرب النيل، بكبارى على النيل، لتوفير الأراضى اللازمة، للتوسع العمرانى الصناعى والإسكانى والخدمى، ومع ارتباط هذه المدن التوأم بتوأمها في البر الغربى ارتباطا عضوياً واقتصادياً.

ومدينة بنى سويف الجديدة هى إحدى سلاسل المدن التوأم، التى تم تخطيطها ويجرى تنفيذها بطول وادى النيل، وقد صدر القرار الوزارى السابق الإشارة إليه، حيث تستوعب المدينة الجديدة ١٢٠ ألف نسمة وتتيح خلال ٢٠ سنة عدد ٣٠٠٠٠ فرصة عمل جديدة. وتتمتع مدينة بنى سويف الجديدة بموقع متميز من الناحية الطبيعية والبيئية، لأنها تقع في أراض صحراوية شرق النيل، وعلى الطريق السريع الذى يربط بين القاهرة/المنيا (طريق الكريمات). كما أنها تقع في مركز ثقل إقليم شمال الصعيد الذى يضم كلا من محافظة بنى سويف ومحافظة الفيوم والمنيا، أى أن المدينة تتوسط المسافة بين

القاهرة والمنيا، حيث تبعد عن القاهرة ١٢٤ كم جنوباً، وعن المنيا ١٢٣ كم شمالاً، كما أنها تبعد عن البحر الأحمر بحوالى ١٦٢ كم، كما يربطها بمدينة بنى سويف (غرب النيل) كوبرى على النيل.

ترتبط المدينة بالمدن الأخرى عن طريق أتوبيس الوجه القبلى من المدينة الى القاهرة، ومينى باص الوجه القبلى من المدينة الى القاهرة، ميكروباص مملوك للاهالى، وترتبط المدينة داخليا عن طريق مينى باص.

(٣): **التخطيط والتنمية**:

(أ): المساهمة بفاعلية في تحقيق التخفيف من التكدس بمدينة بنى سويف القديمة (غرب النيل) ومجابهة ظاهرة الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية، وما يتبعها من مشاكل عمرانية واقتصادية واجتماعية دون الاعتماد على مرافق المدينة القديمة.

(ب): تشكل مركز جذب صناعى سواء للصناعات الجديدة، أو وسعات في الصناعات القائمة بالإقليم والبلاد.

(جـ):موقع المدينة المتميز يفي بتقديم أحسن الخدمات لسكان المنطقة.فهي قريبة من الأراضي الصالحة للزراعة، وكذلك من نهر النيل.وقريبة أيضا من مدينة بني سويف القديمة، لكي تجتذب فائضاً من السكان والنشاطات الاقتصادية.مما يساعد على خلق بيئة متميزة عمرانياً واقتصادياً طبقاً للمعايير الدولية.

(٣): **مراحل نمو المدينة**:

تم تقسيم نمو المدينة إلى أربع مراحل، تنتهى المرحلة الأولى منها في نهاية ١٩٩٢، والثانية في نهاية ١٩٩٧، والثالثة في نهاية ٢٠٠٢، والرابعة في نهاية ٢٠٠٧، وتوقع أن يصل تعداد المدينة في نهاية الأربع مراحل إلى ٩٠٠٠٠ نسمة، وتنمو بعد ذلك طبيعتها إلى أن تصل ١٢٠٠٠٠ نسمة

(٥): **الهيكل العمراني**:

تقع المنطقة السكنية بين المنطقة الصناعية والطريق الإقليمي، وتبلغ مساحة المنطقة السكنية والخدمات ١١.٣كم٢، أى بنسبة ٥١٪ من مساحة

الكتلة العمرانية لمدينة، وتنقسم المنطقة السكنية إلى ٤ أحياء، ويتكون الحى من ٤ -٥ مجاورات سكنية، وتتوافر الخدمات بمراكز المجاورات والأحياء بخلاف مناطق التوسعات المستقبلية، ويعتبر مشروع الإسكان منخفض التكاليف، من المشروعات الرائدة في مجال خفض تكلفة الإسكان واستخدام المتانة وسرعة الإنشاء ورخص التكاليف.

(٦): النشاط الصناعي:

تم تخصيص مساحة ٤.٦ كم٢، من أراضى المدينة، لإقامة منطقتين صناعيتين، جنوب وجنوب شرق المدينة، ومنطقة صناعية غذائية، وقد تم التخصيص لعدد (٢) مصنع، بالإضافة إلى ما يزيد على ١٠ قطع أراضى تم الحجز بها لإقامة مصانع. قد تم الانتهاء من إنشاء مصنع مكرونة، ليوفر ٨٢ فرصة عمل، ويعتبر أول مصنع يتم إنشاؤه بالمدينة.

(٤): مدينة المنيا الجديدة : (مدينة تابعة متكاملة مع مدينة قائمة – مدينة ٤٠ ألف نسمة):

(١): قرار التخصيص:

تعتبر مدينه المنيا الجديدة من مدن الجيل الثاني وتم إنشاؤها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٧٨) لعام ١٩٨٦.

خريطة (٩) مدينه المنيا الجديدة

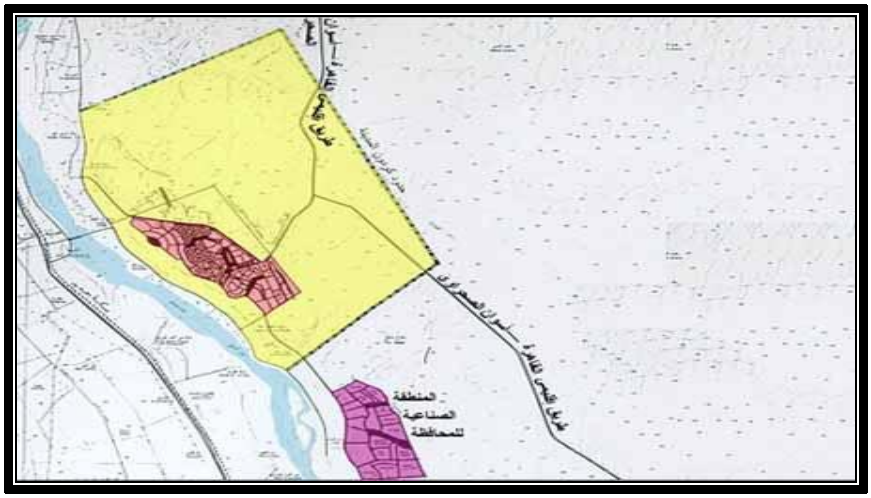

(٢):**الوضع الإيكولوجي** :

تقع مدينة المنيا الجديدة على الجهة المقابلة لمدينة المنيا الحالية شرق النيل على هضبة بارتفاع ١٣٥ م فوق سطح البحر و تبعد عن المنيا الحالية ١٥ كم و عن مدينة القاهرة ٢٥٠ كم

اختير موقع المنيا الجديدة، شرق مدينة المنيا القديمة، على الضفة الشرقية للنيل في قلب الصحراء الشرقية،وبموقعها على الضفة الشرقية تلعب دوراً أساسياً كركيزة للعمران وبناية له على المحور "شرق النيل" والموازى له والممتد شرقاً كلما سمحت الظروف الطبيعية والعمرانية بذلك، وبحيث تستوعب هذه المدينة جزءاً من الزيادة السكانية المتوقعة في محافظة المنيا وإقليمها، حتى نهاية القرن الحالي[

ترتبط المدينة بالمدن الأخرى عن طريق خطوط للتوصيل بين المدينة ومختلف المحافظات، وترتبط المدينة داخليا عن طريق خطوط أتوبيس - سيارات أجرة (تاكسى).

(٣): **التخطيط والتنمية**:

تساهم المدينة الجديدة في حل المشكلات العمرانية لمدينة المنيا القائمة، وتوفر فرص العمل للعمالة الزائدة بمدن الإقليم، وفي مقدمتها مدينة المنيا ذاتها. ويحقق قيام مدينة المنيا الجديدة الاستفادة القصوى من الإمكانيات المحلية والموارد الطبيعية، وتنمية ركيزة اقتصادية متكاملة في مجالات الصناعة والزراعة "الكفاية الغذائية –بالاستفادة من مناطق الاستصلاح المحيطة" ودعم الأنشطة السياحية وتوفير خدماتها كذلك توفير فرص العمل للغالبية العظمى من سكان المدينة، بما حقق لها استقلالها وكفايتها مع خلق بيئة متميزة ذات مستوى لائق من الخدمات والإسكان والمرافق.

(٤): **الهيكل العمراني**:

وتبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ٥.٩كم٢ (منها ١.١ كم٢ للصناعة)، وتضم المدينة أربعة أحياء، تقع ثلاثة منها شرق قصبة المدينة،

والرابع غربها، في المنطقة المحصورة بين القصبة وحافة الهضبة، وتتكامل مع الحي الرابع لمنطقة السياحة، ومنطقة الإسكان المتميز التابعة لها، وتضم الأحياء السكنية ١٨ مجاورة سكنية أو منطقة محلية، والتي تعتبر الوحدة التخطيطية الأساسية للمدينة، وتتباين مسطحات المناطق المحلية وقدرتها الاستيعابية، وتستقل هذه المناطق المحلية بخدماتها المجتمعية، والتي تعتبر نواتها مدرسة التعليم الأساسي، وتضم القصبة المحورية خدمات الأحياء والمدينة، والتي تتداخل وتتكامل قيمة الخدمة المثالية وسهولة الوصول إليها من الأحياء المحيطة.

وتجدر الإشارة إلى أهم مؤشرات المدينة: (أ): عدد السكان المستهدف ١٢٠٠٠٠ نسمة.، (ب): عدد المجاورات السكنية ١٨ مجاورة (كل مجاورة من ٦٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ نسمة) ، (جـ): عدد الأحياء السكنية ٤ أحياء (كل حى من ٣٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠ نسمة).

(٥): **المرافق العامة**:

(أ): يجرى دراسة مدة إمكانية عمل آبار، لتغذية المدينة بالمياه للمرحلة الأولى من المدينة، لحين الانتهاء من محطة تنقية مياه الشرب من النيل.

(ب): الصرف، خلال برك أكسدة لحين الانتهاء من محطة المعالجة الدائمة للمدينة.

(جـ): الكهرباء، خط كهرباء من محطة محولات الجامعة، ويجرى دراسة إنشاء محطة محولات خاصة بالمدينة.

(٦): **النشاط الصناعي**:

تعتبر مدينة المنيا الجديدة، إحدى المدن التي تعتمد على النشاط الصناعي، فقد تم تخطيطها على أساس أن تضم ثلاث مناطق صناعية للصناعات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، إلى جانب الصناعات الحرفية التي تتوزع على أحياء المدينة.

وتقع المناطق الصناعية شرق وجنوب شرق الكتلة العمرانية، في ثلاثة مواقع، ويحتل الموقع الأول والثاني، والصناعات المتكاملة "شرق الكتلة العمرانية". وتمتد الصناعات المتصلة على مساحة ١.١ كم٢ جنوب الكتلة العمرانية. وهناك مدخلان للمدينة من الشمال والجنوب "وادى الشرفا والكوم الأحمر بالترتيب"، ومن المقترح الاستفادة من المنطقة المحصورة بين موقعى الصناعات المتكاملة، كحديثة للمدينة في المراحل اللاحقة من التنمية العمرانية.

● : نماذج من الجيل الثالث من المجتمعات الحضرية المستحدثة:

(١): مدينة طيبة الجديدة:

تمثل مدينة طيبة الجديدة ركناً أساسياً من أركان السياسة القومية للتنمية الحضرية في مصر، التي تهدف إلى توفير مناطق جديدة للاستيطان البشرى وتوطن الأنشطة الاقتصادية بعيداً عن الوادي، ولذلك فإن الهدف الأساسي من إنشاء هذه المدينة هو تخفيف الضغط السكاني علي مدينة الأقصر ذلك لخدمة السياحة بها.

(١): قرار التخصيص:

تعتبر مدينه طيبه الجديدة من مدن الجيل الثالث وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٣٢٥) لعام ١٩٩٥.

خريطة (١٠) مدينه طيبة الجديدة

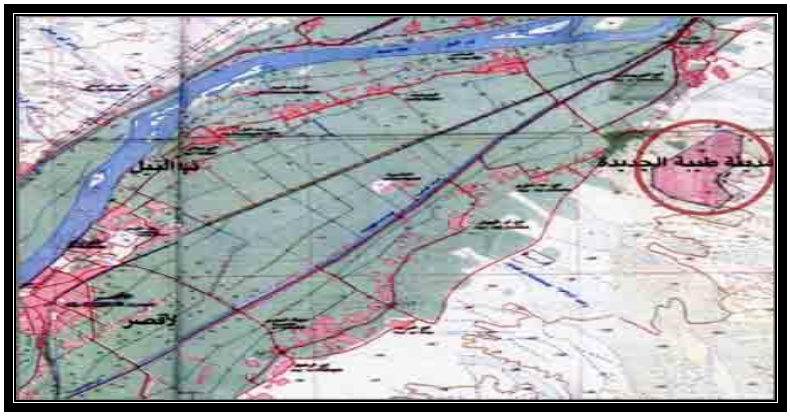

(٢):الوضع الإيكولوجي :

تقع مدينة طيبة الجديدة فى نطاق محافظة الأقصر ، على بعد ١٤ كم شمال شرق مدينة الأقصر ، علي مسافة ٦.٥ كم شمال شرقى مطار الأقصر، وذلك علي امتداد طريق قائم يعرف بطريق الجيش ، وإلى الجنوب من محافظة قنا وتبعد عنها بحوالي ٦٠كم، وإلى الشمال من محافظة أسوان بحوالي ٢٢٠ كم.

وبلغت المساحة الإجمالية لمدينة طيبة الجديدة ٥٤٠٠٠ فدان والتي خطط منها ١٣٢٦ فدان مقسمة إلى ٣٠٤ فدان استخدام سكنى، منها ٣٨٣ استخدام صناعي ووصل الاستخدام السياحي والتجاري وخدمات إلى ٤٥٤ فدان، وأيضاً منها الحزام الأخضر ومناطق غير مخططة ٤٢٧١ فدان، وجارى تخطيط ١٣٤٦فدان ليصبح إجمالي المخطط ٢٦٧٢فدان حتى عام ٢٠١٧م

(٣): الطرق الإقليمية التى ترتبط بمدينة طيبة الجديدة :

اماعن الطرق الإقليمية التى ترتبط بمدينة طيبة الجديدة فهى على النحو التالى :

أ) طريق القاهرة الأقصر / أسوان (شرق النيل) : طريق بحارتين للمرور في الاتجاهين بعرض قياس ٣.٧٥ م للحارة الواحدة، وعرض الأكتاف ٣م، وبطول ٨٥٠ كم، وتبعد مدينة طيبة شرق الطريق بحوالي ٢كم .

ب) النقل النهري: بالنسبة لنقل البضائع نهرياً فيعُد ميناء قنا العام هو أقرب الموانى النهرية للمدينة، وهو ميناء مزود بثلاثة أرصفة خراسانية .

ج) النقل الجوى : يعُد ميناء الأقصر الدولي هو أقرب المطارات للمدينة؛ حيث يبعد فقط حوالى ٦.٥ كم جنوب غرب مدينة طيبة وهو يخدم الرحلات المحلية والدولية .

هذا وتتنوع **شبكات الطرق** داخل نطاق **مدينة طيبة الجديدة:** ويتمثل ذلك فى وجود مدخل رئيس للمدينة بعرض إجمالي ٣٠ م يربط المدينة بطريق الجيش غرب المدينة، والطريق بحارتين للمرور كل اتجاه بعرض قياس ٧.٥ م، وجزيرة

وسطى بعرض ٩م، وطبانات جانبية بعرض ٣م علي كل جانب .فضلا عن وجود طريق دائري يلف حول الأحياء الأربعة للمدينة، بعرض ٢٣م بحارتين للمرور في كل اتجاه، بعرض ٦.٥م، وجزيرة وسطى ٢م، وحارة انتظار موازى ٢م من ناحية المدينة، ورصيف بعرض ٣م علي كل جانب.اضافة الى طريقين شريانيين بعرض ٣٦م يتقاطعان مع طريق المدخل، وحتى منطقة وسط المدينة بثلاث حارات للمرور في كل اتجاه بعرض ١٠.٥م، وجزيرة وسطى ٥م، ورصيف جانبي ٥م علي كل جانب، كما ان الانتظار يكون علي الجانب الأيمن للطريق بعرض ٤ م. ووجود مجموعة من الطرق بعرض ١٦م، ٢٣م،٢٥م لخدمة التقسيمات بأحياء المدينة. وتم تنفيذ شبكات طرق بطول ٣٤كم، وأيضاً تم تنفيذ أعمال الفرمة لطرق (المنطقة السياحية - والمنطقة الصناعية)، وجاري تنفيذ أعمال طرق منطقة المقابر، وجاري أيضاً تنفيذ أعمال الطريق الرابط بين المنطقة الصناعية ومحطة المحولات وكذلك طرق تقسيم منطقة الجامعات، وجارى أيضاً أعمال ازدواج طريق المدخل الشمالي بطول ٣كم.

ووفقا لذلك ،ترتبط أحياء مدينة طيبة الجديدة داخليا ببعضها ببعض عن طريق خطوط سرفيس، والتى تربطها أيضا بمدينة الأقصر والمدن الأخرى.

(٤): الوضع الراهن للسكان بالمدينة:

وصل عدد سكان المدينة عام ٢٠١١م إلى ١٧٠٠٠ نسمة منهم ١٢ ألف نسمة الذين يقطنون المدينة، و٥٠٠٠ نسمة المترددين علي المدينة وذلك لوجود بعض الكليات مثل السياحة والفنادق وكلية الدراسات ومن ثم يذهب الطلاب اليها من سكان محافظة الأقصر يومياً .

(٤): الاستخدام السكنى:

يعُد الاستخدام السكنى واحداً من أهم الاستخدامات في المدينة وذلك بأن الغرض الأول من إنشاء المدينة التخفيف من الضغط السكاني علي مدينة الأقصر، وفيما يلي عرض لتطور السكن الفعلي والمستهدف لمدينة طيبة الجديدة:

يصل عدد الوحدات السكنية التي تم تنفيذ ٢٧٧٤ وحدة سكنية منها ٢١٩٤ وحدة سكنية منفذة بمعرفة الهيئة بمختلف المستويات، وتشمل (عدد ١٩٥٤ إسكان متوسط، وعدد ٢٤٠ وحدة إسكان اقتصادي)، بالإضافة إلى عدد ٥٨٠ وحدة سكنية منفذة بمعرفة القطاع الخاص، وأيضاً ١٠٨ وحدة إسكان قومي جارى تنفيذها .

إسكان الشباب: بدراسة الملحق (٧٣) يتضح أنه تم الانتهاء من تنفيذ عدد ٤٩٢ وحدة من مشروع مبارك القومي لإسكان الشباب المرحلة الثالثة مساحة ٦٣م٢، وتم تخصيص ٤٦٨ وحدة سكنية للمواطنين وتخصيص ٤ وحدات كاستراحات للجهاز متبقي عدد (٢٠) وحدة منهم عدد (٨) وحدة نشاط إداري، وبلغت الاستثمارات لإسكان الشباب حوالي ١٤.٢٥٥ مليون جنيه، وجارى حاليا مشروع تنفيذ ١٥٣٨وحدة سكنية كإسكان شباب ومستقبل.

أما بالنسبة **لقطع الأراضي السكنية** فقد تم تخصيص قطع أراضى عمارات للأفراد بإجمالي ١٣٦٨ قطعة بمساحة ١٤٥ فدان، بالإضافة إلى ١٤٢ قطعة بمساحة ٤٢ فدان تم تخصيصها لإنشاء وحدات إسكان قومي وإسكان حر مستثمرين، وتم تخصيص قطع أراضى للمستثمرين (إسكان – خدمات – ترفيهي) بمساحة ٣٦ فدان.

إسكان شباب المستقبل: تم الانتهاء من تنفيذ عدد ١٥٣٨ وحدة سكنية من مشروع إسكان المستقبل المرحلة الأولى مساحة الوحدة ٦٣م ٢، وتم تخصيص عدد ٥٢٠ وحدة للمواطنين، وأيضاً تم تخصيص عدد (٦ عمارات) ١٢٨وحدة لجامعة جنوب الوادي (سكن لطلاب كليتي الآثار والسياحة (بنظام نقل الأصول)، وتم تخصيص عدد (٢ عمارات) ٤٢ وحدة لجامعة الأزهر (سكن لطلاب كلية البنات الإسلامية)، وأخيراً تم الإعلان عن بيع عدد (١) وحدة ٠.٤٥ بالعمارة رقم ١٠ بلوك بنظام المزاد العلني وتمت إجرائها بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٨ م، ومتبقي عدد (٣٥٥) وحدة منهم عدد (٢١) وحدة نشاط إداري، و بلغت الاستثمارات لإسكان المستقبل ٣٠.٠٧٤ مليون جنيه .

الإسكان الحر: تم الانتهاء من تنفيذ عدد ٢٠٠ وحدة سكنية إسكان حر (١٠عمارات) مساحة الوحدة ٧٠م٢، وتم الإعلان عن البيع وتم تخصيص عدد ٨٩ وحدة سكنية، وتم تخصيص عدد ٨٠ وحدة لجامعة الأزهر بنظام نقل الأصول (٤عمارات)، تمت موافقة معالي السيد وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية بتخصيص عدد (٢٥) وحدة (بنظام نقل الأصول) لجامعة جنوب الوادي (هيئة تدريس كليتي الآثار والسياحة)، كما تم تخصيص عدد (٦) وحدات لشركة كهرباء مصر العليا بمقابل الانتفاع ، حيث بلغت الاستثمارات للإسكان الحر حوالي ٩.٩٠٠ مليون جنيه.

الإسكان الاقتصادي المطور: (مساحة من ٥٣ – ٥٧ م٢): وهو عبارة عن ١٢ عمارة بالعمارة ٥ أدوار بالدور ٤ شقق، وأوشك الانتهاء من تنفيذ عدد ٢٤٠ وحدة سكنية إسكان اقتصادي مطور بمعرفة الشركة العامة للإنشاءات (رولان) بقيمة إجمالية ١١.٥٧٦مليون جنيه وتم الإعلان عن البيع وتم حجز عدد (٧٨) وحدة سكنية، وبلغت الاستثمارات للإسكان الاقتصادي المطور حوالي ٤.٠٥١ مليون جنيه .

- المشروع القومي للإسكان (مساحة ٦٣م٢): وهو عبارة عن ٦ عمارات بالعمارة ٦ أدوار بالدور ٦ شقق وتم الانتهاء من تنفيذها وهم عدد (٢١٦) وحدة سكنية إسكان قومي بقيمة إجمالية ١٠.٧٦٤ مليون جنيه بمعرفة شركة المنيا الجديدة للتجارة والمقاولات، وتم الإعلان عن البيع وتم الحجز لعدد (٣٠٠) وحدة سكنية، وجاري طرح عدد (١٠٨) وحدة سكنية إسكان قومي مساحة الوحدة ٦٣م٢، بلغت الاستثمارات للإسكان القومي حوالي١٠.٣٩٠ مليون جنيه.

وبلغ إجمالي الاستثمارات في قطاع الإسكان ٦٧.٩١٧ مليون جنيه، حيث توجد هذه المناطق السكنية في الحي السكنى الثاني، لأنه هو الحي الوحيد الذي قامت بإنشائه الحكومة ولكن باقي الأحياء توزع قطع أراضى علي المشتريين ويقومون بالبناء عليها.

- الأراضي التي تم طرحها بالقرعة العلنية: تم طرح قطع أراضي بإجمالي ٥٩٨ قطعة من عام ٢٠٠٦م حتى ٢٠١٠م، وبلغ عدد المتقدمين١٧٦٦.
- أراضي تم طرحها بنظام المزايدة بالمظاريف المغلقة: تم طرح قطع أراضي بمساحة ١٥٧ فدان من عام ٢٠٠٦م حتى عام ٢٠١٠م .

(٥): **الخدمات الاجتماعية** :

تكتسب **الخدمات الاجتماعية** في مدينة طيبة الجديدة أهمية أولوية من جوانب عديدة : أولا: ما يتعلق بحقوق الإنسان المصري حيث ما وجد علي مستوى دستوري وقانوني كخدمات التعليم، والصحة، والأمن، والعدالة .....إلخ .ثانيا: ما يتعلق بتخفيف الضغوط علي مدينة الأقصر علي وجه تحديد .ثالثا: تساعد الخدمات علي قوة جذب المدينة لسكانها .رابعا: وما يتناسب مع المستوى اللائق للمدينة ولما لها من عشاق من مختلف بلاد العالم ويتحملون أعباء وتكاليف رحلة ثقافية، وجدير بالذكر أن تعكس اسم مدينة طيبة الجديدة بمعنى ومغزى لاسمها وموقعها ووظيفتها ودورها.

(ا):الخدمات التعليمية : يشكل طالب الخدمة التعليمية علي مستوى التعليم الأساسي نسبة ٢١٪ من إجمالي السكان منهم ١٤٪ في حلقة التعليم الابتدائي و٧٪ في حلقة التعليم الإعدادي، ويجرى تداول نسبة ٧٪ من إجمالي السكان في مستوى التعليم الثانوي بأنواعه المختلفة، ويجب إضافة ٤٠٪ من الأراضي المخصصة للتعليم الثانوي علي وجه التحديد نظراً لإمكانية انتقال طالب الخدمة بحكم أعمارهم إلى مدينة طيبة الجديدة التي هي قادرة علي توفير مساحات أراضى كافية تستطيع أن تلبى احتياجات الأقصر في هذا المجال، وسيساعد ذلك المدينة وعلي نموها، حيث رواج التجارة ووسائل النقل .

خدمة رياض الأطفال ودور الحضانة: لا تراعى وزارة التربية والتعليم خدمة رياض الأطفال والحضانة بشكل مباشر، ولكن يحسب لوزارة الشئون الاجتماعية جهدها في هذا المجال، من خلال الجمعيات الأهلية التي ترخص لها الوزارة بهذا النشاط وتقدم لها عونا فنياً وماليا بشكل كبير، تحت مظلة

التعليم لأنها تمثل مرحلة تمهيدية للتعليم الرسمي، بالإضافة إلى جدواها بالنسبة للأسر التي تمارس فيها الأم عملاً ما في سوق العمل، ويقدر طالب هذه الخدمة ٣٠٪ من تلاميذ حلقة التعليم الابتدائي وفي هذا الإطار يبلغ طالب هذه الخدمة في مراحل نمو المدينة حوالى ٤٥٤، ٩٢٤، ١٤٧٠، ٢١٠٠ علي التوالي، احتياجات رياض الأطفال ودور الحضانة من الأراضي ويتم توزيعها علي مستوى مجاورة أو مجاورتين، بحيث تكون متاحة علي مسافات مناسبة للسكان.

خدمة التعليم الأساسي : يتوقع أن يصل عدد تلاميذ التعليم الابتدائي في مراحل نمو المدينة إلى ٢٢٠٥، ٦٤٦٨ ، ١٠٢٩٠، ١٤٧٠٠ علي التوالي وامكن حصر احتياجات هذه الخدمة من الأراضي في ضوء معايير وزارة التربية والتعليم التي تسعى لتحقيق كثافة في الفصل الواحد تصل إلى ٤٠ تلميذاً علي أن يكون نصيب التلميذ من إجمالي مساحة المدرسة ٤متر مربع وعلي ذلك تقدر مساحة المدرسة بما يكفي لعدد ١٨فصل في حلقة التعليم الابتدائي و٩ فصول في حلقة التعليم الأساسي بإجمالي عام ٢٧ فصلاً تضم ١٠٨٠ تلميذ في حلقتي التعليم الأساسي منهم ٧٢٠ تلميذ في حلقي التعليم الابتدائي و٣٦٠ تلميذ في حلقة التعليم الإعدادي مما يمكن من فصل المدرسة إلى مدرستين فيما لو تغير نظام التعليم بما يرد علي احتياجات كل حلقة بمستوى مناسب.

خدمة التعليم الثانوي : تتعدد نوعيات التعليم الثانوي بقدر يجب أن يلقى اهتماماً خاصاً في مدينة طيبة الجديدة، وذلك لسببين أولهما : احتمال الزيادة بفعل التقدم في طلب العلم ولاسيما بالنسبة للإناث التي تشاركن في النسبة الراهنة بعدد أقل من المستهدف .وثانيها : تخفيف العبء علي الأقصر وخاصةً أن التعليم الثانوي يحتاج إلى مساحات كبيرة، وقدر عدد الطلاب التعليم الثانوي بأنواعه في طيبة بحوالي ١٠الأف طالب وطالبة، ثلثهم علي الأكثر في التعليم الثانوي العام، ويحتاج التعليم الثانوي بأنواعه في مدينة طيبة الجديدة إلى ٢٧٧ فصل بكثافة ٣٦ طالب وطالبة /فصل يمكن أن يتشكل فيها ٢٣مدرسة بواقع ١٢فصل للمدرسة الواحدة، وقد تدمج مدرستين في مدرسة

واحدة بعدد ٢٤ فصل، ويجب أن نلاحظ أن مدرسة التعليم الصناعي ومدرسة التعليم الزراعي تحتاج لخمسة أفدنة كاملة من الأراضي، وفي هذاالإطار يكون للتعليم الثانوى العام ٧ مدارس مكونة من ٨٤ فصلاً تضم ٣٠٢٤ طالباً وطالبة ويكون التعليم الثانوى الصناعي مدرستان مكونة من ٢٤ فصلاً علاوة علي احتياجات الورش واحتياجات التعليم الأخرى، تضم حوالى ٨٦٤ طالب، ومدرسة واحدة زراعية ثانوية، وتضم ١٢ فصلاً فضلاً عن الاحتياجات الفنية من معامل ومزارع، وتضم ٤٣٢ طالب، ومدرسة تجارة وتضم ٤٣٢ طالب وطالبة وخمس مدارس للبريد والاتصالات والصيانة والفنون والآثار وأربعة مدارس لأنشطة تعليم ثانوى مستجدة أو لدعم نشاط تعليم ثانوى مرغوب فيه سواء بمدرسة كاملة أو لدعم المدارس بعدد من الفصول وفق لما يراه خبراء التعليم.

(ب):**الخدمة الصحية**: تقدم الخدمة الصحية علي مستويين الوقاية والعلاج وقد أدى ذلك إلى تنوع المهام والاختصاصات لذا فإن المساحة المفترضة لخدمة المدينة من الناحية الطبية يضاف إليها نسبة ٣٠٪من مساحة الأرض المقترحة للرد علي احتياجات متوقعة ولذلك تأتى في إطار معايير الوزارة المعنية التي يستهدف توفيرها لكافة المصريين.

(ج):**الخدمات الدينية** : تؤدى المساجد والكنائس دورهما الروحي بفاعلية في المجتمع المصري بالذات حيث تراثه الروحي يمتد إلى فجر التاريخ، ويشكل توفيرها في ذاته احترام وتقديس لأعمق قيم المجتمع وأجلها أثراً في سلوكيات البشر، كما يفيد في بناء المجتمع وتعزيزه لاسيما وأن التعامل السمح بين المسلمين والمسحيين في المجتمع الأم غاية في السلامة والإيجابية ويبدو التوائم بينهما يكاد يكون قريباً من الفطرة أكثر من الاكتساب .أن تاريخ ميلاد طيبة الجديدة يمكن أن يسجل اجتماعيا فور استخدام هذه المقابر حيث يكون الإحساس بالاستقرار والتوطن أصبح فعلاً، ومن ناحية أخرى فإن التوسع في أراضى المقابر يجب أن يكون وارداً بهدف نقل المقابر من الأقصر إلى طيبة في فترة زمنية مناسبة.

(د):خدمة الاتصالات: تعاظمت أهمية الاتصالات بفعل تعاظم وسائلها حتى أصبحت مقولة ثورة الاتصالات أمر واقع في كل بلاد العالم تقريباً وإذا وضعنا ذلك في الاعتبار بالنسبة لطيبة فإن المساحات المخصصة للبريد والتلغرافات والفاكس في هذه الدراسة تكفي لاستيعاب التجهيزات الحديثة أسوة بما لوحظ في المدن المصرية وقد تم توزيع احتياجات هذه الخدمة من الأراضي .

(و):الخدمات التجارية: تتنوع الخدمات التجارية بتنوع السلع المحلية والأجنبية وأيضاً المساحات اللازمة لكل نشاط تجارى نوعى، وما إذا كان الطلب علي السلعة يرتبط بالمواسم أو المناسبات، ولقد كان من الضروري قبل عرض احتياجات الخدمات التجارية من الأراضي أن نوجه العناية إلى ضرورة توفير سلع أعتاد الناس علي توفرها في متناول اليد علي أقرب المسافات بين مساكنهم كمحلات البقالة، والفواكه، والخضروات، وأيضاً بعض المهن والمأكولات والحلاقة .

(ه):خدمة التعليم الجامعي ومراكز البحوث ومراكز البعوث: في إطار توجه الدولة العام بشأن توفير خدمة تعليمية جامعية في مختلف أقاليم ومحافظات مصر، ولا شك أن منطقة الأقصر جديرة بمثل هذه الخدمة، وقد يكون أنسب مواقع هذه الخدمة في الوقت الراهن مدينة طيبة الجديدة حيث إن الأقصر تنشط فيها بعض مراكز البحوث الأجنبية في مجال الآثار والتراث فأنه لأبأس من توفير مواقع لها في مدينة طيبة الجديدة، وأيضاً مراكز بحوث مصرية في المجالات العلمية التي تراها الوزارات المتخصصة مناسبة.

(٥): **التنمية الصناعية:**

حتى عام ٢٠١١م لم يبدأ العمل الصناعي في مدينة طيبة الجديدة ولكن تم الإنهاء من وكالة الحرفيين، ولم يبدأ العمل بها حتى الآن وهي : عبارة عن ١٢٠ ورشة + ٨٠ وحدة سكنية، تم تسليم عدد (٤٠) ورشة (مبنى ب المعدل) للصندوق الاجتماعي للتنمية الشاملة وجارى تشغيلهم بمعرفة كلية الفنون الجميلة بالأقصر، (تم تسليم جزء (ب) المعدل للمجلس الأعلي للأقصر في

٢٠٠٤/٥/١٠) .وقد تم تخطيط عدد٤٣٩قطعة أرض بمساحات صغيرة(ورش ومخازن)بمتوسط مساحة ٣٠٠م٢. وتم تخطيط عدد ٢٠٨ قطعة أرض صناعية أراضى مصانع خفيفة وصديقة للبيئة بمتوسط مساحة (٢٠٠٠ – ٧٢٨٩) م٢.و جارى ترفيقها ومتوقع الانتهاء منها من أعمال المرافق بنهاية ٢٠١١م.

تقدير فرص العمل التي تقدمها التنمية الصناعية والمساحات المطلوبة: حيث أن مقارنة للميزات النسبية لمجالات الصناعة المختلفة المقترح توطينها في المنطقة الصناعية في المدينة والتي يقترح أن يخصص لها ٤٠٠ فدان، مقترحاً لأحجام المنشآت الصناعية في المجالات المختلفة واحتياجاتها من المساحات وكذلك استهلاكها السنوي من المياه والطاقة المركبة المطلوبة لها، وفيما يلي الملامح الرئيسية للمنطقة الصناعية المساحة الصافية المخصصة للمنشات الصناعية١٠٩٢٠٠م٢،(بافتراض٣٥٪من المساحة الكلية للخدمات) .فرص العمل التي تتيحها الأنشطة الصناعية المختلفة بالمنطقة الصناعية عند اكتمال نموها ٢٤٢٣٥ عامل (منها ٣٠٠٠ فرصة عمل لخدمة القاطنين بالمدينة والباقي لخدمة المركز) .ويصل استهلاك المياه السنوي ١١٦٢٧٤٧ م٣ .واستهلاك الطاقة المركبة ٥٠٨٧٢ ك . ف . أ .حيث بالإشارة إلى الطلبات التي قدمت من المستثمرين لإقامة مشروعات صناعية في مدينة طيبة الجديدة فإن صافي المساحات المطلوبة لهذه المشروعات يبلغ ٣١٨٠٠٠م٢، إي أن المنطقة الصناعية يمكنها استيعاب المشروعات المقدمة مع فائض لمشروعات جديدة مقداره ٧٧٤٠٠٠م٢، حيث إن المشروعات التي قدمت بالفعل من المستثمرين وتمت دراستها ووفق علي أغلبها سوف تشغل حوالي ثلث المنطقة الصناعية المزمع إنشاؤها في مدينة طيبة الجديدة .

واقترحت رؤية جغرافيا أحجام المنشآت الصناعية من المجالات المختلفة المقترح توطنها في المنطقة الصناعية في طيبة الجديدة والموديل المناسب للتقسيم في كل حالة: بأن تكون ذات حجم العمالة صغير (أقل من ٥٠ عامل)، وفي بعض المجالات مثل بعض صناعات مواد البناء والصناعات الغذائية فتكون

بعض المنشآت من الحجم المتوسط (أكبر من ٥٠ عامل وأقل من ١٥٠ عامل) .وتوقعت مصادر للعمالة الصناعية فى مدينة طيبة الجديدة : فى ريف الأقصر والذي يعانى من البطالة والذي ليس له نصيب يذكر في أنشطة السياحة. ، وكذ من مراكز قوص ونقادة وقفط، يليها مركز أرمنت حيث المسافة بين هذه المراكز وطيبة أقل ما يمكن، وحيث إن محافظة قنا طاردة للسكان وتتميز بأعلي مستوى هجرة علي مستوى محافظات جنوب مصر بعد محافظة سوهاج، ومن الفائض السكاني لمدينة الأقصر والبياضية، وكذلك غرب الأقصر الذين لا يجدون فرص عمل في السياحة أو الوظائف الحكومية أو مشروعات القطاع الخاص.

(٢): مدينة أسوان الجديدة :

(١): قرار التخصيص:

تعتبر مدينه أسوان الجديدة من مدن الجيل الثالث وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٩٦) لعام ١٩٩٩.

خريطة (١١) مدينه أسوان الجديدة

(٢):الوضع الإيكولوجي :

تقع مدينة أسوان الجديدة على الضفة الغربية لنهر النيل و تبعد عن مدينة أسوان الحالية مسافة ١٢ كم

(٣): خطوط المواصلات:

ترتبط المدينة بالمدن الأخرى عن طريق : سيارات ميكروباص لربط المدينه بمدينة قنا وسوهاج. وترتبط المدينة داخليا عن طريق: سيارات ميكروباص لربط أحياء المدينه ببعضه.

تعد مدينة أسوان مركزاً تجارياً شهيراً، منذ العصور الأولى للتاريخ المصرى، كما تعتبر البوابة إلى قلب أفريقيا، ومنذ عشرات السنين، كانت مدينة أسوان منتجعاً هادئاً، يحظى بشهرة واسعة نظراً لما يتميز به من مناخ جاف ومعتدل شتوياً.

وبدأت أسوان بعد بناء السد العالى، تتغير بشكل جذرى وسريع، حيث تدفق العمال من مختلف أنحاء مصر على المدينة، وتضاعف عدد سكانها خلال ست سنوات، وقامت صناعات، ونمت مناطق سكنية جديدة بصورة عشوائية، تجاوزت الحدود الطبيعية للمدينة كما ظهرت الأفكار المبدئية لإنشاء مناطق عمرانية جديدة على الضفة الغربية لنهر النيل.

ويتوفر في أسوان مناطق ملائمة تلبى الاحتياجات السكنية المستقبلية حتى القرن القادم، وتتطلب هذه المناطق استراتيجيات ملائمة حسب تخصصها وخصائصها. ويؤدى هذا بالضرورة إلى التفكير كثيراً في الموقع المقترح للتنمية ودراسة مناطق التوسع الممكنة والبديلة وإجراء تقييم لكل من هذه المناطق.

وبعدالتقييم لبدائل التنمية، اتضح أن هناك احتياجاً لاتباع طريقتين للتنمية أولهما أساليب تكثيف وتوسيع أسوان الحالية، وثانيهما تجمع عمرانى جديد، جنوب غربى قرية سهيل والذى يساعد على ذلك النمو، هو تصميم

وتنفيذ الكوبرى الجديد، الذى يؤثر تأثيراً مؤكداً على التنمية المستقبلية للضفة الغربية للنيل مع استكمال الدراسة بخصوص شبكة الطرق التى سترتبط به، وخاصة الوصلة الممكنة مع طريق مصنع كيما، والتى تعتبر ضرورة حتمية بالنسبة للموقع المختار، وفيما يلى استعمالات الأراضى الرئيسية في مدينة أسوان الجديدة.

(٤): **المناطق السكنية**:

إن موقع التوسع والامتداد على المدى البعيد، يتأثر بصفة أساسية بموقع الكوبرى الجديد وامتداده إلى الغرب، وكذلك بالطريق الجديد، الذى يصل القرية النوبية في غرب أسوان بشبكة الطرق الإقليمية قرب محطة كهرباء خزان أسوان رقم(٢) وستكون هذه المناطق الجديدة نواة لتنمية مدينة أسوان في القرن المقبل، ولذا فإن التخطيط التفصيلى المطلوب لابد أن ينبثق من مفهوم تنمية شاملة للتوسع على المدى البعيد، ومن ناحية أخرى، فإنه يجب إدراك أن التنفيذ سيتم تدريجياً، وتبعاً للمناطق وبالنسبة للمراحل الأولى للتنمية الشاملة للضفة الغربية، فإن الخدمات الرئيسية سيتم توفيرها عن طريق التجمعات العمرانية بالضفة الشرقية، إلا أن تحديد منطقة معينة، لتكون مركزاً لهذه المنطقة في المستقبل، سيساعد على توفير الإمداد بالخدمات العامة والخاصة بالمناطق الترفيهية.

(٢): **الخدمات العامة**:

التوسعات الجديدة في الضفة الغربية لتوجيه الزيادة السكانية لها، فينبغى تلبية الاحتياجات من المدارس داخل المناطق الجديدة، ويتبع مخطط استعمالات الأراضى للمراحل المختلفة.

(٥): **النشاط الصناعى**:

سوف يتم تنمية منطقة صناعية جديدة، كجزء من المنطقة الجديدة بالضفة الغربية غرب سهيل.

(٦): الطرق:

خلال المرحلة الأخيرة التى تتم عام ٢٠١٠، يجب الانتهاء من شبكات الطرق الداخلية، في مناطق الكتلة العمرانية الجديدة، وخاصة على الضفة الغربية، وذلك تبعاً للتنمية المستمرة.

(٧): الإمداد بالمياه:

إن تحديد الزيادة السكانية وتوزيعها في أسوان، هو الأساس لجميع التوصيات المتعلقة بمنشآت الإنتاج والتخزين بالإضافة إلى شبكات التوزيع، وينبغى أن يعتمد توفير المياه في الضفة الغربية على المياه السطحية من نهر النيل، ويجب أن يكون موقع مأخذ المياه من النيل جنوب القرى الحالية، ولابد من حمايته من تلوث المياه، كما أن موقع محطة معالجة المياه، يجب أن يحدد، بما يتمشى مع الاستعمالات المقترحة للأراضى في الكتلة العمرانية المخطط لإقامتها.

ومعلوم أن سعة التخزين المطلوبة، تبلغ حوالى ٨٠٠ متر٣، على الضفة الغربية، ويجب إقامة خزانات مياه مرتفعة، ومحطات الرفع اللازمة لمدها بالمياه.

(٨): الصرف الصحى:

تعتمد توصيات التنمية بالنسبة لنظام الصرف الصحى على التنمية المستهدفة على المدى البعيد حتى عام ٢٠١٠، وينبغى تزويد المناطق السكنية الجديدة، على الضفة الغربية للنيل، بنظام مستقل للصرف الصحى، وسيعتمد تحديد موقع هذا النظام الجديد، على موقع الكتلة العمرانية الجديدة، ويجب أن يدرس تفصيلياً من حيث ما إذا كان من الأوفر اقتصادياً، ضخ المجارى عبر مواسير رفع إلى الصحراء، واستخدام مياه المجارى المعالجة في أغراض استصلاح الأراضى أو توصيل المنطقة السكنية بشبكة انحدار معالجة جديدة على النيل، ويتمتع الحل الأخير بميزة إضافية، وهى إمكانية توصيل القرى الموجودة، والكتلة العمرانية باتجاه الشمال حد السد العالى، بشبكة الانحدار، بدون مشاكل، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار خطر تلوث مياه النيل باتجاه

الشمال. ويجب إقامة وحدة معالجة بسعة تتراوح بين ٦٠٠٠ إلى ٧٥٠٠ متر٣ يومياً، وذلك تمشياً مع الأنشطة العمرانية، ويجب أن يكون موضع الوحدة جنوب المناطق السكنية.

(٣): مدينة قنا الجديدة:

تعُد مدينه قنا الجديدة من المدن الجديدة المكملة لمدينة قنا، وذلك لتخفيف الضغط السكاني علي الوادي والخروج إلى الصحراء وتعميرها

(١): قرار التخصيص:

تعتبر مدينه قنا الجديدة من مدن الجيل الثالث وأوصى بإنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٧) لعام ٢٠٠٠.

خريطة (١١) موقع مدينة قنا الجديدة

(٢):الوضع الإيكولوجي :

تقع مدينة قنا الجديدة في الشمال الشرقي لمدينة قنا الأم علي طريق قنا سفاجا بالكيلو ٨ .

(٣):سكان المدينة:

كان المستهدف من السكان فى مدينة قنا الجديدة حتى سنة الهدف ٢٠١٧م أن يصل إلى ١٣٠ ألف نسمة، وحتى ٢٠١١م لوقد بدأ الإسكان في المدينة، ومن

المحتمل أن يصل عدد فرص العمل المتوقعة عند اكتمال نمو المدينة إلى ٣٥ ألف فرصة عمل.

(٤):مساحة المدينة :

بلغت المساحة الكلية لمدينة قنا الجديدة (٢٤.٢٨٦) ألف فدان مقسمة على النحو التالى:

(أ):قطع الأراضي السكنية: تبلغ مساحة النشاط السكنى للمدينة ١.٥ ألف فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشتمل علي جميع مستويات الإسكان (اقتصادي – متوسط – فوق متوسط – فاخر) . كما توفر الهيئة قطع الأراضي السكنية للأفراد، وأيضا للشركات الاستثمارية والمنتجعات السكنية وكذلك المشروعات الرائدة مثل: مشروع إسكان مبارك، ومشروع إسكان جمعية المستقبل، ومشروعات الإسكان الحر والإسكان العائلي، كما تم تخصيص قطع أراضى للأفراد بإجمالي ٢١٥٨ قطعة بمساحة ١٥٧ فدان . وأيضاً تم تخصيص قطع أراضي للمستثمرين (إسكان – خدمات – ترفيهي) بمساحة ٥٧ فدان

(ب):الإسكان القومي : جاري تنفيذ ١٥٤٨ وحدة سكنية بعدد٤٣ عمارة ، وجاري تنفيذ ١٤١ وحدة سكنية بمعرفة القطاع الخاص ، وأيضاً تم تخطيط ٣٩ فدان لإقامة ٢١٦٨ وحدة بعدد ٧٤ عمارة، وتم تخصيص ١١.٥ فدان لنقابة المحامين . وذلك باستثمارات ٥٤ مليون جنيه.

الخدمات بالمدينة :

تضم مدينة قنا الجديدة عددا من الخدمات اهمها على النحو التالى:

(أ): الخدمات الأمنية: تم تنفيذ مبنى أمني، وأيضاً تم تنفيذ مبنى شرطة التعمير بتكلفة إجمالية ٢مليون جنيه.

(ب): الخدمات التجارية: جارى تنفيذ سوق تجارى، وأيضا جاري تنفيذ مبنى السوق التجاري بمركز خدمات المرحلة العاجلة بتكلفة إجمالية ١.٢ مليون جنية، وجاري تنفيذ مبنى السوق التجاري بالإسكان القومي

(ج): الخدمات الطبية: جارى تنفيذ وحدة صحية، وجاري تنفيذ مبنى الوحدة الصحية بمركز خدمات المرحلة العاجلة بتكلفة إجمالية ١.٨ مليون جنية، وأيضاً جاري تنفيذ مبنى الوحدة الصحية بالإسكان القومي .

(د): الخدمات الإدارية : جاري تنفيذ مبنى إداري لجهاز المدينة، وتم طرح عدد ٢ مبنى لمقار رؤساء الأحياء ومبنى سكن إداري لرئيس الجهاز

(و): خدمات البنية الأساسية: جاءت المياه في مقدمة البنية الأساسية حيث يوجد بمدينة قنا الجديدة محطة تنقية المياه سعة ٧٠ ألف م ٣/ يوم، تم تنفيذ شبكة المياه والري بالمرحلة العاجلة بأطوال ٢١٠كم، تم تنفيذ شبكة المياه والري بالمرحلة العاجلة بتكلفة ٤مليون جنيه، وجارى تنفيذ شبكة المياه والري بالحي الأول وباقي الحي الثاني بتكلفة ٤٧ مليون جنيه، وأيضا جاري تنفيذ مشروع إمداد المدينة بمياه الشرب بكمية ٥٠٠٠متر٣/ يوم بتكلفة ٥ مليون جنيه، وجارى تنفيذ محطة تنقية المياه والمأخذ وخط المياه العكرة والخزانات الأرضية والعلوية بتكلفة ٢٤٠مليون جنية.

(ب): الصرف الصحي: يوجد بالمدينة محطة معالجة سعة ٦٠ألف م٣/ يوم،ومحطات رفع بتصرف ٧٠٠ ل/ث،وأيضاً محطة رفع فرعية بتصرف ٣٠٠ ل/ث،وشبكات صرف بطول١٦٠كم.وتم تنفيذ شبكة الصرف الصحي بالمرحلة العاجلة بتكلفة ٩. مليون، وجاري تنفيذ شبكة الصرف بالحي الأول وباقي الحي الثاني بتكلفة ٦٠مليون جنيه، وأيضاً جارى تنفيذ خط الطرد المؤدي لمحطة المعالجة بتكلفة ٤٠مليون جنيه، وجارى تنفيذ محطة الرفع الرئيسية والفرعية بتكلفة ٤٨.٥مليون جنيه.

(ب): الكهرباء: تم تنفيذ محطة محولات جهد ٦٦ /٢٢ ك ٠ف ٢ X ٢٥م . ف. أ، كما تم تنفيذ شبكات كهرباء بطول ١٢٠كم، وأيضاً تم تنفيذ أعمال تغذية المدينة بخط هوائي عاجل بقدرة ٣ ميجا بتكلفة ١.٧مليون جنيه، وتم تنفيذ

شبكة الكهرباء والإنارة وموزع الكهرباء بالمرحلة العاجلة بتكلفة ١٥ مليون جنيه، وأيضاً تم تنفيذ أعمال التغذية العاجلة الدائمة بالكهرباء بتكلفة ٢٨ مليون جنيه،وجارى تنفيذ تغذية الحي السكنى الأول وباقي الحي السكنى الثاني بالكهرباء بتكلفة ٨٧ مليون جنيه.

(ب): **شبكة الطرق:** تم تنفيذ شبكات طرق بطول ١٤٠كم، وتم الانتهاء من تنفيذ أعمال الطرق بالمرحلة العاجلة بما فيها الطريق الدائري كأعمال ترابية فقط ، وطبقة رابطة إسفلتية للحارة الخارجية للطريق الدائري، كما تم الانتهاء من تنفيذ مشروع حماية مدينة قنا الجديدة من أخطار السيول (سد توجيه وبرزخ أسفل الطريق) بقيمة إجمالية ١٦.٥ مليون جنيه، وجارى تنفيذ أعمال (طبقة أساس - الطبقة الرابطة الإسفلتية) البردورات والبلاطات للجزر الوسطى بالطرق الرئيسية للمرحلة العاجلة والطريق الدائري ومدخل المدينة بتكلفة ٩ مليون جنيه .

(ب): **شبكة الاتصالات** : عدد خطوط التليفونات المقترحة للاستخدامات المختلفة حوالي ٤٢ ألف خط، وسنترال سعة ٤٥ ألف خط، وأيضاً تقوم الشركة المصرية للاتصالات بتنفيذ أعمال التليفونات بالمرحلة العاجلة بتكلفة ١٤.١مليون جنيه وتم تنفيذ الأعمال المدنية لها . وذلك بجملة استثمارات ٢٦٩.٣ مليون جنيه بالنسبة للمرافق.

التنمية الصناعية:

تبلغ مساحة النشاط الصناعي فى مدينة قنا الجديدة ٣٤٤ فدان، ويوفر تخطيط المدينة قطع أراضى صناعية لإقامة مشروعات صناعية بها.

(٤): مدينة أخميم الجديدة :

مدينة أخميم الجديدة تتبع محافظة سوهاج، وتم إنشاؤها بموجب القرار الجمهوري رقم ١٩٥ لسنه ٢٠٠٠م والمعدل بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٠١٥ م.

موقع المدينة :

تقع المدينة شرق نهر النيل جنوب شرق مدينة أخميم، ويمر بها جنوبا وادي الأحايوة، ويحدها من الشمال الغربي وادى النزيزة و دير ماري جرجس ويبعد الحد الغربي الأوسط والجنوبي للمدينة حوالي ٢ كم عن نهر النيل، ويقترب الحد الغربي الشمالي بمسافه ١ كم من النهر.

يعتبر موقع المدينة نافذه لمحافظة سوهاج على طريق الصعيد البحر الاحمر الذى يربط بين محافظة سوهاج وميناء سفاجا ومدينة الغردقه ، وكذا طريق الجيش الشرقى القاهرة اسيوط وبالقرب من المدينة الأم سوهاج والتي تبعدعنها ب ١٠ كم .

خريطة (١٢) موقع مدينة أخميم الجديدة

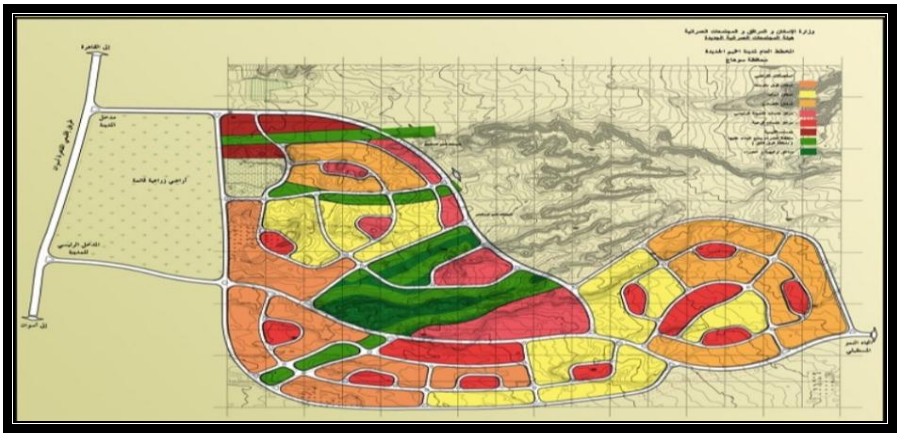

المخطط العام :

تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة ٩.٩٣٠ ألف فدان منها ٤.٢٠٠ الف فدان كتلة عمرانية هذا بعدتحديث المخطط العام للمدينة (مناطق سكنية – خدمية – صناعية – سياحية و ترفيهية ....)

الرؤية العامة لتنمية مدينة إخميم الجديدة ..

تعتمد التنمية الشاملة في جانبيها الإجتماعي والأقتصادي وأمكانات نموها المنظورة في مدينة إخميم الجديدة على التكامل مع المدينة القائمة لأستيعاب التنمية الناتجة عن المشروع ، ومنها التنمية السياحية المتنامية بالمنطقة وبالتنسيق بين إقليمي جنوب الوادي والبحر الاحمر .. والتنمية الزراعية وترتبط بحماية الأراضي الزراعية القائمة والتوسع بالأراضي الصحراوية المجاورة للزمام الزراعي لمركز إخميم ، و ما يتبعه من إمكانيات لتنمية تصنيع زراعي مكمل لها .. بالإضافة إلى التنمية الصناعية والحرفية وهي تمثل أهمية لمدينة إخميم حيث تنتشر بها الصناعات الحرفية التقليدية وخاصة النسيج والذي يكتسب شهرة خاصة بها ، ويجب حمايتها وأستثمارها والتوسع في تنميتها لخدمة المدينة والإقليم والتنمية الشاملة (المستدامة) ..كما تهدف تلك التنمية لإيجاد نوع من التوازن الأيكولوجي والعمراني مع المناطق القائمة في المجال العمراني .. ومن هنا تأتي حتمية التخطيط الفعال بصورة تكاملية حيث من المنظور نقل وتهجير حوالي ٦٤ ألف نسمة ، مضافاً إليه الفائض السكاني للمدينة القديمة والمقدر بحوالي ٥٤ ألف نسمة ، أي أن إجمالي عدد السكان المتوقع توجيهه إلى إخميم الجديدة حوالي ١٢٠ ألف نسمة مضاف إليها الزيادة الطبيعية للنمو السكاني .. وهكذا فإن مدينة إخميم الجديدة جزء من إستراتيجية إقليمية شاملة ، مما يتطلب عند وضع المخطط العام للمدينة خلق نوع من التوازن بين أقطاب التنمية القائمة أو المخططة والمستحدثة وخاصة القطبين الحضريين الأساسيين

قطاع الإسكان :

اجمالي عدد الوحدات بالمدينة ٢٤٣٢ وحدة اسكان اجتماعي منفذة بمعرفة الهيئة ، تم تنفيذ عدد ١٦٦٤ وحدة، وجارى تنفيذعدد ٧٦٨ وحدة.

عدد السكان:

(الحالى ٢٠٠ نسمة–المستهدف ١٢٠٠٠٠ نسمة - سنة الهدف ٢٠٥٠).

قطاع الخدمـات :

عـدد مبـاني الخـدمات ١٧ مبنـى منفـذ بمعرفـة الهيئـة :٢ مدرسـة ، ٢ ملاعـب رياضيه ، ٢ وحـدة صـحية ، ٢ حضـانة طفـل ، ٣ سـوق تجـاري ، مـبني بريد ، مبني شرطة واطفاء ، تعليه مبني الجهاز المؤقت و انشاء سور و مظلة ، بوابـة مـدخل المدينـة ، مخبـز ، مـبني اسـعاف . وعـدد ٥ مـبني خـدمي بمراحـل التنفيذ المختلفة و الطرح بمعرفة القطاع الخاص ، جاري انشاء كنيسة بنظام اتاحـه ، تم انشـاء و تشـغيل عـدد ١ مدرسـة خاصـة ، وجـاري انشـاء ١ مدرسـة خاصة ، تم انشاء و تشغيل عدد ١ معهد عالي ، و جاري طرح ١ محطة وقود .

قطاع المرافق والبنية الأساسية :

الميـــــاه :

يـتم تغذيـة المدينـة بمياه الشـرب النقيـة مـن وحـدة الميـاه النقـالي كحـل عاجـل لتغذيـة المرحلـة الاولـي بطاقـة ٢٠٠٠ م٣ / يـوم، تم تنفيـذ شـبكات ميـاه بطول٤٤.٥ كم، تم تنفيذ شبكات ري بطول٣٣.٥ كم

الصرف الصحـي:

تم تنفيذ منظومة حل عاجل للصرف الصحي للمرحلة الاولي شاملة مناطق الخدمات والاسكان وقطع الاراضي ،تم تنفيذ شبكات الصرف الصحي بطول ٣٨ كم.

الكهربـــــاء:

تم تنفيـذ شـبكات كهربـاء بطـول ٢٠٠ كـم تقريبـا، تم تنفيـذ محطـة كهربـاء جهـد ٢٢/٦٦/٢٢٠/٥٠٠ ك.ف و تم اطـلاق التيـار الكهربـائي بالمدينـة في ٢٢ /١٠ /٢٠٢٠ .

الطرق والاتصالات :

تم تنفيذ شبكات اتصالات بعدد ١٢٠٠٠خط، جاري تنفيذ شبكات طرق بطول ٩٨ كم ، جاري تنفيذ : استكمال طريق المدخل الشمالي الشرقي لمدينة

اخميم الجديدة ، اعمال استكمال طرق الاسكان الاجتماعي نموذج البندق والطرق المؤديه لها .

الزراعـــــة:

تم زراعة المدخل الشمالي الغربي وجاري اعمال الصيانه بطول ٣٥٠٠ م . ط منزرعة بالأشجاروالشجيرات والزهور، وجاري طرح تطوير طريق المدخل الشمالي الغربي .

قطاع الصناعة:

تم ترفيق المنطقة الصناعية بنسبة انجاز ٩٠ ٪ و جاري اجراءات طرح شبكة كهرباء المنطقة ،و بناءا على طلبات المستثمرين لانشطة صناعية بالمدينة يتم التنسيق مع السلطة المختصة بالهيئة لادراج القطع المتاحة على الموقع الالكتروني للهيئة طبقا لقرارات مجلس الادارة الصادرة بهذا الشأن ، و الاعداد لطرح المنطقة الصناعيه وبعدد (١٣ قطعه صناعات كبيره ،٢٠٥ قطعه صناعات متوسطة ، ٢٦١ قطعه صناعات صغيرة ، ٣٣ قطعه معارض)٠

□الإستثمارات:

اجمالى ٩٧٠ مليون جنيه، نصيب قطاع الإسكان ٤٥٩ مليون، و قطاع الخدمات ٧٥ مليون، وقطاع المرافق ١٣٥ مليون، وقطاع الزراعة ٣ مليون، و قطاع الكهرباء ١٨٥ مليون، و قطاع التصالات و النقل ١١٦ مليون.

(٥): مدينة أسيوط الجديدة:

في إطار التوسع العمراني في جميع مدن مصر ونظرا لإزدحام المدن التقليدية القديمة وزيادة عدد السكان بها وعدم وجود إمكانية للتوسع العمراني داخلها تم التفكير في إنشاء مدينة أسيوط الجديدة وتم البدء فعلا في إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤ لعام ٢٠٠٠م وذلك في إطار جهود الدولة المصرية للتوسع العمراني لتحقيق عدة أهداف تنموية أهمها إستيعاب الأعداد السكانية المتزايدة وإعادة توزيع السكان داخل إقليم

محافظة أسيوط وفي نفس الوقت المحافظة علي الرقعة الزراعية ورفع المستوي المعيشي لسكان الإقليم

وتقع المدينة شرق نهر النيل على طريق القاهرة سوهاج الصحراوي وذلك عند تقاطعه مع طريق الغردقة أسيوط حيث تبعد عن مدينة أسيوط حوالي ١٥ كيلومتر كما ترتبط المدينة الجديدة بالمدينة الأم بمحورين أساسيين الأول هو محور قناطر أسيوط والثاني هو الكوبري العلوي الجديد علي النيل وترتبط المدينة بالمدن الأخرى عن طريق خط ميكروباص.

خريطة (١٣) موقع مدينة أسيوط الجديدة

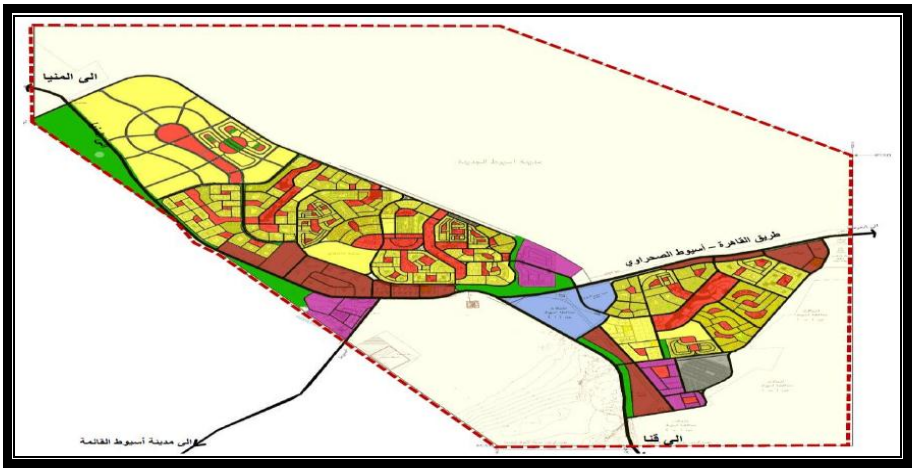

المخطط العام :

تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة الجديدة ٣ آلاف فدان وذلك من المساحة الإجمالية والتي تبلغ ٣٣٠٥ فدان ومن المنتظر أن يصل عدد سكان المدينة الجديدة إلى ٢٠٠ ألف نسمة

تبلغ المساحة الاجمالية للمدينة ٣٣٠٢ الف فدان منها ٩٠٠٠ فدان كتلة عمرانية، (مناطق سكنية – خدمية – سياحية وترفيهية .....) .

قطاع الاسكان:

تبلغ مساحة النشاط السكنى للمدينة ١٦٠٠ فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشتمل على جميع مستويات الإسكان الإقتصادي والمتوسط وفوق المتوسط والفاخر وتوفر هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة قطع الأراضي السكنية للأفراد وأيضا للشركات الإستثمارية والتجمعات السكنية وكذلك المشروعات الرائدة مثل مشروع إسكان مبارك ومشروع إسكان جمعية المستقبل ومشروعات الإسكان الحر والإسكان العائلي كما قامت الهيئة بإنشاء عدد ٣٩٢٢ وحدة سكنية منها عدد ٢٩٣٠ وحدة إسكان شباب وقام القطاع غير الحكومي بإنشاء عدد ١٣٦٣ وحدة سكنية أخرى

عدد السكان :

(الحالي ٤٠ الف نسمة – المستهدف سنة الهدف ٧٥٠ الف نسمة)

قطاع الخدمات :

تبلغ مساحة النشاط الخدمي بالمدينة ٧٠٠ فدان حيث يوفر التخطيط الحضري للمدينة قطع أراضى للخدمات المختلفة التعليمية والصحية والثقافية والدينية والترفيهية والتجارية ومن أبرز المشروعات بالمدينة في القطاع التعليمي المنشآت الجديدة لجامعة أسيوط والجامعة الروسية والمعهد الزراعي ومعهد اللاسلكي كما تبلغ مساحة النشاط الصناعي بالمدينة حوالي ٩١.٤ فدان كما تقوم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتوفير قطع أراضى مخازن وورش هذا ويقتصر النشاط الزراعي بمدينة أسيوط الجديدة على زراعة المسطحات الخضراء وتشجير الطرق.

عدد مباني الخدمات ٢٦٦ مبنى (منفذ وجاري) بمعرفة الهيئة والقطاع الخاص، (٥٩) تعليمي شامل جامعي ومدارس وحضانات، (٢١)

صحي ، (٩٤) تجاري ، (٩) امني ، (٢٥) ديني ، (٢٤) ترفيهي ورياضي ، (٣٤) خدمات عامة ، .....الخ)

قطاع المرافق والبنية الاساسية :

الميـــاه :

تتغذى المدينة حاليا من مياه النيل عن طريق مأخذ ومحطة تنقية بطاقة ٥٢ الف م٣ /يوم ، تم تنفيذ شبكة مياه بطول ٣٦٤ كم ، جاري طرح محطه تنقيه مياه الشرب بطاقه ٢٨٠ م٣ وتغذى من مياه النيل لتغذيه باقي توسعات المدينه

الصرف الصحي:

الحل العاجل (يتم التخلص من مياه الصرف عن طريق خط طرد الى منطقه الخور شرق المدينه)، الحل الدائم (جاري استلام محطه معالجه الصرف الصحي بطاقه ٨٢ الف م ٣/ يوم كمرحله اولي تحت اشراف الهيئه القوميه لمياه الشرب والصرف الصحي لخدمه مدن ابنوب والفتح وبني مر واسيوط الجديدة . تم تنفيذ شبكات صرف صحي بطول ٢٦٠ كم + (٣) محطة رفع الصرف الصحي.

الكهربـــاء:

تم تنفيذ شبكات كهرباء بطول ١٦٨٥ كم وتم تنفيذ محطة محولات بجهد ٢٢/٦٦ ك ف قدره ١٠٠ ميجا وات وتعمل بقدره ٧٥ ميجا وات حاليا .

الطرق والاتصالات :

تم انشاء وتشغيل محطه محولات اسيوط الجديدة تم تنفيذ شبكات طرق بطول ٣٢٤ كم - تم تشغيل مبنى سنترال سعه ٦٠ الف خط تليفوني بمعرفه الشركه المصريه للاتصالات - تم تنفيذ شبكات اتصالات بطول ٢٣٢ كم .

الاستثمارات:

إجمالي الاستثمارات بالمدينة (٤.٥) مليار جنية: في قطاع الاسكان (١.٧) مليار جنية ،في قطاع الخدمات (٥٥٢) مليون جنية ،في قطاع المرافق (٢.٢) مليار جنية ، في قطاع الزراعة (٣٢.٩) مليون جنية .

● : نماذج من الجيل الرابع من المجتمعات الحضرية المستحدثة:

(١): العاصمة الإدارية الجديدة:

تعد العاصمة الادارية الجديدة من المدن الذكية الجديدة، التى تم إنشاءها على مساحة إجمالية ١٧٠ فدان أي ما يعادل مساحة مدينة سنغافورة، وتقع العاصمة الإدارية الجديدة على حدود مدينة بدر في المنطقة ما بين طريقي القاهرة السويس والقاهرة العين السخنة، مباشرةً بعد القاهرة الجديدة ومدينة المستقبل ومدينتي. ويعتبر هذا الموقع من أهم ما يميزها حيث تبعد حوالي ٦٠ كم عن العين السخنة والسويس وعن مناطق وسط القاهرة.

خريطة (١٤) المخطط للعاصمة الادارية الجديدة:

تم البدء فى إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة شرق القاهرة من أجل تحويل القاهرة إلى مركز سياسي وثقافي واقتصادي رائد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال بيئة إقتصادية مزدهرة تدعمها الأنشطة الاقتصادية المتنوعة وتحقيق التنمية المستدامة لضمان الحفاظ على الأصول التاريخية والطبيعية المميزة التي تمتلكها القاهرة، وتسهيل المعيشة فيها من خلال بنية تحتية تتميز بالكفاءة ، وذلك لموقعها المتميز وقربها من منطقة

قناة السويس والطرق الإقليمية والمحاور الرئيسية ويبلغ عدد السكان المستهدف خلال المرحلة الأولى حوالى ٠.٥ مليون نسمة بالإضافة إلى حوالى من ٤٠ إلى ٥٠ ألف موظف حكومي يتم نقلهم بالمقرات الجديدة، مع التخطيط لزيادة الطاقة الإستيعابية إلى ١٠٠ ألف موظف بعد الثلاثة أعوام الأولى، وعدد السكان عند اكتمال نمو المدينة ٦.٥ ملايين نسمة، وفرص العمل المتولدة حوالي ٢ مليون فرصة عمل، وتقام المرحلة الأولى للعاصمة الجديدة على مساحة تقدر بـ ١٠,٠٠٠ فدان. ومن المتوقع أن ينمو عدد السكان بها من ١٨ مليون نسمة إلى ٤٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠.

تتكون العاصمة الجديدة من تجمع محمد بن زابد الشمالي ومركز للمؤتمرات ومدينة للمعارض وحي حكومي كامل وحي سكني ومدينة طبية ومدينة رياضية وحديقة مركزية تبلغ مساحاتها ٨ كم ، وتبلغ إجمالي مساحة الحي الحكومي بالعاصمة الجديدة ١١٣٣ فدانًا بما يعادل ٤.٨ ملايين متر مربع، وتشمل المرحلة الأولى مبنى مجلس النواب ومجلس الوزراء، بالإضافة إلى المرحلة الأولى من المباني الوزراية بإجمالي ٣٤ مبنى تسع ٢٩ وزارة على مساحة ١٥٣ فدانًا، وقد وصل حجم تنفيذ المرافق في الحي الحكومي بالعاصمة الإدارية الجديدة إلى ٨٠٪.

تحتوى العاصمة على نهر أخضر بطول ٣٥ كيلو متراً مرتبط بجميع أحياء وجامعات المدينة ليحاكى نهر النيل بمدينة القاهرة، ويعتبر النهر الأخضر أكبر محور أخضر فى العالم، وسيتم ربط مشروع العاصمة الجديدة بخط سكة حديد جديد مع كافة شبكات سكك الحديد في الجمهورية، و سيتم ربط مدينة العاشر من رمضان ومدينة بلبيس عن طريق القطار الكهربائي، كما تم إنشاء مطار دولي بالعاصمة الإدارية على مساحة ١٦ كم.

وسوف يتم نقل مقرات وزرات: الصحة والإسكان والتعليم العالي والتربية والتعليم والتموين والإنتاج الحربي والأوقاف والعدل، بالإضافة إلى

مبنى البرلمان ومبنى مجلس الوزراء إلى جانب مبنى رئاسة الجمهورية بالإضافة إلى السفارات .

ومن المشروعات التي يتم إقامتها في "العاصمة الإدارية الجديدة" شبكة طرق رئيسية تبلغ حوالي ستمائة وخمسين كيلومتراً من حجم "عرض" الشوارع، وهذا الحجم لم تشهده أي مدينة في جمهورية مصر العربية . كذلك يقام لأول مرة في مصر مشروع "القطار فائق السرعة" ويكون الخط بعرض الدولة المصرية، حيث أن الشائع في مصر إنشاء خطوط القطارات رأسياً من "الشمال إلى الجنوب" .

وسيعمل خط "القطار فائق السرعة" على ربط كل من "العاصمة الإدارية الجديدة، بمنطقة العين السخنة، وكذلك بمدينة العلمين، ومدينة السادس من أكتوبر، ومدينة الإسكندرية" مما سيؤدى إلى ربط العديد من الجهات المصرية، كما يتم إقامة "منطقة للمال والأعمال" في "العاصمة الإدارية الجديدة" ، تشمل العديد من الأبراج التي تم تخطيطها على أعلى مستوى تضم "حي دبلوماسي" لإقامة البعثات الدولية الدبلوماسية، كما سيتم إقامة "شبكات أنفاق للبنية الأساسية" ، حيث تقام أنفاق البنية الأساسية على استيعاب مواسير البنية الأساسية بداخلها، كما تم إنشاء أعلى برج في قارة إفريقيا حيث أعلنت شركة "سي إس سي إي سي" الصينية، عن تنفيذ أكبر ناطحة سحاب في إفريقيا بارتفاع ٣٤٥ مترا ، لكي تتوسط حي المال والأعمال الذي يضم إلى جانب البرج العملاق ١٢ مجمعاً تجارياً، وخمسة مباني سكنية وفندقين.

إن العاصمة الإدارية الجديدة ستصبح رمزاً فريداً من المدن الذكية فى القارة الأفريقية، وقد أعلنت شركة ألستوم الفرنسية كبري شركات صناعة القطارات والترام والمترو فى العالم أنها مهتمة بتنفيذ مشروعات خطوط المترو والترام فى العاصمة الإدارية الجديدة بجانب إحلال وتجديد خط الترام بمدينة الاسكندرية وذلك بعد طرحهما من قبل الحكومة المصرية، ويمثل

الترام وسيلة مواصلات سهلة وميسرة، حيث إنه يخدم محطات وخطوطاً محددة تم تخطيطها ليخفف التكدسات المعتادة على بعض الطرق المزدحمة، ويضمن خدمة نقل عالية الكفاءة، نظراً لأنه له موعد مقرر، ويوفر الراحة أثناء الرحلة، ويغطى نطاقاً كبيراً داخل المدينة، ويحتل مساحة صغيرة على السطح، حيث تقل حجم وحدة الترام نحو ٤٠٪ مقارنة بنظام النقل التقليدى، والترام هو النموذج الأمثل للنقل فى المدن الحديثة والمزدحمة، حيث إنه يرشد استهلاك الطاقة، ويتمتع بعمر افتراضى طويل (متوسط ٣٠ سنة دون الحاجة للتجديد أو الإحلال)، ويقبل المزيد من العربات الإضافية حسب عدد الركاب عند الذروة.

وقد تأسست شركة مساهمة لإدارة مشروع العاصمة الإدارية الجديدة برأسمال يقدر بـ ٦ مليارات جنيه يشارك في أسهمها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية وجهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة. وتتولى الشركة تخطيط وإنشاء وتنمية المشروعات بالعاصمة الإدارية الجديدة. ويتكون مجلس إدارتها من ١٣ عضواً، منهم ٣ أعضاء ممثلين عن هيئة المجتمعات العمرانية و٦ أعضاء من ذوي الخبرة، و٤ أعضاء ممثلين عن القوات المسلحة.

(٢):مدينة العلمين الجديدة:

تعد مدينة العلمين الجديدة أول مدينة مليونية فى الساحل الشمالي داخل الحدود الإدارية لمحافظة مرسى مطروح بطول ٤٨ كم من الطريق الدولي (إسكندرية/مطروح)، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وجنوبا خط كنتور ٢٠٠، وقدتم وضع حجر أساس المدينة في يوم ١ مارس ٢٠١٨م، وتبلغ المساحة الإجمالية للمدينة ٤٩ ألف فدان بعمق أكثر من ٦٠ كم جنوب الشريط الساحلى، ومخطط للمدينة أن تستوعب أكثر من ٢ مليون نسمة ،وقد تم تخصيص مبلغ ٣ مليارات جنيه لتنفيذ المرحلة الأولى من محطة تحلية مياه الشرب بطاقة ١٠٠ ألف م٣/يوم، وتطوير الطريق الساحلي

(إسكندرية/مطروح) من الكم ٩٣ حتي تقاطعه مع طريق وادي النطرون/العلمين بقيمة ٣٢٠ مليون جنيه، وتنفيذ وصلة جنوب مارينا بطول ١٠كم، ونهو أعمال الطرق الرئيسية والبحيرات الشاطئية، وتطوير مدينة العلمين القائمة وتضمينها ضمن المخطط العام . والمرحلة الأولى من عدد (١٥) برج من الأبراج الشاطئية، والمرحلة الأولي من المدينة التراثية، والمرحلة الأولى من جامعة العلمين للعلوم والتكنولوجيا، والأكاديمية البحرية للعلوم والتكنولوجيا، و تنفيذ عدد (٤) كوبري مشاه وكباري البوغاز، وعدد (٤٠) عمارة إسكان متميز بمنطقة الداون تاون، وأعمال حماية الشواطئ، وتنفيذ الممشي السياحي على الكورنيش بطول ١٤ كم.

خريطة (١٥) مدينة العلمين الجديدة:

وتعتبر مدينة العلمين أول مدينة "صديقة للبيئة" من "طراز الجيل الرابع"، أحد أهم مخرجات مشروع تخطيط وتنمية الساحل الشمالي الغربى، الذى يهدف إلى استيعاب ما يقرب من مليون مواطن، بهدف تخفيف الضغط على المحافظات المكتظة بالسكان . ومن المقرر أن تكون مدينة متوافقة بيئياً، توفر مستويات مرتفعة من جودة الحياة، وتطبق أفضل الممارسات البيئية، وتساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية، مع توفير فرص العمل وتحقيق جودة الحياة لسكانها، وتمثل نموذجاً جديداً للمدن الساحلية المصرية التى تحقق

تنمية متكاملة وتوفر أساساً إقتصادياً متنوعاً (سياحة، زراعة، صناعة، تجارة، بحث علمى).

وتلاصق مدينة العلمين الجديدة مدينة العلمين القائمة حالياً، وتمتد حتى حدود قرية "سيدى عبدالرحمن" غرباً، وحتى امتداد "ترعة الحمام جنوباً،

وتنقسم مدينة العلمين الجديدة إلى قطعتين رئيسيتين؛ الأولى مساحتها نحو ٧ آلاف فدان، وتسمى القطعة الشاطئية، وهى محصورة بين الطريق الدولى "مطروح - الإسكندرية"، وشاطئ البحر المتوسط، وحدودها قرية "مارينا" شرقاً، وحتى ميناء "الحمراء" فى "سيدى عبدالرحمن" غرباً، أما القطعة الجنوبية فتقع إلى الجنوب من الطريق الدولى، وتبلغ مساحتها نحو ٤١ ألف فدان، لتكون بذلك عاصمة للساحل الشمالي.

ومن المقرح أن تحتوى المدينة على نحو ٢٥ ألف غرفة فندقية، وللمدينة واجهة متميزة على البحر المتوسط تمتد لمسافة أكثر من ١٤ كم تعادل كورنيش الإسكندرية. يوجد ٤ مراحل لتنمية المدينة (الأولى بمساحة ١٤٣٠٠ فدان – الثانية بمساحة ١٤٠٠٠ ألف فدان – الثالثة بمساحة ٩٩٠٠ فدان – الرابعة بمساحة ١٠٧٠٠ فدان)، ويبلغ عدد السكان بالمرحلة الأولى ٤٠٠٠٠٠ ألف نسمة.

و يوجد بها مقر صيفي لـ"إدارة الدولة"، حيث تم بناء منشآت مصممة لاستضافة بعض الاجتماعات الرئاسية، ورئاسة الحكومة، ووفقا للمخطط ستصبح مدينة العلمين الجديدة مقرًا صيفيًا للرئاسة والحكومة المصرية؛ حيث تم إنشاء مقرات رئاسية وأخرى لرئاسة مجلس الوزراء.

بالإضافة إلى ما يتضمنه مخطط المدينة من سلسلة فنادق على أحدث التصميمات، وأبراج سكنية شاهقة، ترتفع إلى أكثر من ٣٨ طابقاً، وتشمل المرحلة الأولى إقامة المناطق السياحية والحضرية والأثرية والتاريخية، ومن

أهم تقسيماتها المنطقة الشاطئية، وإنشاء شاطئ عام، ومنطقة ألعاب، وعدد من الكباري، بتكلفة ١٠٠ مليون جنيه، ومجموعة من الفنادق العالمية، ومد لشبكات المياه والصرف الصحى بالمدينة، بالإضافة إلى شبكات أخرى لتصريف مياه الأمطار، وشبكات للرى وللكهرباء، بتكلفة مليار و٣٠ مليون جنيه.

وتشمل المدينة إقامة ٣ مشروعات كبرى بها، عبارة عن إنشاء المنطقة السياحية، ومنطقة جنوب الطريق الساحلى بالسكة الحديد، والقطاع الحضرى، وذلك بإجمالى مساحة ١٢ ألف فدان، ويشمل القطاع السياحى إنشاء ١٥ ألف غرفة سياحية، ومنتجعاً صحياً، ومسجداً، بينما تشمل منطقة "الداون تاون" إنشاء ١٢ عمارة و٨ أبراج سكنية، كما يشمل مشروع "إسكان مصر" إنشاء ٥ آلاف وحدة سكنية، وتم الانتهاء من الأعمال الخرسانية لعدد ٢٠٠٠ وحدة، وتبلغ مساحة القطاع السياحى ٣٠٠٠ فدان، كما سيتم إنشاء منطقة تاريخية وثقافية، تضم مكتبة عامة تماثل مكتبة الإسكندرية.

ويلقى الجانب الثقافى اهتماماً كبيراً فى مدينة العلمين الجديدة ،حيث تم وضع مخطط تفصيلي كامل لإنشاء مكتبة العلمين توأم مكتبة الإسكندرية، ودار أوبرا ومسرحًا ومراكز تراث ومتحفًا وورش إبداع. ويعطي انشاء المكتبة بالعلمين طابعا ثقافيا وحضاريا وتاريخيا للمدينة الجديدة خاصة بما تزخر به من مقومات تاريخية، حيث كانت مسرحا للحرب العالمية الثانية وبها مقابر العلمين، وبها من المقومات التاريخية لتكون مركزا جديدا للثقافة بمصر، هذا الفكر الراقي والبناء المستقبلي سيجعل مدينة العلمين مدينة متكاملة تمتلك جميع الخدمات ونموذج للمدن الحديثة. فمدينة العلمين الجديدة ستعيد الثقل والتوازن للمنطقة بأكملها وستكون منطقة جذب لكافة الفئات، حيث تعد مجتمعاً متكاملاً يقوم على فكرة الاستمرارية، وستعمل على تنمية المنطقة من الكيلو ٩٠ حتى الكيلو ١٣٠.

(٣): مدينة الجلالة الجديدة:

جبل الجلالة أحد سلاسل جبال البحر الأحمر، شرق مصر، يبدأ عند العين السخنة في أقصى شمالها ويمتد جنوبا، وينقسم الجلالة إلى الجلالة البحرية شمالا والجلالة القبلية جنوبا، يفصلهما وادي عربة ويرتفع جبل الجلالة البحرية نحو ١٢٠٠ متراً.

يعتبر مشروع جبل الجلالة من أضخم المشروعات المصرية التنموية التي تشرف على تنفيذها الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، ويهدف إلى خلق مجتمع تنموى حضاري جديد يتضمن كافة الخدمات السكنية / التجارية / التعليمية والسياحية للمنطقة التي تتمتع بطبيعة خلابة ذات طابع سياحي فريد من حيث الطبيعة الجبلية والساحلية، وتوفير أكثر من ١٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في كافة المجالات .

يتضمن المشروع : مدينة الجلالة ، ومنتجع الجلالة العين السخنة الذى يطل على خليج السويس ، وجامعة الجلالة ، وأخيراً طريق السخنة - الزعفرانة الذى يشق جبل الجلالة ليكن بذلك مشروع متكامل وتنموى يحمل قيمة ثرية مستوحاه من منطقة الجلالة التى يعرف عنها التمييز الجغرافى و الطبيعة الخلابة.

خريطة (١٦) المخطط العام لمشروع الجلالة الجديدة:

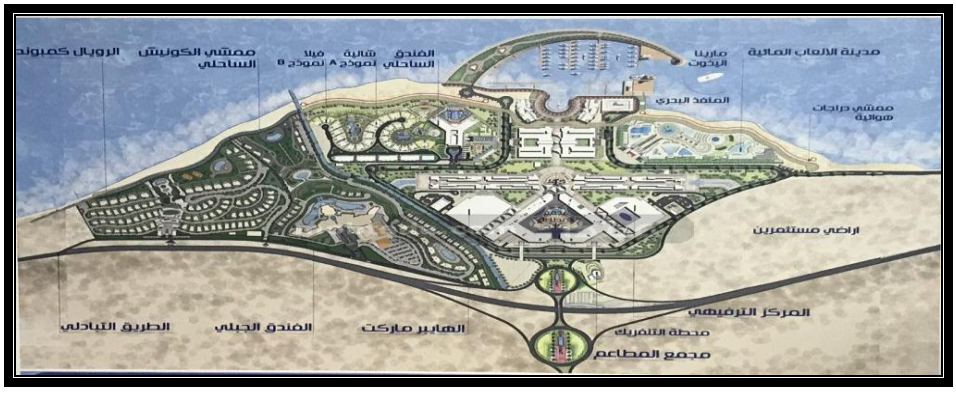

- **طريق هضبة الجلالة الرئيسي:**

يتكون مشروع هضبة الجلالة البحرية من الطريق الرئيسى الذي يربط ما بين منطقة وادي حجول على طريق القاهرة العين السخنة ويبدأ الطريق فى التصاعد حتى قمة الهضبة بارتفاع ٧٧٠ متراً ويربط مع طريق بنى سويف الزعفرانة الجديد.

وطريق هضبة الجلالة الرئيسي يبلغ طوله ٨٢ كم وسرعته ١٢٠ كم فى الساعة صُمّمَ الطريق ليكون باتجاهين بعدد ٣ حارات مرورية بكل اتجاه مؤمنة ضد أخطار الحوادث بأعمال لوجيستية وتخطيط وارشادات ولوحات داخلية وهو مؤمن أيضا ضد أخطار السيول . ويعتبر طريق الجلالة من أصعب مهام الإنشاءات الهندسية، وذلك لوعورة المنطقة الجبلية ذات الكتل الصخرية الضخمة التي يقام عليها المشروع، مما أستلزم إتمامة القيام بأعمال نسف وتدمير ارتفاعات كبيرة تصل إلى ٢٣٠ متراً، ما يعادل بناية ٧٠ أو ٨٠ دوراً، لقطع الطريق من خلال معدات خاصة تم زرعها وسط الجبال. ويبدأ الطريق من منطقة جنوب بورسعيد حتى الكيلو ٩٢ طريق إسماعيلية الصحراوي ويقطع طريق السويس والعين السخنة في منطقة وادي حجول، ويتجه جنوبًا حتى يصل إلى الكيلو ١٠ في محافظة بنى سويف عند طريق بنى سويف – الزعفرانة. ويستكمل الطريق من جهة الجنوب حتى يصل إلى غرب الغردقة وغرب سفاجا ثم "أبو رماد" وحلايب وشلاتين حتى منطقة "بيرفوركيت" على الحدود الدولية مع السودان على خط عرض ٢٢.

- **مدينة الجلالة مدينة عالمية متكاملة:**

أقيمت مدينة الجلالة على مساحة ١٧ ألف فدان أعلى هضبة جبل الجلالة، وتعد من أكبر المشروعات التنموية المصرية، حيث أنها ستكون من أكثر المناطق جذباً للسياحة الداخلية والخارجية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع

مستوى المدينة عن سطح البحر مما يُعطيها ميزة مُناخية تتمثل في انخفاض درجة الحرارة ١٠ درجات مقارنة بالمناطق المجاورة لها، فضلاً عن تمتعها بالشواطىء الساحرة، وبالفعل فقد اجتذبت مدينة الجلالة استثمارات تتجاوز قيمتها نحو ١٠٠ مليون دولار أمريكي، وقسمت الخريطة الاستثمارية التي أطلقتها وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، مدينة الجلالة إلى ٣ قطاعات: أ، ب، ج، على أن يقام القطاع (أ) على ٥٥٥٠ فدانا، و٢٠٥٠ فدانا للقطاع (ب) و٦٩٠٠ فدان للقطاع (ج.(تم التخطيط لمدينة الجلالة العالمية بحيث تضم منتجعا سياحيا ومشفى سياحياً كما تم عمل كورنيش عام بعيدًا عن المنتجعات السياحية ليستمتع المصريون بالبحر، وتشمل المدينة عمارات سكنية متميزة وأخرى متوسطة لمحدودى الدخل وكذلك جامعة. كما تضم المدينة مجموعة من المدارس وعمارات للعاملين بالمشروع - سواء فى قمة أو أسفل الجبل - وسكناً متميزاً ومحلات تجارية وحياً للمال والأعمال، وكل ما تحتاجه المدينة العالمية من وسائل الترفيه والإعاشة، وتشمل مدينة لليخوت ومحلات تجارية وسلسلة مطاعم ومنطقة ملاهى مائية جاهزة بألعابها.

- **منتجع الجلالة السياحي:**

يقام منتجع الجلالة السياحي علي شاطئ خليج السويس بمنطقة "رأس أبو الدرج" علي مساحة ١٠٠٠ فدان. ويطل مباشرة على البحر، ويضم المنتجع فندقين أحدهم جبلي وآخر ساحلي، الجبلي يضم ٣٠٠ غرفة و٤٠ شاليه، بينما الساحلي يضم ٣٠٠ غرفة و٦٠ شاليه، إلى جانب غرف وأجنحة مختلفة المستويات ومول تجاري ذكي علي مساحة ١٠ أفدنة، يضم العشرات من المحلات التجارية ، وهايبر ماركت كبير لخدمة المناطق، ومناطق مطاعم وكافيهات عالمية، وسيتم ربطه بطريق طوله ١٧ كيلو متراً وتليفريك صممته وتشرف عليه شركة فرنسية بطول ٦ كيلو متراً، وتم تنفيذه عن طريق شركة مصرية، بالإضافة إلى مدينة ألعاب مائية.

ويضم منتجع الجلالة مارينا لليخوت والعائمات، تنفذها كبرى الشركات العالمية تتسع لاستقبال ٢٣٩ يختا، مجهزة تجهيزا كاملا لاستقبال اليخوت الدولية ، ويبلغ عمق المارينا ٥٥ مترا بشكل يساعدها على استقبال أكبر وأضخم اليخوت على مستوى العالم، كما يوجد بالمارينا مركز تجارى عالمى، ومبانٍ للخدمات ومحلات، ومركز ترفيهى يضم ٨ دور سينما، وصالة عالمية للتزحلق على الجليد، وصالة لألعاب الفيديو، ومجمع ألعاب، كما يتضمن أيضا ساحة للاحتفالات، ونافورة كبيرة . وممشى دراجات هوائية والمنفذ البحري وممشى الكورنيش الساحلى والرويال كمبوند والطريق التبادلى ومجمع المطاعم بسعة ١٧٢ مطعماً .

- **جامعة الجلالة :**

تضم الجامعة ١٣ كلية في تخصصات "الهندسة، الإدارة والسياسات العامة، والبايوتكنولوجي والصناعات الدوائية، والعلوم، والغذاء والصناعات الغذائية، والفنون، والعلوم الإنسانية والاجتماع، والإعلام، والطب البشري، وطب الأسنان، والعلاج الطبيعي، والتمريض، والعلوم الطبية المساعدة"، وتستوعب الجامعة ١٢ ألف و٧٩٠ طالباً في مراحلها الثلاث، مع وجود أكاديمية للعلوم بهضبة الجلالة، ويقع مقرها على مساحة ١٢ فدانًا وتستوعب الأكاديمية ٥٠٤٠ طالبًا، وتضم تخصصات (القانون والتحكيم الدولي، ودراسة التجارة الدولية وآلياتها، وإدارة الكوارث والأزمات، والنانو تكنولوجي، والبيوتكنولوجي، ومجال الطاقة المتجددة والذرية، وعلوم الصناعات البتروكيميائية، وعلوم البحار، وتصل تكلفة إنشاء جامعة الجلالة إلى ٦ مليارات جنيه، وسيتم افتتاحها فى سبتمبر عام ٢٠١٩ .

- **المنطقة الصناعية الجديدة بالجلالة :**

تقام المنطقة الصناعية الجديدة بالجلالة على جانب الطريق، وتشمل إنشاء مصنع كبير للأسمدة الفوسفاتية ومشتقاتها، بطاقة إنتاجية تصل إلى مليون طن في العام وهو من تخطيط وتصميم " جهاز مشروعات الخدمة الوطنية " التابع للقوات المسلحة ، وسيكون له موقع مميز ونفق تحت الطريق الرئيسى لخدمة حركة النقل وعملية الإنتاج، بالإضافة إلى تصميم المصنع بتقنيات حديثة تقلل من استهلاك الغاز، كما تم التنسيق مع وزارة الكهرباء على توفير الطاقة اللازمة لتشغيل هذا المشروع العملاق من خلال تطوير محطة كهرباء "عتاقة". كما تم تطوير وتعظيم الإستفادة من منطقة " المحاجر " التي يوجد بها جميع أنواع المواد الخام الحجرية الهامة ، فطريق الجلالة بالكامل يوجد عليه مجموعة جبال الرخام التى تنتج " رخام الجلالة " المشهور عالميا ويتم تصديره ، كما يوجد بالمنطقة خام "الكولينا" الذي يدخل في صناعات الأسمنت والطفلة ورمل الزجاج . فضلا عن افتتاح أكبر مشروع للأسمنت فى مصر «مصنع أسمنت العريش»، بطاقة إنتاجية ٦.٩ ملايين طن سنويًا، وتم تنفيذ مصنع الرخام بالجفجافة «٤ خطوط»، لإنتاج الرخام .

يتضمن مشروع الجلالة إنشاء محطة تحلية مياه البحر بطاقة ١٥٠ ألف متر مكعب لخدمة المنتجع السياحي وهى محطة (التليمة)، علي مساحة ٦٠ ألف متر مربع وفق أعلي المعايير العالمية واشتراطات وزارة الصحة المصرية، وقامت القوات المسلحة من خلال الهيئة الهندسية بإنشائها ، وهى تتكون من :عدد ٤ خزانات عملاقة سعة كل خزان ما يقرب من ١٥ الف متر مكعب و٣ خطوط مآخذ مياه من البحر علي بعد ٣٥٠ متراً من البحر بأقصي درجات الأمان البيئي مع عدم المساس بالشواطئ والاحياء المائية والشعب المرجانية بالمنطقة، ويوجد مبني للتحكم الالكتروني بالمحطة يمكنه السيطرة الكاملة عليها وفصل أيا من أجهزتها عن العمل فى حالات الطوارئ. كما يوجد مبني الرفع لأعلي وبه أربعة روافع مياه عملاقة تستطيع ضخ ١٠٠ الف

متر مكعب لكل رافعة بالإضافة لرافع استراتيجي احتياطي يستطيع رفع المياه لمدينة ومنتجع الجلالة على ارتفاع ٧٠٠ متراً عن سطح البحر. ومبني الفلاتر ووحدة فصل الأملاح وبه ٢٤ جهاز فلتر لتنقية المياه من الشوائب وغبار الملح وتصل إليه المياه عن طريق الدفع النفقي من خلال مواسير خرسانية تعبر طريق السويس -الزعفرانه ومبطنة بمادة GRBبهدف وصول مستوي الأملاح من ٤٥ مليون جزء فى المليون إلى ٢٥٠ جزء فى المليون وهي النسبة العالمية للمياه النقية التي يمكن شربها بكل أمان.

وعلى جانب أخر تم إنشاء ٣ محطات معالجة لمياه الصرف الصحى فى هضبة الجلالة وتصلح هذه المياه بعد المعالجة للزراعة، وتم انشاء محطة كهرباء ذاتية للمشروع من خلال خط مستقل للمدينة والمنتجع السياحى.

(٤): مدينةسلام مصر شرق بور سعيد:

تعد المدينة الساحلية الجديدة الأولى شرق قناة السويس لتخدم أغراض تنمية منطقة قناة السويس بحيث تستهدف إستيعاب أكثر من نصف مليون نسمة مع اكتمال نموها وتستهدف الحكومة تطوير المرحلة الأولى للمدينة بمسطح يتجاوز ٣٠٠٠ فدان على الأقل حتى ٢٠١٨.

خريطة (١٧) مدينة سلام مصر شرق بور سعيد:

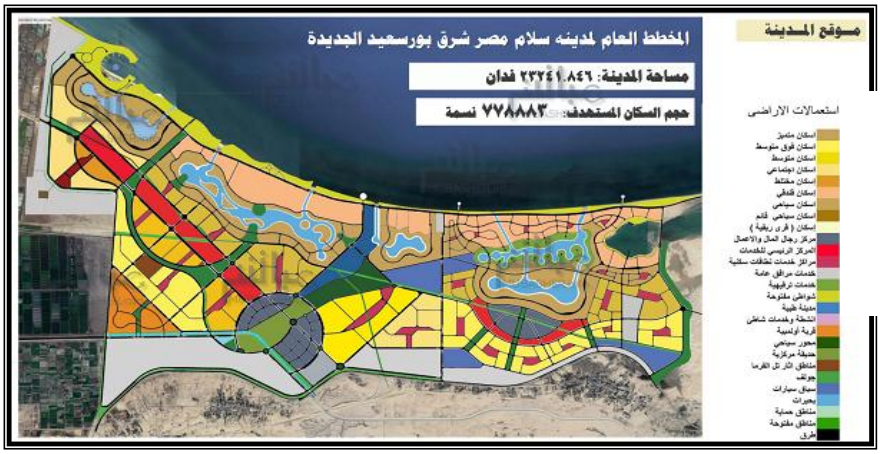

تقع بورسعيد الجديدة بمنطقة شرق بورسعيد على حدود محافظة شمال سيناء، بطول ٣٥ كيلو على البحر المتوسط، ويحدها غربا مشروع تنمية منطقة قناة السويس ومدينة بورسعيد، ويقع جنوب المدينة نطاق زراعي بمساحة ٥٠ ألف فدان وتمر بها ترعة السلام. وتم تخطيطها على أسس التنمية المستدامة والطاقة النظيفة، لاستيعاب حوالي مليون نسمة لتخفيف الضغط على محافظة بورسعيد، وستكون حلقة وصل بين الإقليمين الشرقي والغربي لقناة السويس عن طريق ربطها بشبكة طرق وأنفاق قناة السويس وجار التخطيط لخط مترو، وتوفر المدينة ١٨٥ ألف فرصة عمل دائمة ومخطط لها أن تكون مدينة سياحية عالمية لتنافس نظيراتها في المنطقة، وتتكون المدينة من فنادق عالمية وجزر صناعية ، مدينة للموضة Fashion city ، جامعة وإسكان سياحي ومناطق خضراء وشاطئ مفتوح ، ديزني لاند ومناطق ترفيهيه ويونيفرسال استوديوز، مدينه طبية ومارينا يخوت ومهابط هيليكوبتر، وأكبر محطة تحلية لمياه البحر بافريقيا – منتجعات سياحية – مركز رجال أعمال – مركز أبحاث دولي – مركز مؤتمرات ومعارض دولية – مدينة أوليمبية – فندق ونادي جولف – مارينا يخوت دولية – حلبة سباق سيارات فورميلا. وستشهد المدينة تشييد مشروعات قومية وسياحية واقتصادية لتصبح مدينة سياحية وعالمية

(٥): مدينة غرب قنا الجديدة

مشروع تجمع مدينة غرب قنا هو أحدى المشروعات القديمة التي أعادت الدولة العمل بها منذ مطلع عام ٢٠١٩، ويعد أول «مدينة ذكية» من مدن الجيل الرابع في صعيد مصر التي تراعي الاشتراطات الصحية والبيئية، والتي جرى تنفيذها داخل محافظات الصعيد، وقد صدر لها قرار تخصيص رقم (٤٠) من قبل الرئيس السيسي في ٢٠١٧، تقام على مساحة ٨٩٧١ فدانًا، لتستوعب ٥٥٠ ألف نسمة من أهالي مدينة قنا، حيث تقع المدينة على الطريق الصحراوي

الغربي (قنا - نجع حمادي) حتى قرية الترامسة بمسافة ٨ كيلو مترات. وتتميز المدينة بموقع استراتيجي مهم يقع على شبكة طرق إقليمية، منها والمتمثلة في الطريق الصحراوى الغربى قنا – القاهرة ، والطريق الصحراوى الغربى قنا الأقصر أسوان، ومحور نقادة – قوص، فضلا عن قربها من مدينة قنا الأم بنحو ٥ كم.

خريطة (١٨) استخدامات الارض بمدينة غرب قنا الجديدة

لقد شهدت مدينة غرب قنا الجديدة، إطلاق التيار الكهربائي لمحطة محولات الكهرباء الخاصة بالمدينة جهد ٢٢/٦٦ ك.ف لصبح من أوائل مدن الجيل الرابع التى تم إطلاق التيار الكهربائي بها، وجرى كمرحلة أولى تنفيذ البنية الأساسية بوتيرة سريعة لشبكات «صرف - مياه - ري - طرق - كهرباء» للمرحلة الأولى بمساحة ١١٠٠ فدان، إضافة إلى محطة مياه بطاقة إنتاجية ٢٥ ألف لتر في الثانية، بتكلفة إجمالية مليارا و١٠٠ مليون جنيه كما تم تنفيذ عشرات العمائر السكنية بها ، والانتهاء من تنفيذ ٧٢٠ وحدة سكنية (٣٠ عمارة) بمشروع الإسكان الاجتماعي الجديدة بقيمة إجمالية نحو ١٥٠ مليون جنيه، وجار تنفيذ ٢٥٤٤ وحدة سكنية (١٠٦ عمارات) بمبادرة رئيس الجمهورية، سكن كل المصريين، بقيمة نحو ٦١٠ ملايين جنيه.

(٦): مدينة ناصر بغرب أسيوط:

تعتبر مدينة "ناصر" بمنطقة هضبة أسيوط الغربية، من بين التجمعات العمرانية الجديدة بغرب النيل بصعيد مصر، والتي أولى الرئيس السيسي توجيهاته بسرعة الانتهاء منها وطرحها للتنفيذ باعتبارها مدينة تساهم في حل مشاكل الإسكان والبطالة بمحافظة أسيوط فضلا عن جذب مزيد من الاستثمارات الجديدة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في محافظات الصعيد، وقد أطلق الرئيس عليها "مدينة ناصر تخليدًا لذكرى الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ابن محافظة أسيوط.

خريطة(١٩) موقع التجمع العمرانى الجديد مدينة ناصر بغرب أسيوط

تقام مدينة ناصر، على ارتفاع ١٧٠ مترًا عن مستوى سطح الأرض وعلى بعد ٢٥ كيلو مترًا غرب نهر النيل بمدينة أسيوط، وتبعد حوالي ٢٨ كيلو مترًا عن مدينة أسيوط الجديدة ويؤدي إلى مدينة ناصر طريقان هما : الطريق الدائري المؤدي إلى مطار أسيوط الدولي، وطريق آخر يخترق هضبة أسيوط الغربية جاري تجهيزه بطول ٢٢ كيلو مترًا ، يعتبر طريقًا تنمويًا أكثر منه

محور نقل ، ويطلق عليه "طرق حاملات العمران"، سيسهم فى إحداث تنمية حقيقية "عمرانية، زراعية،اقتصادية، سياحية" على أرض المحافظة.ويوفير مسافة حوالى ١٥ كيلومترًا للوصول من مدينة أسيوط إلى مطار أسيوط الدولى، إذ يربط بين شبكة طرق إقليمية هى الطريق الغربى "القاهرة - سوهاج" - "القاهرة - الخارجة" والطريق الزراعى والطريق الصحراوى الشرقى و"طريق أسيوط - البحر الأحمر وطريق الجيش"، الأمر الذى يسهم فى زيادة التبادل التجارى بين المحافظات وجذب استثمارات جديدة للمحافظة.

خريطة(٢٠) المخطط العام لمدينة غرب أسيوط

بدأ المشروع قبل عام ٢٠١٠ كمقترح تنفيذى للحد من الزحام والكثافة السكانية بمدينة أسيوط واستغلال أصحاب العقارات فى رفع أسعار الشقق السكنية والأراضى وبدأ اختيار الموقع بدءا من الطريق "الصحراوي الغربي"، ويمتد حتى"الطريق الدائرى لأسيوط و كوبرى الواسطى" بطول ٢٢ كم.

تم اعتماد المخطط الاستراتيجي العام لمدينة ناصر "غرب أسيوط" بعد موافقة الرئيس عبد الفتاح السيسي على تخصيص مساحة ٦،٦ آلاف فدان من مساحة الأرض المملوكة للدولة أعلى منطقة الهضبة الغربية لإقامة تجمع

عمراني جديد، تبلغ مساحته١٠ أضعاف مدينة أسيوط الحالية، بتكلفة تزيد ٣٠٠ مليون جنيه، يحتوي على ثلاثة مناطق رئيسية، هي: **المنطقة الأولى:** بطول ١٢ كم تبدأ من"طريق المطار"، وهي أرض شديدة الوعورة، لها طبيعة صحراوية بدأ التنفيذ فيها.**المنطقة الثانية**، المنطقة الاستكمالية، وهى منطقة بطول ٦ كم، تسير مع الوادي إلى بداية مصرف السيل بقرية درنكة، **المنطقة الثالثة**، وهى بطول ٤ كم من"بداية النزول من الهضبة"،وبذلك يكون المشروع بامتداد جانبي الطريق على طول ٢٢ كيلو مترًا، والطريق عبارة عن ٤ حارات بعرض مرورى واحد وتجهيزات مرورية كاملة لتأمين الطريق. وسيتم تقسيم التجمعات الـ٣ إلى مناطق إسكان شباب، ومناطق رجال الأعمال ومشروعات الإسكان الاجتماعى لمحدودى الدخل ومناطق للاستثمار وسيتم تجهيزها بكافة الخدمات ومشاريع البنية التحتية.

تشمل المرحلة الأولى من مدينة "ناصر" بأسيوط على إنشاء أول تجمع عمرانى بجنوب طريق المحور، الحي الأول والثاني بمسطح حوالي ١٦٠٠ فدان، ويتضمن ٢٧ ألف وحدة سكنية و٦٦٨٠ وحدة إسكان اجتماعي، و٧١٦٠ وحدة إسكان متوسط ، كما تم تخصيص ٦٨٥ قطعة أرض سكنية متميزة بمدينة ناصر بمنطقة الهضبة الغربية بمساحات تتراوح بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ متر، لإقامة (فيلات، عمارات) من خلال قرعة علنية. كما سيتم إنشاء التجمعين الآخرين مستقبلًا.

● : نمادج من الجيل الخامس من المجتمعات الحضرية المستحدثة:

(١): مدينة ابو قيرالجديدة .. أول مدن الجيل الخامس في البحر بالإسكندرية:

تعتبر مدينة أبو قير الجديدة أولى مدن الجيل الخامس التي تم البدء في تشييدها في مصر عامة والإسكندرية على وجه الخصوص، وهى أول مدينة مصرية يتم بناؤها بالكامل داخل جزيرة صناعية في البحر الأبيض المتوسط في

الاتجاه الشرقي لمدينة الإسكندرية، مجاورةً بذلك مدينتي أبوقير والمعمورة، بهدف أن تصبح مدينة استثمارية وتجارية.

ولن تقتصر منشأت مدينة ابو قير الجديدة على المنشآت السكنية والخدمية الساحلية فحسب، بل ستكون أيضًا موطنًا لأكبر ميناء بحري، وامتدادًا للموانئ المصرية على طول السواحل،إلى جانب إدراج مختلف المرافق والمراكز الخدمية المتطورة، وستشهد المدينة الجديدة تنفيذ أبراج شاهقة ومنطقة مفتوحة على غرار مدن العلمين الجديدة والمنصورة الجديدة.

وفيما يخص المساحة، تتكون المدينة الجديدة على مساحة ألف وأربعمائة فدان بعد ردم مساحتها داخل المياه، وتضم أبراجا ضخمة ومجموعة كبيرة من الفيلات لتكون قوة اقتصادية جديدة تدعم حركة النقل البحري في مصر.وستكون المدينة الجديدة مرتبطة بميناء أي الإسكندرية والدخيلة مما يساهم في دفع حركة التجارة البحرية.

تخطط الحكومة المصرية في تنفيذ وإعداد أكبر شاطئ على سواحل مدينة الإسكندرية الشرقية على مساحة ٣٨٥ فدان، وإنشاء حاجز صد الأمواج بطول ٩ كم، بجانب بناء ميناء أبو قير الجديد على مساحة ٩٨٥ فدان، كما سيتم تجهيز ممر الميناء الملاحي لاستقبال السفن، خريطة طريق ميناء أبو قير الجديد.

هذا ويشتمل مخطط المدينة، على إدراج مختلف المرافق والمراكز الخدمية المتطورة، التي من شأنها إظهار المفهوم التكنولوجي الحديث لمدينة أبو قير الجديدة، مثل المولات والمطاعم والمستشفيات وفنادق فاخرة وأبراج سكنية ومناطق سياحية

وفيما يخص الاستثمارات والانشاءات؛ هناك مشروعات البنية التحتية لمدينة وميناء ابو قير الجديد باستثمارات تصل لنحو تسعة عشر مليار جنيه على مساحة ٥ ملايين متر، مساحة المدينة وأربع شركات مقاولات مصرية تشارك في التنفيذ ومكاتب تصميمات هندسية أمريكية

خريطة(٢١) مخطط مدينة أبو قير الجديدة

من المتوقع أن تحدث مدينة أبو قير الجديدة ضجة عالمية فور البدء في ظهور معالم الميناء الجديد، إذ يعد فرصة استثمارية إقليمية، بالإضافة إلى تميز هذا المشروع بكونه من أوائل المنشآت المصرية التي يتم تشييدها داخل مياه البحر المتوسط

◆◆◆

الفصل السادس

المجتمعات المصرية الريفية المستحدثة:

تمهيد:

نسعى فى الفصل الراهن الى نقدم وصفا تحليليا وفق منظور سوسيولوجى، للتعريفات التى قيلت بشأن المجتمعات الريفية المستحدثة، مركزين على التطور التاريخى لها وكيفية التخطيط لإقامتها ، ومراحل نشأتها فى مصر، فضلا عن استضاح خصائصها، مع عرض لنماذج تمثيلية لها:

أولاً:تعريف المجتمعات الريفية المستحدثة:

تعرف «**المجتمعات الريفية المستحدثة**» بأنها «مجتمعات مخططة، تنشأ لمواجهة بعض الاحتياجات الملحة في مجالات الإنتاج، والخدمات»،

تكشف عن نوع من التنظيم الاجتماعي المقصود وإعادة تكوين للقوى البشرية والموارد الطبيعية من خلال مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الموجهة خصيصا نحو مجموعة من المواطنين».

وجدير بالذكر أن هذا التعريف ينطبق على «**المجتمعات الريفية المستحدثة**» في جمهورية مصر العربية، حيث أنشئت هذه المجتمعات لمواجهة مشكلة الأزمة السكانية، فكان العنصر البشرى هو الذي يمثل نقطة الانطلاق نحو إنشاء هذه المجتمعات، وتطويرها، فضلا عن أنه يمثل نقطة مرجعية أساسية لقياس نموها وازدهارها أيضا.

وتعريف «**المجتمعات المستحدثة**» على أنها المجتمعات التي يتم إنشاؤها في الأراضي المستصلحة بقصد استغلالها عن طريق جماعات من الناس يستوطنون هذه الأراضي بشروط معينة مع استخدام أفضل الوسائل والخدمات لتدقيق مجتمع متكامل.

يعرف «**مسعد الفاروق**»(٢٠٠٠) «**المجتمعات الريفية المستحدثة**»: بأنها: تلك المجتمعات المرحلية الريفية التي تقوم في أراضى جديدة مستصلحة يحدد اختيارها واختيار سكانها وفقا لأسس وبشروط معينة وكانت هذه الأراضي المقامة عليها هذه المجتمعات أجزاء من المساحات البور الصحراوية ينقسم سكان هذه المجتمعات إلى فئتين: (أ): المنتفعين بالأراضي، (ب): العاملين بالموظفين.

تعرف «**سامية محمد فهمي**» (١٩٨٦) «**المجتمعات المستحدثة**»: مجتمعات محلية مخططة استندت في قيامها على أساس علمي هو التخطيط وقد تكون هذه المجتمعات المستحدثة لمواجهة الزيادة السكانية، وتوسيع الرقعة الزراعية لمواجهة هذه الزيادة.

يعرف «**مصطفى مطر**» (١٩٧٥) «**المجتمعات المستحدثة**»: بأنها مجتمعات تصمم وتنشأ لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وعمرانية طبقا لخطة موضوعية وعامة فغالبا ما تلجأ الدولة إلى إنشاء هذه المجتمعات كجزء من خطتها العامة لزيادة رقعتها الزراعية بجوار المناطق الصناعية المستحدثة.

وهناك دراسات تبنت تعريفا «**للمجتمعات الريفية المستحدثة**» على النحو التالي: (هي مجتمعات مخططة، مرحلية ريفية، متكاملة الخدمات، تضم فئتين إحداهما شباب الخريجين المنتفعين والأخرى شباب المزارعين المنتفعين المعدمين، أنشئت للقيام بوظيفة محددة هي مواجهة الزيادة السكانية والبطالة، وتوسيع الرقعة الزراعية، وهى تعكس في ملامحها أسلوب التغيير الاجتماعي المخطط).

إما «**على فهمي**» (١٩٧٥) يعرف «**المجتمعات المستحدثة**»: بأنها تلك المجتمعات المخططة وبمعنى آخر فهي نوع من التنظيم الاجتماعي وإعادة صياغة القوى البشرية والموارد المجتمعية من المواطنين تجمعهم رابطة طبيعية أو اجتماعية وتهدف إلى مواجهة الزيادة السكانية بتوسع رقعة الأرض الزراعية وتعتبر هذه المجتمعات اختبارا لأسلوب التغير الاجتماعي المخطط.

ثانيا: التخطيط لإقامة المجتمعات الريفية المستحدثة في مصر ومراحل نشأتها

أقيمت المجتمعات الريفية الجديدة على مستوى الجمهورية من أجل تحقيق هدفين أساسيين، هما :أولا: مواجهة الزيادة السكانية. ثانيا: توسيع الرقعة الزراعية لمواجهة هذه الزيادة. وقد أدى ذلك إلى التفرع فى عدة اتجاهات كان من أعمها:

(١): التوسع الأفقى من أجل زيادة الرقعة الزراعية بالإضافة إلى تكوين مجتمعات جديدة.

(٢): تدعيم الصناعة بعامة والتصنيع الزراعى بخاصة من أجل الوصول إلى الكفاية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة المستوطنين الجدد.

(٣): تنظيم الأوضاع السكانية وضمان عمالة جديدة لتحقيق التوازن بين الزيادة السكانية ومعدلات النمو الاقتصادية والاجتماعية.

هذا وقد يمر التخطيط لاقامة المجتمعات الريفية الجديدة بأربع مراحل رئيسية قبل أن تستقر أوضاعها بصفة شبه نهائية، وهى:

١: **المرحلة الهندسية:** وفيها تمت تسوية التربة وإنشاء مجارى الرى والصرف ومد الطرق وإنشاء القرى والمدن بما يحتويه من المبانى السكنية الإدارية والمرافق العامة المتنوعة.

٢: **المرحلة الزراعية:** وتتضمن إنجاز ثلاث مهام تتمثل فى علاج التربة وتحسين خواصها، والزراعة الاستصلاحية بالمحاصيل المناسبة والزراعة الانتاجية المربحة.

٣: **المرحلة الصناعية والتجارية:** وتتضمن اختيار الصناعات وتخطيط مشروعاتها واختيار العمال وتدريبهم.

٤: **المرحلة الاجتماعية:** وتشمل إعداد نظم تكوين المجتمعات المحلية الجديدة ونظم التوطين والإسكان والإعاشة وتوفير الخدمات العامة.

ويتضح لنا من استعراض المراحل الأربعة المهدة لتكوين المجتمع الجديد أن التخطيط الأساسى لأى مشروع يركز بصورة واضحة على الجوانب المادية والاقتصادية حيث تناولت المراحل الثلاثة الأولى (الأرض) باعتبارها بيئة جغرافية ثم أفردت المرحلة الرابعة للعنصر البشرى أهمية خاصة، إلا أنه من المناسب أن نقول أن عمليات توطين هؤلاء الأفراد فى المجتمعات الجديدة تفترض أنهم قد حققوا تغيرا اجتماعيا يتفق مع سياسة التنمية الشاملة التى تضمنتها مشروعات الاستصلاح كما نلاحظ أن التخطيط الاجتماعى قد راعى عدة أبعاد وهى:

(١): اختيار العناصر البشرية الشابة من منطلق أن الأرض تحتاج إلى قوة بشرية قادرة على العمل والإنتاج وعلى بذل الجهد والطاقة.

(٢): تأجير الأرض المستصلحة أو تمليكها للمنتفعين الجدد.

(٣): إدخال النظم الاجتماعية والاقتصادية التى يتاح للأهالى فرصة المشاركة فيها.

(٤): إدخال نظام التصنيع الزراعى المتكامل تمهيدا لخلق مزيد من فرص العمالة أما الريفيين.

(٥): تحديث الزراعة عن طريق إدخال الميكنة الزراعية لتحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تضمنت خدمات التنمية الشاملة لهذه المجتمعات قسمين متكاملين:

القسم الأول: اقتصادى ويتم عن طريق زيادة الانتاج وتنظيم الاستهلاك بواسطة التنظيمات التعاونية فى إطار العمل على النهوض بالخدمات الزراعية وتربية الحيوانات والدواجن وتصنيع المنتجات الزراعية.

القسم الثانى: اجتماعى يحقق من خلال تنمية الجهود الذاتية عن طريق المنظمات الشعبية واستثمارتها لعمل على تنفيذ مختلف المشروعات اللازمة لهذه المجتمعات ومعاونتها على النهوض بذاتها.

وقد سبقت الإشارة إلى أن عدد قطاعات الاستصلاح قد بلغ عشرة قطاعات رئيسية، أضيف إليها أخيرا قطاع آخر وهو قطاع النوبارية، ويرأس كل قطاع (شركة) مدير مسئول يعاونه عدد من المساعدين يتحدد عددهم طبقا لمساحة القطاع وأسلوب استخدام أراضيه. ويعتبر القطاع بمثابة وحدة انتاجية تختص باستزراع وتنمية مساحة جغرافية تحددها عوامل معينة مثل: طبيعة الأرض، ومشروعات الرى والصرف ويبلغ متوسط مساحة كل قطاع من القطاعات المذكورة حوالى (٧٠) ألف فدان، وهو مقسم إلى مزارع مساحة كل منها حوالى (٥) لاف فدان، وبذلك تكون المزرعة هى الوحدة الأساسية فى

التنمية حيث روعى فى تنظيمها أن يشتمل على عدد من الوظائف اللازمة لقيامها بالعمل المطلوب منها بكفاءة.

وتنقسم المزرعة بدورها إلى قرية رئيسية (القرية المركزية) وعدد آخر منم القرى الفرعية التى يشتمل كل منها على مساكن المنتفعين والعاملين، وعدد من المنشآت العامة فى ميدان التنمية والمرافق والخدمات العامة.

وتنشأ المجتمعات الجديدة فى الأراضى المستصلحة ، فى إطار تخطيط عمرانى يعاونها على النمو بحياتها الاقتصادية والاجتماعية، كما يقوم جهاز الإسكان بإعداد قواعد توزيع المساكن وباستخدام بقية المنشآت صيانتها، ويتولى الاتصال بالوزارات والأجهزة المعنية وتشمل مؤسسات الخدمات العامة كالمدارس: والمستشفيات والوحدات الاجتماعية. كما تنشأ بكل قرية جمعية لتنمية المجتمع تضم المستوطنين الجدد وتدرس احتياجاتهم الاجتماعية وتخطط لتحقيقها وتتابع تنفيذها كما تدعم هذه المجتمعات بالخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

ويتوفر بهذه القرى الأسواق المحلية والمحال التجارية كل ذلك يتم فى إطار أنماط مقننة تتفق والأوضاع السكانية لهذه المجتمعات. وفضلا عن ذلك فإن المجتمعات الجديدة ليست مجرد إسكان منظم، ومرافق متوفرة للخدمات، وإنما تمثل قوى بشرية متفاعلة. وإذا كانت التنمية فى هذه المجتمعات الجديدة تعتمد على ما يتوفر من إمكانات مادية من جهة، وعلى الجهود الذاتية للمواطنين أنفسهم من جهة أخرى، فمن المتوقع أن تكون المجتمعات الجديدة أكثر قدرة على استيعاب الأفكار الجديدة والنمو بها ،، من المجتمعات الريفية التقليدية.

ثالثا: خصائص المجتمعات الريفية المستحدثة:

تتميز المجتمعات الجديدة فى الأراضى المستصلحة بخصائص تجدر الإشارة إليها على النحو التالى:

(١): تعتبر المجتمعات الجديدة مقصودة التكوين، وليست امتدادا طبيعيا للمجتمعات القديمة، وهذا يعنى أن تكوين وتنمية المجتمعات الجديدة اعتمد أساسا على التخطيط الموجه من جهة وعلى التقدم التكنولوجى من جهة أخرى، فهى إذن ذات طابع نوعى خاص يجعلها تختلف عن المجتمعات التقليدية.

(٢): ليست المجتمعات الجديدة مجرد أنماط اخرى للمجتمعات التقليدية تزود بإمكانات مادية جديدة، ولكنها أنماط تتميز باستخدامها لطرق ووسائل وأساليب جديدة للتنمية.

(٣): وهى ليست مجرد مجتمعات يسودها الطابع الزراعى الريفى وإلا أصبحت مجتمعات غير متكاملة فى تكوينها أو فى نموها. ولذلك لابد وأن تنطوى خلال مراحل نموها على المزج بين بعض الخصائص الريفية والحضرية وبالتالى يجب أن نخطط تنمية هذه المجتمعات على هذا الأساس المتكامل.

(٤): يلاحظ أن المجتمعات الجديدة، وأغلبها بعيد عن العمران القديم، معرضة للعزلة الثقافية والاجتماعية، أما للتفاوت الثقافى بين العناصر المستوطنة فيا، أو لعدم نمو نظم اجتماعية متكاملة داخلها أو لتركيز الاهتمام على الانتاج الاقتصادى وحده. لذلك يتطلب الحد من هذه الانعزالية تقريب المسافات الاجتماعية بين المستوطنين الجدد من جهة، ومعاونتهم على الانفتاح على الثقافة الكبرى من جهة أخرى.

(٥): يحتاج تكوين المجتمعات الجديدة ونموها إلى العديد من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية، والإدارية، والتنفيذية خصوصا فى المراحل المبكرة من إنشائها مما إلى المبالغة فى الاهتمام بتنظيم البرامج المختلفة التى تخدم هذه المجتمعات، فيجعل هذه البرامج – مع الوقت غاية فى ذاتها. الأمر الذى يؤدى إلى تصورها على أنها وحدة العمل الاجتماعى التنموى، وإهمال أهداف أخرى أكثر إلحاحا.

(٦): ثمة احتمال قائم بأن تتسرب مشاكل المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الجديدة باعتبار أن مستوطنيها ينتقلون إليها ومعهم رواسب ثقافتهم الأصلية، ولذلك لابد وأن يراعى التخطيط لهذه المجتمعات، الجوانب الوقائية أساسا وإلا تحولت المجتمعات الجديدة إلى صورة متكررة لأوضاع المجتمعات التقليدية.

(٧): تتميز المجتمعات الجديدة بانها ذات طبيعة شابة، فالمستوطنون الجدد –حسب الشروط الموضوعة لاختيارهم - يقع أغلبهم فى فئة الشباب فضلا عن أن نسبة النساء والأطفال فيها عالية، ولذلك يجدر أن تراعى خطط التنمية هذه الطاقات ذات الإمكانات

رابعا: نماذج تمثيلية للمجتمعات الريفية المستحدثة :

(أ) «مشروعات توطين البدو فى جمهورية مصر العربية»:

مشكلة البداوة فى جمهورية مصر العربية تتخذ مظهرا طبيعيا أكثر منه بشريا، فالوزن السكانى يقوم فى وادى النيل الذى يكون حوالى «٣٪ إلى ٤٪» من مجموع المساحة القومى، وعلى ضفتى النيل شرقا وغربا ترقد الصحراوات التى تكاد النسبة تنقطع فيها بين مساحة الأرض وعدد السكان، حيث يعيش «البدو وأنصاف» موزعين على محافظان «سيناء، والبحر الأحمر، ومطروح، والوادى الجديد، وجنوب أسوان» وعدهم لا يتجاوز المائة ألف» إذا ما أضفنا إليهم «من توطنوا توطينا تلقائيا فى «محافظات البحيرة والشرقية والفيوم وقنا» منذ أكثر من ١٥٠ سنة.

وينبغى الإشارة إلى أن حل مشكلة السكان فى مصر يمكن أن يتم عن طريق «الإمكانيات الزراعية فى الوادى الجديد، وتطور النشاط التعدينى فى سيناء، واحتمالات العثور على كميات كبيرة من البترول واستزراع مساحات واسعة فى سيناء ومنطقة الاسماعيلية والشريط الساحلة الممتد من غرب الإسكندرية إلى حدود مصر مع ليبيا وأجزاء كبيرة من محافظة البحيرة،

والعمل على استئناس الصحراء التى يمكنها ان تمتص قدرا كبيرا من سكان وادى النيل واستغلال إمكانياتها، بفضل التقدم العلمى والتكنولوجى وباستخدام التخطيط الاجتماعى والاقتصادى».

وقد أنشأت الدولة فى عام ١٩٥٩ « مؤسسة تعمير الصحارى والتوطين» بهدف «استغلال الموارد المائية فى الصحارى والتوسع الزراعى فيها، أفقيا ورأسيا، إلى جانب ما يمكن استخدامه من وسائل الانعاش الاقتصاد والاجتماعى، بتنمية الموارد الأخرى المتيسرة فى مشروعات تنمية متكاملة» واعتمد الجهاز الفنى المركزى فى المؤسسة على «مجموعة من الأبحاث العلمية والاجتماعية المتقدمة فى مجالات شملت موارد المياه والتربة والثروة النباتية والحيوانية والحياة الاجتماعية للسكان».

وقد قامت «بمشروع التوطين فى منطقة الساحل الغربى .. مطروح» حيث شمل منطقة تمتد طولا بحوالى «٥٢٠ كيلو متر» من غرب الدلتا حتى الحدود الليبية «وبعمق يصل إلى ٥٠ كيلو متر». وهذه المنطقة تمتاز بارتفاع نسبى فى معدلات سقوط الأمطار عن باقى الصحراوات العربية، إلى جانب اعتدال مناخها وتوفر وسائل النقل فيها وسماحة مناظرها الطبيعية، والمنطقة فوق ذلك كانت أهلة ومتقدمة فى «العهود اليونانية والرومانية القديمة» ويدل على هذا ما يقوم فيها من آثار عمرانية.

وفى إطار الدراسات الفنية والبيئية التى أجريت، كان هناك جانبا من هذه الدراسات انصرفت إلى «دجراسة الدوافع والتطلعات القائمة عند المجتمع البدوى ومدى استجابته لأعمال التنمية والماركة فى الدراسات وتوافر المعلومات بدأت «خطة المشروعات التجريبية فى المنطقة بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية» والتى فى إطار «اتفاقية» عقدت مع «برنامج فائض الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة ومصر» تم امداد أربعة آلاف أسرة بدوية تمثل حوالى عشرين ألف نسمة بالمواد الغذائية فى فصل الركود الذى يستمر ثلاثة شهور كل عام، بالإضافة إلى تقديم الأعلاف للأغنام فى الفترة نفسها.

واستهدف الجانب الاقتصادى من خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة «الصورة الانتاجية التالية»:

(١): منطقة رى كامل بمقننات مائية عادية تشمل استصلاح واستزراع مساحة قدرها خمسون ألف فان فى «منطقة مريوط» غرب الإسكندرية، وهى ما تعرف «بمشروع ناصر»، على ان يستفاد أساسا فى الرى من «مياه مصرف العموم» مخلوطة ببعض المياه العذبة من «ترعة النوباري» لتخفيف ملوحة مياه الصرف.

(٢): منطقة رى إضافى بمقننات مائية مخففة بالإضافة إلى مياه الأمطار، تستصلح فيها وتزرع مساحة قدرها ثلاثون ألف فدان «غرب منطقة مريوط حتى منطقة العميد»، وهنا أيضا ينتفع «بجزء من مياه مصرف العموم مخلوطة بجزء من مياه ترعة النوبارية فضلا عن مياه الأمطار» وذلك لتوفير رى إضافى بحوالى ثمانين ألف فدان فى الامتداد الغربى حتى «منطقة الضبعة » على مقننات مائية قليلة.

(٣): منطقة مراعى ووديان تزرع على مياه الأمطار، وهى تشمل الأودية الممتدة بين «غرب فوكة والسلوم» على مساحة قدرها ستون ألف فدان للزراعة والرى،، ثم التوسع التدريجى فى المناطق الرعوية حول «سيدى برانى».

وفى هذه المنطقة على طول الساحل يمكن زراعة البساتين، حيث يمكن الانتفاع من مياه الأمطار المتسربة التى يتم رفعها «بمراوح هوائية للرى الاحتياطى»، كما أن من أهداف تمام الخطة «إدخال تربية الدواجن وتغذيتها» من «منتجات مشروع ناصر فى مريوط»، بالإضافة فى مريوط»، بالإضافة إلى «نشر الصناعات التقليدية وتشجيعها وتحسينها» مثل «نسيج الأكلمة والأحزمة البدوية» مما يمكن أن يكون «مصدرا من مصادر الدخل»، إلى جانب أن الخطة تضمنت «تشيع السياحة الداخلية والخارجية» وذلك بإنشاء المراكز السياحية مثل « مشروع تعمير شاطئ سيدى عبد الرحمن

وسيدى كرير ومنطقة العلمين» بالإضافة إلى القرى السياحية الساحلية التى بدأت تنتشر بامتداد الشاطئ من غرب الإسكندرية فى اتجاه مرسى مطروح.

واستهدف «الجانب الاجتماعى» من خطة التنمية الشاملة «كنقطة انطلاق لتعبئة القوى البشرية فى المنطقة ولتنظيمها وتوجيهها» التركيز على المناشط الآتية:

(١): إنشاء الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض لمواجهة حاجات الإنتاج والاستهلاك والخدمات فى مناشط المشروع.

(٢): إنشاء جمعية تعاونية مركزية على مستوى محافظة مطروح، واتحاد تعاونى اقليمى، بهدف تولى عمليات النقل والتسويق وخدمة الأغراض الاقتصادية لجمعيات المنطقة.

(٣): فى إطار نظام الحكم المحلى وبناء مؤسساته منذ عام ١٩٦٢ بدأ البدو يسهمون فى تسيير أمور المنطقة ويتدربون على نظم جديدة فى القيادة والحكم، ومن خلال التنظيم السياسى بدءا بوحداته الأساسية والجماهيرية ارتباط المجتمع البدوى المنعزل بالمجتمع القومى وتلاحم مع قضاياه الكبرى.

(٤): من خلال المشروعات التى أولتها المحافظة عناية مثل «مشروع الطالب» الذى يهد إلى الانفاق على أبناء المحافظة الذين يفون للتعليم فى عاصمة المحافظة أو يطلبون العلم فى المرحلة الجامعية والعالية بدأ ارتباط عضوى مؤثر بين المجتمع البدوى والمستويات الاعلى فى المجتمع القومى.

(٥): تم استصلاح وزراعة أراضى تملكها البدو وأقاموا فيها إلى جانب تحسين وتهيئة مراعى للأغنام والماعز وزراعة بساتين مثمرة.

(٦): فى مجال الصناعات البيئية أقيم مركزان لتصنيع الصوف وصناعة الأكلمة والبطاطين، وإنشاء معاصر الزيتون، إلى جانب معمل لتصنيع وتعليب التين والبلح.

وقد ترتب على ما تقدم أن زاد متوسط الدخل السنوى للأسرة البدوية، أما من حيث التنظيم الاجتماعى فقد «زاد عدد المستشفيات وتحسنت

الخدمات الصحية، كما زاد عدد المدارس فى مراحل التعليم المختلفة حتى ما قل التعليم الجامعى وزودت هذه المؤسسات التعليمية بالإمكانيات البشرية والمادية لتحقق أهدافها التعليمية التربوية الاجتماعية، كما تواجدت أندية رياضية ومؤسسات للأعمال الخيرية وللنشاط الدينى الاجتماعى». وقد لوحظ فى مجال التغير الاجتماعى السكنى أن ظهرت تجمعات سكانية حول المنشآت الاقتصادية ومؤسسات الخدمات، كما أن هناك اتجاه لتغيير الشكل السكنى التقليدى إذ استبدلت بالخيم بيوت دائمة مبنية بالطوب أو الحجارة، ويبدو ذلك واضحا فى المنطقة بين «الإسكندرية ومنطقة الحمام».

أما «مشروعات التوطين وخدماته فى صحراء سيناء»، وهذه المنطقة التى يسكنها أكبر عدد من البدو فى مصر «وتمثل ثلاثة امثال مساحة الدلتا» تمثل فى «مشروع العشر سنوات لتطوير المجتمع البدوى» وهو مشروع ذو شعب متنوعة فى «تنمية الموارد المحلية» على حسب الإمكانيات الطبيعية القائمة، ويشتمل على «مشروعات زراعية تستهدف استصلاح الأراضى وتوفير المياه لها وتمليكها للبدو ليكونوا مجتمعا زراعيا»، كما يهدف المشروع إلى «استغلال الثروة المائية على شواطئ سيناء، حيث تقوم صناعة الصيد وينشأ مجتمع صيدى مستقر فيها»، كما أن من غايات المروع «تكوين مجتمع صناعى يقوم على النشاط التعدينى فى المنطقة حيث هناك نشاط فى حقول البترول ومناجم المنجنيز والفحم، ويعطى للبدو أولوية العمل فى هذا المجتمع بعد تأهيلهم وتدريبهم».

وقد قامت «مؤسسة تعمير الصحارى والتوطين» باتخاذ الخطوات العملية العلمية فى المجالات السابقة، فأجرت «المسوح الاجتماعية والصحية والمائية» وسعت إلى «إصدار التشريعات اللازمة» وأنشأت «مراكز التدريب المهنى» وقدمت «المعونات الفنية والمادية» لخدمات توطينية ذات طابع مستقل مثل «مشروع التعليم الشامل للإعاشة، ومراكز التعمير الصحراوية والتى تشتمل على عمليات مياه للشرب وسقيا للحيوان والاغتسال وماكينة للإنارة

ومركز للإعلام ووحدة صحية ريفية ومركز للتموين ونقطة للشرطة ومسجد». وقد زودت هذه المؤسسات «بإخصائى اجتماعى، ومشرف زراعى» وطبيب بيطرى، وقافلة استعلامات متنقلة، ومأذون شرعى، وطبيب بشرى، ومدرسين.. لخدمة البدو فى كل هذه المجالات الخدمية».

(ب): «القرية الأولى أبيس (١) كنموذج لقرية مستحدثة»:

كانت بداية الاستصلاح والتوطين فى هذه المنطقة منذ عام ١٩٥٥، وهى تعتبر من أقدم مناطق الاستصلاح والتى تناولتها عمليات التنمية الريفية، وهى تتبع إداريا محافظة البحيرة فى جمهورية مصر العربية والمواصلات بينها وبين كل من محافظة البحيرة ومحافظة الإسكندرية سهلة، وقد نزح إليها فى البداية نتيجة الأزمة السكان والإسكان فى الإسكندرية ولسهولة الواصلات بعض الأسر التى عملت بالزراعة سواء بالملكية أو الإيجار.

وترجع «قضية الاستيطان فى منطقة أبيس» إلى عام ١٩٤٨، عندما بدأت مصلحة الأملاك الأميرية فى تجفيف واستصلاح واستزراع بعض أجزاء من بحيرة مريوط والتى استمرت حتى عام ١٩٥٤، وأمكن خلالها استزراع ٣٩٥ فدانا، ثم انتقلت مسئولية هذه المنطقة إلى «الهيئة المصرية الأمريكية للإصلاح الريفى» والتى أطلق عليها فيما بعد «هيئة التنمية والتعمير لمحافظتى البحيرة والفيوم». وكان الهدف من برنامج هذه الهيئة إقامة قرى نموذجية واستزراع حوالى ٨٠ ألف فدان سواء عن طريق تجفيف بحيرات، كما حدث فى «منطقة أبيس» أو عن طريق استصلاح الأراضى الرملية، كما حدث فى «منطقتى قوتة وكوم أوشيم بمنطقة الفيوم» ذلك بهدف تهجير ١٦ ألف أسرة معدمة من التى وقع عليها الاختيار من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية وتمليكها هذه الأراضى.

وتبعد منطقة عن منطقة الإسكندرية بحوالى ٥ كيلومترات، وتمتد على شكل مروحة فى الاتجاه الجنوبى الشرقى منها طول ١٥ كيلومتر

وعرضها ١٧ كيلومترا، وهى تقع تحت منسوب البحر، وتبلغ مساحتها الإجمالية ٣٠ ألف فدان، وحتى عام ١٩٤٨ كانت عبارة عن جزء من بحيرة مريوط يظهر على شكل بركتين كبيرتين، ويرجع اختيار منطقة أبيس لاستزراعها لقربها من الإسكندرية وتمتعها بالمزايا التالية:

(١): قربها من ترعة المحمودية التى تمثل المصدر الرئيسى لمياه الرى.

(٢): قلة تكاليف الخامات والمهمات ومواد البناء اللازمة لأراضى المشروع.

(٣): قلة تكاليف ربط طرق المنطقة بالطرق العامة.

(٤): إمكان تسويق منتجاتها لقربها من مراكز تسويق الحاصلات الزراعية.

(٥): إمكان زراعة الخضراوات والفاكهة بالمنطقة وتصريفها بسهولة، وإمكان تصدير هذه الحاصلات إلى الأسواق الخارجية عن طريق ميناء الإسكندرية.

وقد صاحب هذا المجتمع المستحدث العديد من التغيرات، فالقادمون إلى الأرض الجديدة لهم قيمهم وانتماءاتهم وعاداتهم وتقاليدهم وثقافاتهم الفرعية، ونتيجة للتواجد معا على بقعة جغرافية محددة وجدت «علاقات تبادلية» تؤثر وتتأثر، تأخذ وتعطى. ومن المأمول أن تنصهر جميعا فى بوتقة واحدة فى نهاية المطاف، بعد تحقيق الهدف من عمليات الاستيطان والاستقرار، حتى يمكن المحافظة على «توازن البنية الاجتماعية للمجتمع المستحدث». فعلى سبيل المثال توجد حاليا بالقرية «منظمات للرعاية الاجتماعية» حيث توجد:

(١): وحدة اجتماعية، تقوم بأعمال الضمان الاجتماعى والإشراف على الأنشطة الأهلية القائمة فى نطاق المجتمع المستحدث.

(٢): جمعية لتنمية المجتمع مشهرة، ولها شخصيتها الاعتبارية، وكانت نشأتها بمبادرة من قبل مديرية الشئون الاجتماعية بالبحيرة دعما

الجهود التطوعية، وهى تستمد حاليا وظائفها وفعاليتها فى ضوء تكامل وفعالية العلاقات بين جماعات المجتمع، وخاصة «بالنسبة للتكافل الاجتماعى» والذى يعتبر رد فعل طبيعى لشدة الانتمائية إلى المجتمع.

(٣): نادى اجتماعى رياضى، أنشئ بالجهود الذاتية ومعاف حكوميا، يرتاده شباب القرية لشغل أوقات فراغهم.

(٤): منظمات تعليمية، حيث يوجد مدرسة ابتدائية وأخرى إعدادية وثانوية داخل القرية تستوعب أبناءها من الطلاب، بل وتقبل أبناء القرية المجاورة. أما طلاب المرحلة الجامعية فيلتحقون بجامعة الإسكندرية والمعاهد العالية الموجودة فى المدينة، والمواصلات كما أوضحنا سهلة ميسرة. ويعنكس أثر توفير المنظمات التعليمية داخل القرية على غيره من الأنساق الاجتماعية الأخرى «كالنسق الأسرى ونسق العمل» حيث نجد أن ارتفاع أجر العمالة الزراعية يجعل الأسرة تحاول الاستفادة من أبنائها للمساهمة فى النشاط الزراعى، وهذه ظاهرة فى القرية المستحدثة بشكل واضح.

(٥): منظمات صحية، حيث يوجد وحدة صحية بها طبيب مقيم وبعض هيئة التمريض بالإضافة إلى الوظائف الإدارية ووظائف الخدمات، وتقوم الوحدة بالعمل «كعيادة خارجية صباحا» بالإضافة إلى نشر الوعى الصحى بين الأهالى وأعمال الوقاية الصحية وقيد المواليد واستخراج شهادات الميلاد وتصاريح الدفن، وملحق بالوحدة الصحية وحدة إسعاف طارئة، وتستفيد القرية من «مشروع أمريكى لعلاج الإسهال بالنسبة للأطفال يقوم بالإشراف عليه المعهد العالى للصحة بالإسكندرية» ويهدف المشروع إلى «تقليل نسبة الوفيات بين الأطفال فى المجتمع الريفى». ومما لا شك فيه أن الرعاية الصحية تتكامل مع غيرها من الأنساق الفرعية، فتؤثر فى معدل الإنتاج والوعى الصحى وحجم الأسرة.

(٦): الجمعية الزراعية، ومن بين المنظمات «الخدمية الانتاجية بالقرية المستحدثة الجمعية الزراعية» وهى تتبع «هيئة الإصلاح الزراعى»، ومن وظائها

«توفير التقاوى والأسمدة وأعمال التسويق التعاونى بالإضافة إلى القيام بعمليات الإرشاد الزراعى والاهتمام بالجهود الذاتية عن طريق مشروعات للصناعات الريفية ومشاغل لعليم الفتيات وتقديم برامج تأهيلية وتدريبية لربات البيوت»، وينعكس أثر ذلك على «زيادة دخل الأسرة وتوظيف الطاقات المعطلة بها».

(٧): المسجد، أقام أهالى القرية مسجدا، يقوم بالاشتراك والصرف عليه «لجنة مشكلة من المجتمع»، وهو من ضمن المبانى الأساسية بالقرية، ويولى سكان المجتمع اهتماما أساسيا بالتمسك بالتعاليم الدينية وهى «سمة أساسية فى المجتمع الريفى».

(٨): نقطة شرطة، يوجد بالقرية نقطة شرطة، مهمتها المحافظة على الأمن والإشراف على «لجان المصالحات ومعاونة شيوخ القرية فى إعادة الوئام بين الأهالى إذا ما نشبت منازعات».

(٩): جمعية استهلاكية، وهى تبعد إلى حد ما عن التجمع السكانى للمجتمع المستحدث، كما تقيم القرية «سوقا» يم الخميس من أسبوع لبيع المنتجات الزراعية والصناعات الريفية والمواشى، وينقص القرية وجود مكتب للبريد والبرق والهاتف

(جـ): «مشروع تهجير وإعادة توطين النوبيين فى كوم أمبو»:

نشأ عن «بناء السد العالى» بحيرة ناصر بعد غمر أراضى «بلاد النوبة» الواقعة على طول وادى النيل من «أسوان بمصر» إلى «وادى كتراكت شمال السودان» ومساحتها تقدر بحوالى ٥٠٠ كيلو متر مربع.

وفى عام ١٩٦٣ تقرر «إعادة توطين النوبيين» فى منطقتين جديدتين، احداهما «بجوار كوم أمبو» وتبعد حوالى ٥٠ كيلو متر شمال أسوان، والأخرى «بخشم القرية» وتبعد بحوالى ٤٠٠ كيلو متر شرقى الخرطوم بالسودان. وقد

تم فى عملية التهجير الكبرى هذه انتقال حوالى ٥٠ ألف نوبى إلى كل من هاتين المنطقتين «كوم أمبو، وخشم القربة».

وقد تضمن مشروع التهجير برامج تنمية تهدف إلى تحسين الوضع الصحى والاقتصادى والاجتماعى للنوبيين فى المجتمع الجديد، ووضعت السلطات المصرية برنامجا مناسبا متكاملا يشمل «النواحى الفنية والاجتماعية والاقتصادية والتسهيلات الخاصة «بعملية إعادة توطين النوبيين».

وكان قد تم تشكيل لجنة تحت إشراف محافظ أسوان فى عام ١٩٦٠ بدأت عملها عقد اجتماعات شهرية مع ممثلى الهيئات النوبية للتعرف على مشاكلهم ومحاولة حلها، بالإضافة إلى قيام بعض مندوبى الحكومة بقضاء بضعة أشهر فى بلاد النوبة متنقلين من مكان إلى آخر ومن قرية إلى أخرى وذلك لمناقشة مشاكل التهجير وإعادة التوطين، وقد تحملت المحافظة مسئولية تهجير النوبيين إذ اعتبرت عملية التهجير وإعادة توطين النوبيين جزءا متمما لبرامج التنمية الاقتصادية لمحافظة أسوان.

وفى عام ١٩٦١ تكونت اللجنة المشتركة لتهجير النوبيين برئاسة وكيل وزارة الشئون الاجتماعية وممثلين عن الوزارات الأخرى المسئولة، للقيام بالتنظيم والإشراف على عملية هجرة النوبيين إلى الأراضى الجديدة ووضع خطط إعادة توطينهم. وقد خصصت الحكومة المصرية مبلغ ٣٥ مليون جنيه لتنفيذ برامج إعادة توطين النوبيين منها ١٥ مليون لبناء المنازل والمرافق العامة، و٩ مليون لاستصلاح الأراضى، و٣ مليون كتعويضات، و٣ مليون كمعونة مالية للأفراد قبل وبعد عملية التهجير، و٣ مليون لتغطية تكاليف وسائل الانتقال إلى المهجر الجديد وكتعويضات للموظفين وقد اشتملت خطة إعادة التوطين على:

(١): توطين أهل النوبى فى المهجر الجديد.

(٢): توفير المنازل والخدمات الاجتماعية للمغتربين الذين أرادوا اللحاق بأسرهم.

(٣): مدهم بالتعويضات المالية لتغطية خسائرهم فى الممتلكات والأثاث.

هذا، وقد قامت الحكومة «بعمل مسح شامل ودراسة الأراضى الزراعية للنوبيين ومنازلهم ونخيل البلح»، واعتمد تقدير التعويض لكل فرد على أساس «البيانات المسجلة فى البحث الذى تم عام ١٩٦٠» كما قامت الحكومة باستفتاء النوبيين عن نوع التعويض الذى يفضلونه، وقد اختارت الأغلبية التعويض النقدى. وقد حصل الأفراد على نصف التعويضات المستحقة لهم، وحجزت الحكومة النصف الآخر لتغطية تكاليف المنازل واستصلاح الأراضى، كما ضمنت الحكومة معونات مادية تتراوح «بين ٢ -٥ جنيهات شهريا» لرب كل أسرة حتى تغل الأرض حصولها.

وباستثناء «أهالى قرية توماس» الذين اختاروا «الإقامة فى اسنا» فقد فضل جميع النوبيين «الاستيطان فى المهجر الجديد على الأراضى المستصلحة بكوم امبو». والنوبة الجديدة لها شكل هلالى وتصل مساحتها إلى «٦٠ كيلومتر طولا وثلاثة كيلومترات عرضا»، ومحور هذا الشكل الهلالى يقع شرق مدينة كوم أمبو مباشرة، والمنطقة متقاربة ومحكمة وتشمل «٤٣ قرية ومركزا إداريا واحدا طلق عليه مركز مدينة نصر». وقد أنشئت المبانى فى مجتمعات متناسقة وتقارب مساحة منازل النوبة الجديدة منازل النوبة القديمة، واستجابة لرغبات النوبيين تقرر عدم تغيير أسماء قراهم القديمة مع الاكتفاء بوضع كلمة جديدة قبل الاسم القديم، كما وضعت الخطة فى اعتبارها التوسع الأفقى المنتظر فى القرى نظرا لزيادة عدد السكان المطرد، وقد بلغت نسبة الأسر التى تمتلك أراض زراعية ٥٩٪ من مجموع الأسر المهجرة، وقد قررت وزارة استصلاح الأراضى طبقا للخطة استصلاح «٢٧ ألف فدان بكوم امبو منها ثمانية آلاف فدان باسنا»، كما تقرر توزيع الأراضى المروية على رب

كل أسرة حتى الذين لم يكونوا يملكون أراض فى النوبة القديمة وكانوا يملكون منازل عند إجراء مسح عام ١٩٦٠ باعتبارهم يعملون بالزراعة. وفى إطار «أنظمة قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٥٢» فغن مساحة الأراضى التى تم توزيعها تراوحت ما «بين ٢ -٥ فدان» لكل رب أسرة حسب حجم الأسرة.

وقد تضمنت خطة التوطين إنشاء خدمات اجتماعية ومرافق عامة وخصصت لكل قرية مسجدا ومضيفة وسوق، ولكل أربع أو خمس قرى مدرسة ابتدائية ومخبز آلى ووحدة صحية، وفى عام ١٩٧١ أنشئت مكاتب للبريد والتلغراف وجمعيات تعاونية زراعية ومطاحن للغلال ومراكز للشرطة ومدارس إعدادية وفنية وثانوية داخلية ومدرسة لإعداد المدرسين وأمدت المنطقة بصنابير نقية للمياه ومكاتب حكومية للتموين ووحدة اجتماعية ومراكز لرعاية الشباب والحق بالوحدة الصحية قسم لرعاية الأمومة والطفولة وتنظيم السرة ومستشفى مركزى كما أنشئت طرق رئيسية لتيسير الانتقال بين الداخل والخارج، وتم تسليم كل فرد شهادة إثبات شخصية. وقد تعاون الإداريون المحليون وأعضاء التنظيم السياسى مع موظفى الحكومة فى تسهيل عملية التهجير والتوطين وتوعية الأهالى بالصعوبات التى قد تقابلهم وكيفي التغلب عليها واقناع الأهالى بحياة أفضل فى المجتمع الجديد والتكيف مع الحياة الجديدة وإزالة بذور الشك التى كانت تراودهم خاصة كبار السن من النوبيين الذين لم يكونوا قد فارقوا قراهم من قبل.

وعلى الجانب الآخر نجد أن الشباب خاصة الذين لهم خبرة حضارية أو المتعلمين منهم كانوا أكثر تفاؤلا من غيرهم بهذا التحديد، وكانت نظرتهم للمهجر الجديد بأنه «فرصة للتنمية المجتمع النوبى واكتساب خدمات اجتماعية لم تكن متوفرة من قبل». كما أن النساء اللائى يعمل أزواجهن فى المدن فقد ساندوا عملية التهجير «على أمل أن يسمح المجتمع الجديد بفرص عمل جديدة ومناسبة لأزواجهن». وقد صاحب إعادة توطين النوبيين عدة مشكلات منها:

(١): الإسكان: حيث ضاق بعض النوبيين بالمنازل المحكمة الجديدة وحيث افتقدوا طريقة معيشتهم القديمة من حيث الحرية السكنية واتساع المنازل، كما اشتكى البعض من تباعد السكن فى القرية الجديدة بينهم وبين اقربائهم وأنسابهم.

(٢): الأراض الزراعية: كان تأخير توزيع الأراضى الزراعية على المهجرين سببا فى عدم رضائهم وشكواهم لحاجتهم للوقت الكافى لاستصلاح الأراضى وإيصالها للحدية الانتاجية المطلوبة، بالإضافة إلى صغر مساحة الأرض المخصصة وعدم توفر الأرض الزراعية فى البداية إلى جانب عدم توفر الأرض الزراعية فى البداية إلى جانب عدم توفر السلع الغذائية خاصة الخضراوات والقمح وتعودهم على أغذية محلية تقليدية معينة لم تتوفر فى المهجر الجديد.

(٣): التغير فى الحياة الاقتصادية إلى التعامل بالنقد: فالتعامل النقدى فى الحياة الاقتصادية الجديدة كان من عوامل اتجاه البناء الاجتماعى النوبى القبلى للتغيير إلى مجتمع ريفى، وقد تسببت هذه الظاهرة فى نوع من تضارب الأفكار وعدم التكيف مع الحياة الجديدة، خاصة وأن النوبيين اعتادوا شراء حاجياتهم عن طريق الدين أو الحساب الجارى بدون الدفع نقدا.

(٤): نظام زراعة الأرض: لم يتقبل النوبيون بسهولة ما طرأ من تغيير فى نظام زراعة الأرض نفسها، فقد اعتادوا على الزراعة بالطرق القديمة التقليدية، وكان عليهم فى المجتمع الجديد تطبيق النظم الحديثة فى الزراعة وطريقة الدورات الزراعية واتباع نظام التسويق التعاونى.

(٥): عدم القدرة على الملاءمة: يتكون المجتمع النوبى من ثلاثة مجموعات رئيسية تختلف فى السلالة واللغة، ولكل من هذه المجموعات الثلاث بيئته ونظمه المميزة، ولذا فإنه كان من الطبيعى عند تجمع هذه الفئات الثلاث المختلفة فى محيط ضيق فى البلد الجديد أن يخلق العامل بينها نوعا

من عدم التلاؤم يؤثر على بناء مجتمع تكاملى سليم قوى. كما تسبب غياب عدد كبير من رجال أهالى النوبة فى المهجر الجديد فى خلق عقبات أمام أى برامج للتنمية والتطور الاجتماعى، بالإضافة على أن من المشاكل الرئيسية التى واجهت النوبيين النزاع المستمر بين الأطفال وارتفاع نسبة الوفيات نتيجة لتغيير البيئة والمناخ والإحساس بأنهم يقطنون بين غرباء عنهم بعد أن كانوا فى النوبة القديمة وسط أقرائهم وأنسبائهم.

(٦): العلاقة بين الغائبين والأرض الممنوحة لهم: نظرا لأن معظم رجال النوبة اعتادوا على العمل فى المدن وترك القرية القديمة، فإنه عند عودتهم للنوبة الجديدة تمسكوا بوظائفهم القديمة، واستأجروا مزارعين محليين «من مصر العليا» لفلاحة الأرض التى منحتها لهم الحكومة، وقد اهتمت الحكومة بمعالجة هذا الوضع حتى تحقق الاهتمام بالأرض من ناحية زيادة شعور ارتباط النوبى بالمجتمع الجديد من ناحية أخرى.

(٧): افتقادهم التفاهم بين المنتفعين والإداريين: عرف المجتمع النوبى بانه لا يقوم على تنظيم إدارى هرمى ولا يعترف بوضع السلطة فى يد فرد أو أفراد، وإنما يحكم نفسه بنفسه كمجتمع. ولذلك كان من الصعب على النوبى تلقى أى أم من سلطات عليا لتنفيذها، فكان واضحا أن النوبيين لم عيروا اى اهتمام للجان الفنية والإدارية التى كانت تشرف على النوبة الجديدة، خاصة فى مجال الإرشاد الزراعى حيث رمى النوبيين المرشدين الزراعيين بالجهل وعدم الدراية بأمر الزراعة. وقد اعتبر النوبيون اقتراحات ولوائح الحكومة بمثابة أوامر فاستنكروها ورفضوها بشدة، وكان رأى إدارى يختلف فى الرأى مع أحدهم تتخذ القبيلة كلها موقفا عدائيا من هذا الإدارى.

(د): وادى الصعايدة (بأسوان).

تشير المصادر الإحصائية إلى استصلاح نحو ٣٠٢ مليون فدان خلال الفترة بين عامى ١٩٥٢ و٢٠٠٠ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة

والإحصاء، ٢٠٠٣)، وتسير الدولة حالياً بخطة طموحة لاستصلاح عدة مساحات تقدر بنحو ٤.٣ مليون فدان خلال الخطة (١٩٩٧ – ٢٠١٧) (الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، ١٩٩٦)، ويقدر نصيب إقليم مصر العليا منها بحوالى ٩٩٧.٩ ألف فدان، وهو ما يشكل ٢٣٪ من جملة المساحات المقدر استصلاحها، ليحتل المرتبة الثانية بعد إقليم غرب الدلتا (٢٤.٢٪).

تبلغ المساحة المستهدفة لمشروع مبارك على مستوى الجمهورية حوالى ٤٠٠ ألف فدان (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، ١٩٩٩)، ويضم مشروع مبارك للخريجين بمحافظة أسوان ثلاث مناطق هى: وادى الصعايدة (بإدفو) بمساحة ٢٤١٦٨ فدان، ووادى النقرة (كوم أمبو) بمساحة ١٤٠٦٥ فدان، وأبو سمبل (بحيرة ناصر) بمساحة ٢١٠٠ فدان.

وتتباين أعداد المنتفعين من هذا المشروع بين الخريجين وصغار الزراع، إذ تشكل نسبتهما بمحافظة أسوان نحو ٢١.٨٪، ٧٨.٢٪ لكل منهما على الترتيب.

وجاءت منطقة وادى الصعايدة ضمن المرحلة الرابعة لاستصلاح الأراضى فى مصر والتى بدأت عام ١٩٨٦ والتى توصف بمرحلة الخريجين، وفيها تم توزيع الأراضى على شباب الخريجين بحيث تكون مجتمعات زراعية جديدة تهدف إلى توطين شباب الخريجين بالأراضى الجديدة، لتخفيف حدة البطالة، والإسهام فى تحديث الإنتاج الزراعى، والمعروف باسم "مشروع مبارك لشباب الخريجين" والذى بمقتضاه يحصل الخريج على مساحة تتراوح بين ٥، ٦ أفدنة، ومسكن بجملة تكلفة بلغت ٤٠ ألف جنيه يتم تسليمها للخريج بمبلغ عشرة آلاف جنيه مسددة على ثلاثين قسطاً سنوياً، وبفترة سماح مدتها ثلاث سنوات، وقد أجريت على المشروع بعض التعديلات انتهت بتوطين عدد من صغار الزراع والمعدمين إضافة إلى فئتى الأرامل والمطلقات.

وتعد منطقة وادى الصعايدة جزء من مشروع مبارك للخريجين، وهو ما يشكل نحو ثلاثة أخماس مساحته بالمحافظة، والذى تولت استصلاح أراضيه واستزراعها شركتا وادى كوم أمبو ومساهمة البحيرة. وتبلغ مساحة الأراضى

المستصلحة بمنطقة وادى الصعايدة ٢٤١٦٨ فدان توزع على خمس قرى هى: الشهامة وعمر بن العاص والإيمان والسماحة والأشراف، إضافة إلى قرية النمو والتى لم تسلم للمنتفعين (٣٤١٤ فدان)، وأراضى وضع اليد بقريتى الإصرار والألفين بمساحة تقدر بستة آلاف فدان.

وقد اختيرت منطقة وادى الصعايدة بمحافظة أسوان للأسباب التالية:

(١): أراضى المنطقة من الأراضى الجيدة الصالحة للزراعة حيث تقع معظم أراضى المنطقة من أراضى الدرجة الأولى والثانية والثالثة.

(٢): يتراوح رفع المياه بين ٢٠ متر إلى ٦٠ متر.

(٣): يتم زراعة أراضى المنطقة من النيل رأساً.

(٤): تقع المنطقة بالقرب من مركز إدفو ويصلحا بالمنطقة طريق مرصوف يصل بعد ذلك عن طريق كوبرى إدفو إلى طريق الوجه القبلى الرئيسى من القاهرة إلى أسوان وهذا يسهل تصريف منتجات المشروع.

(٥): مناخ المنطقة معتدل فى الشتاء مما يمكن من زراعة أنواع كثيرة من الخضراوات والفاكهة التى تنضج مبكراً ويمكن تصريفها بأسعار عالية.

(٦): مجاورة المنطقة للمناطق الزراعية القديمة مما يؤدى غلى خفض تكاليف مستوى البنية الساسية اللازمة للمنطقة اعتمادا على البنية الأساسية فى المناطق القديمة.

(٧): وفرة الأيدى العاملة فى المناطق المجاورة وملاءمة أراضى المنطقة لاستخدام طرق الرى الحديثة مثل الرى بالرش والتنقيط مما يؤدى إلى زراعة محاصيل عالية الإنتاج مثل الخضر والفاكهة

الموقع الأيكولوجى للمنطقة:

تقع منطقة وادى الصعايدة إلى الغرب من نهر النيل بشمالى مركز إدفو بمحافظة أسوان بحوالى ١٨ كم وتبلغ مساحتها حوالى ٣٥ ألف فدان، تحدها من الشرق ترعة الحاجر والرمادى ووادى النيل ومن الغرب جبال

مرتفعة ومن الشمال بعض النجوع والقرى. وتمتد المنطقة من الشمال إلى الجنوب بطول ٢٠كم وعرض ١٠كم وتبعد عن مدينة إدفو حوالى ١٨ كيلومتر ويمكن الوصول إلى المنطقة من الطريق الزراعى الموصل من إدفو وإسنا الذى سيرتبط بطريق القاهرة أسوان الزراعى عند إدفو بكوبرى على النيل ويمر مجرى النيل محاذياً للمنطقة من الناحية الشرقية.

المناخ السائد بالمنطقة:

يمتاز مناخ منطقة وادى الصعايدة بالجفاف الشديد والأمطار المعدومة تماماً والصيف الحار جداً وشتاء المنطقة معتدل إلى حد ما والعواصف الترابية كثيرة بالمنطقة.

مصادر الرى الزراعية بالمنطقة:

يتم رى أراضى المشروع من مياه النيل مباشرة عن طريق محطة رفع رئيسية على النيل بواسطة سلسلة من خمس محطات للرفع وتبلغ الاحتياجات المائية السنوية المقررة للفدان الواحد ٢م٦٥٠٠ على أساس استخدام نظام الرى بالرش والرى بالتنقيط.

ويروى المشروع عن طريق ثلاثة فروع رئيسية آخذة من ترعة الطلمبات، هذا وقد تم حفر بئر اختبارى/ انتاجى بعمق ٢٥٢ مراً من سطح الأرض فى منطقة وادى الطلمبات، هذا وقد تم حفر القطاع الجيولوجى واختبار الطبقات الحاملة للمياه الجوفية من حيث قدرتهما الانتاجية ونوعية محتواها المائى وقد تبين من نتائج تحليل المياه الجوفية وجود تلوث مياه الطلمبة بمياه صرف مجاورة مما يجعلها غير صالحة لزراعة المحاصيل التقليدية والاستهلاك الآدمى وعلى هذا تم الاعتماد على مياه النيل.

القوى البشرية بالمنطقة:

تقع أراضى المشروع فى منطقة قريبة من الصحراء وغالبية سكانها من الذين يعملون بالزراعة أو المشروعات المتلفة الزراعية والحيوانية التى تقام على

أراضى المشروع وهذه الرى من محافظات جنوب الوادى بالإضافة إلى عدد قليل من المستوطنين من محافظات الوجه البحرى، ويتم توطين الشباب بقرية الشهامة (القرية الرئيسية للمشروع) وتعتبر القوى البشرية التى تم اختيارها للتوطين فى المنطقة أول جماعات إنشائية يسكنون هذه البقعة الجغرافية.

المراحل التى تم إتباعها لاستصلاح واستزراع وادى الصعايدة:.

مرت منطقة وادى الصعايدة بعدة مراحل لتوطين السكان لاستزراعها وتحويلها من منطقة صحراوية إلى منطقة عمرانية إنتاجية على النحو التالى:

(١): مرحلة الإعداد:

والتى تم فيها تنفيذ الأعمال الهندسية من مبانى ومنشآت ومساكن للعاملين والمنتفعين من خدمات المشروع.

(٢): مرحلة تحسين التربة:

والتى تم فيها استصلاح وتسوية التربة وإضافة محسنات التربة مثل المواد العضوية.

(٣): مرحلة تحسين الإنتاج:

والتى تم فيها تسليم الأراضى للمنتفعين والقيام بزراعتها.

(٤): مرحلة الإنتاج:

وهى التى تزرع فيها الدورة المستديمة والرى يعتمد على الرش والتنقيط كما هو مخطط له فبالنسبة لمساحات الرى بالرش كان مقرراً زراعتها بأعلاف لتربية الماشية لإنتاج الألبان واللحوم والخضراوات بغرض التعليب والتصدير مثل البسلة والطماطم والبصل وأما بالنسبة لمساحات الرى بالتنقيط لم يتم بالشكل المرسوم والمحدد له.

فصل ختامي

ليس من شك أن قضية المجتمعات المستحدثة تشغل حيزا كبيرا من اهتمامات المشتغلين بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر بصفة خاصة، وفي كثير من أقطار العالم الثالث بصفة عامة، وتكاد تنحصر الدراسات التي تتناول هذه القضية في تيار فكرى يعتمد على مفاهيم وتصورات مستمدة مما يعرف اصطلاحا " طريقة تنمية المجتمع المحلى Community development Method . إلا أن هذه الدراسات لا تهتم كثيرات بوضع مشكلة تنمية المجتمعات المستحدثة في وضعها الصحيح ألا وهو: أن هذه المجتمعات المحلية هي جزء من المجتمع الكبير، الذي يقع ضمن دائرة من دول العالم تعرف باسم الدول العالم الثالث ، ومن ثم فإن تخطيط لتنمية هذه المجتمعات ينبغي أن يأخذ في اعتباره هذه الحقيقة والتي تعنى أننا نسعى إلى إحداث تنمية محلية محدودة داخل إطار عام يتسم بالتخلف، ومن ثم لنا أن نتوقع انعكاس بسلبيات هذا الإطار العام على كافة البرامج والسياسات التنموية المحلية.

ولا يجب أن يفهم مما سبق أننا نزعم بأن البرامج التي توضع لتنمية المجتمعات المستحدثة لن تحقق أي مستوى من التقدم لهذه المجتمعات، وإنما غاية ما قصدناه هو التنبيه إلى ما قد يترتب على سوء وضع المشكلة من مثالب، فقد يؤدى ذلك إلى الاعتقاد بان هذه المجتمعات المحلية وحدات جديدة منعزلة عن الإطار الاجتماعي والاقتصادي العام في المجتمع، ومن ثم فإنه يمكن تنميتها محليا بحيث تصبح مجتمعات محلية متقدمة ومنفصلة عن المجتمع الكلى، وهذا تصور اعتقد أنه خاطئ من أساسه. وهكذا يتعين أن نضع تنمية هذه المجتمعات داخل الدائرة الأوسع ألا وهى التنمية الشاملة للمجتمع المصري ككل، التي تفهم بوصفها عملية يواجه من خلالها المجتمع ككل بكافة طاقاته وإمكانية عوامل التخلف، وهى عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث. وبهذا المعنى تكون مهمة المجتمعات النامية هي اكتساب خصائص المجتمعات المتقدمة التي تتميز بسمات عصرية أو حديثة أهمها: ارتفاع معايير التعليم والإنجاز، ونمو التكنولوجيا، والتحضر، وانتشار الوعي السياسي، وتغير نظام الأسرة، والاعتماد الهائل على المؤسسات والتماسك الاجتماعي في إطار الدولة، ومن ثم تصبح التنمية في حقيقتها هي الدينامية أو التغير والتصنيع، والاستقلال، والتأثير، والقوة والوحدة الداخلية.

أن التصور الصحيح لأية تنمية مجتمعية محلية ينبني على الإدراك الأشمل للقضايا الكبرى التي تواجه المجتمعات المتخلفة، ويحتاج إلى إدراك هذه القضايا إلى تصور يأخذ في الاعتبار تاريخ كل من الدول النامية والدول المتقدمة فالتخلف ليس هو الحالة الأصلية للدول الأولى، وإنما هو مفروض عليها بفعل قوى تاريخية ومؤثرات عالمية ودولية. ولو أردنا قدرا من التخصص قلنا أن ظاهرة تخلف دول العالم الثالث تعود إلى نوعين من العوامل أو الأسباب لا يزالان بحاجة إلى فهم عميق: العامل الأول خارجي مرتبط بالنظام العالمي الإمبريالي الذي يضمن للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة مضاعفة

احتكاراتها عن طريق استغلال الدول النامية والإبقاء على أوضاعها الراهنة، أي أن تظل موردا أساسيا للمواد الخام والمواد الغذائية، وأن تظل السوق الرئيسية لما تنتجه الرأسمالية: أما العامل الثاني فهو داخلي مرتبط بطبيعة البناء السائد في الدول المتخلفة وقدراتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وإلغاء التبعية الاقتصادية لرأس المال الأجنبي، وإجراء تغيرات اجتماعية حقيقية تلائم مقتضيات التنمية الاقتصادية، وفضلا عن ذلك فان فهم التخلف أو التنمية مرتبط بعدد من الظروف أو الشروط التنظيمية والبشرية وهنا يبدو لنا أهمية الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه برامج التنمية على مستوى المجتمعات المحلية في تعبئة الجهود بالتضافر مع الكوادر السياسية المحلية من أجل تحديد أهداف وأولويات النضار ضد التخلف في خدمة المصالح القومية، ولا تستطيع هذه البرامج أن تؤدى مهامها بنجاح بدون تفانى القائمين عليها في العمل تحقيقا للصالح العام، وهى أحوج ما تكون إلى مشاركة جماهيرية حقيقية، على أن يتم الارتفاع بمستوى وعى الجماهير إلى أقصى حد ممكن. وهكذا يبدو واضحا التكامل أوثق ما يكون بين تنمية المجتمعات المحلية كمنهج أو طريقة غير مستقلة بأي حال من الأحوال عن قضايا التنمية الكبرى التي تواجه المجتمع ككل بوصفه مجتمعا ناميا يسعى إلى عبور فجوة التخلف. ويتحدد دور التنمية المحلية في ضوء الخطة العامة لتنمية المجتمع ككل بكافة قطاعاته، فيكون إسهاما أكثر فعالية، وأشد عمقا وتأثيرا،ويجب التنبية إلى أننا حينما نتحدث عن التنمية في مصر –على أي مستوى من المستويات -فإنما نتناول مسألة تمس وضعنا الحضاري.

نستطيع في هذا السياق أن نجعل من تنمية المجتمعات المستحدثة حلقة مركزية في دائرة تنمية القطاع الريفي والزراعي من المجتمع، ويتحدد دور التنمية المحلية على أساس النهوض بفئة من المجتمعات يمكن أن تكون طليعة ورائدة على طريق تنمية القرية والقرويين، بحيث تسهم برامج تنمية المجتمع في بنا القاعدة الاجتماعية وتوسيعها في المناطق الريفية، وتقوى لدى

المواطنين الدافع للإنجاز فيضطلعون بدورهم في إنشاء المدارس والوحدات الاجتماعية والصحية والثقافية والترويحية كما يتمكنوا من إدراك أهم عوامل التخلف من أمية ومرض وضعف لمستوى الإنتاج، ومن ثم يكون للمساهمة الشعبية في تنفيذ المشروعات الاقتصادية والاجتماعية أثرها في زيادة الدخل القومي، وتدريب المواطنين على المشاركة الاجتماعية والسياسية. وينبغي أن تتعاون الأجهزة المسئولة عن تنمية المجتمعات المحلية تعاونا كاملا فيما بينها من جهة، ومع القوى الشعبية من جهة أخرى. ولقد أخذت كثير من الدول النامية في تطوير برامج التنمية المحلية على هذا النحو، بجعلها برامج محلية لإحداث تنمية في مناطق بعينها Development integrated area تسهم مباشرة في الخطة العامة لتنمية المجتمع القومي ككل، وتستفيد من الإمكانيات والموارد التي تتيحها هذه الخطة في تنمية المجتمع المحلى.

◆◆◆

قائمة مراجع مختارة

أولا: مراجع باللغة العربية:

(١): أحمد ابوزيد، التنمية عن طريق المجتمعات المستحدثة، ورقة عمل قدمت فى: مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، الفترة من ٥ -٨ مايو ١٩٧٣.

(٢): أحمد السيد العادلى، الإرشاد الزراعى فى المجتمعات الريفية المستحدثة، مطبوعات المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الأراضى، دار التعاون للنشر، القاهرة، ١٩٧٣.

(٣): أحمد حسن إبراهيم: المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٥.

(٤): أحمد حسن إبراهيم، المدن الجديدة والتوسع العمرانى فى هوامش الدلتا والوادى، ندوة: نحو خريطة جغرافية جديدة للمعمور المصرى (١٥ -١٧ أبريل ١٩٩٨)، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ١٩٩٩.

(٥): اسحق قطب، المجتمعات المستحدثة واثرها فى التطور الاجتماعى، ورقة عمل قدمت فى: حلقة النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى، المنظمة

العربية للتربية والثقافة والعلوم - جامعة الدول العربية، الجزائر، الفترة (١٩ -٢٦ مارس ١٩٧٣)، مجلد الأبحاث.

(٦): جابر عوض سيد، تنمية المجتمعات المحلية: ريفى، حضرى، مستحدث، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

(٧): جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٠، جـ١.

(٨): حامد عبده الهادى، المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية: دراسة للحالة المصرية، دار غريب للطباعة، ١٩٩٦.

(٩): رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومى للخدمات - شعبة الإسكان والتعمير، سياسة المجتمعات العمرانية الجديدة الحضرية والريفية، القاهرة، ١٩٨٤.

(١٠): رئاسة مجلس الوزراء وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة: دليل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، مجموعة القوانين والقرارات واللوائح حتى فبراير ١٩٨٤، شركة دار الإشعاع للطباعة، مكتبة وزارة التخطيط، القاهرة، د.ت.

(١١): سامية محمد فهمى وآخرون، مدخل التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٦.

(١٢): سامية محمد فهمى، طريقة الخدمة الاجتماعية فى التخطيط الاجتماعى، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٥.

(١٣): سعود بن عبد العزيز التركى، العوامل الاجتماعية المؤثرة فى التحصيل الدراسى (الخدمة الاجتماعية وتحديات العصر، المؤتمر العلمى التاسع)، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٧ -٢٩ مارس، ١٩٩٦.

(١٤): سناء بسيونى، دور المراة فى التنمية الريفية فى المجتمعات المستحدثة، ورقة عمل قدمت إلى: المؤتمر الدولى عن ادارة التنمية الريفية، القاهرة، الفترة من (٨ -١٩ أكتوبر ١٩٧٩).

(١٥): سنية احمد خليل، دراسة وتقويم عمليات التهجير والتوطين بمجتمع امتداد ابيس، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب – قسم علم اجتماع، ١٩٧٣.

(١٦): سنية خليل، نتائج بحث دراسة عمليات التهجير والتوطين بامتداد ابيس بالمجتمعات المستحدثة، القاهرة،مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ط١،١٩٧٤.

(١٧): سوسن عثمان عبد اللطيف: التنمية المحلية للمجتمعات الريفية .. الحضرية.. الصحراوية والمستحدثة، مكتبة عين شمس، القاهرة ٢٠٠١م.

(١٨): صلاح العبد: علم الاجتماع التطبيقى وتنمية المجتمع القومى، دار التعاون للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٢.

(١٩): صلاح العبد، الاتجاه التكاملى فى التخطيط للتنمية الريفية، الحلقة الدراسية، (التخطيط فى التنمية)، القاهرة، ١٩٧٠.

(٢٠): صلاح العبد، التنمية الاجتماعية للمجتمعات المستحدثة بالاراضى المستصلحة، ورقة عمل قدمت فى: مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، الفترة من ٥ –٨ مايو ١٩٧٣.

(٢١): – – – –، خبرات تنموية فى المجتمعات المستحثة فى العالم العربى، فى: تنمية المجتمع، مج١، ١٩٧٧، العدد ٦، القاهرة، مؤسسة فريدريش ايبرت، ١٩٧٧.

(٢٢): صلاح بسيونى، المجتمعات المستحدثة، دراسة لمجتمع مديرية التحرير، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٢.

(٢٣): طلعت الدمرداش، دراسة جدوى إنشاء المدن الجديدة فى جمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية كمية على استثمارات إحدى المدن الجديدة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٠.

(٢٤): عبد الرازق العبد وعبد الوهاب أبو الخير، تنمية المجتمعات المستحدثة ودور التعاون الدولى، مطبوعات المؤسسة المصرية لاستزراع وتنمية الأراضى، دار التعاون للنشر، القاهرة، ١٩٧٣.

(٢٥): عبد العزيز عبد الله مختار: التخطيط لإقامة مجتمعات عمرانية جديدة فى مصر، ورقة عمل مقدمة إلى: الندوة العلمية حول دراسة نمط الاستيطان فى المدن الجديدة (مدينة ٦ اكتوبر، ومدينة ١٥ مايو)، منشورة فى: أكاديمية البحث العلمى واتكنولوجيا - مجلس البحوث الاجتماعية، بالتعاون مع الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية – الإدارة العامة، القاهرة، ٢٨ أبريل ١٩٩٣.

(٢٦): عبد الله محمد عبد الرحمن، التوطين والتنمية فى العالم العربى، نماذج مختارة، بحث منشور فى: علم اجتماع المجتمعات الجديدة، تأليف نخبة من أساتذة قسم الاجتماع، كلية الآداب – جامعة الإسكندرية، تحرير: سامية جابر ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢.

(٢٧): عبدالوهاب الحباك محمد، دور التربية فى تنمية المجتمعات المستحدثة دراسة تطبيقية فى مجتمع خشم القربة فى السودان، رسالة ماجستير،جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع ، ١٩٧٧.

(٢٨): عدلى سليمان، سياسة الرعاية الاجتماعية وبرامجها فى المجتمعات المستحدثة، القاهرة، المؤسسة العامة لاستزراع وتنمية الأراضى، ١٩٧٣.

(٢٩): على عبد الرازق جلبى، المجتمعات العمرانية والمدن الجديدة: حل المشكلة السكانية، فى: سامية جابر محرر، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، تأليف نخبة من أساتذة قسم الاجتماع، كلية الآداب – جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢.

(٣٠): على فهمى، ترشيد السياسة الاجتماعية للمجتمعات المستحدثة، مؤتمر التنمية الشاملة فى المجتمعات الصحراوية، مطبعة يوم المستشفيات، القاهرة، ١٩٧٥.

(٣١): محمدأحمد عبد الرازق غنيم، الانثروبولوجيا الحضرية بين دراسة المدن القديمة والمستحدثة (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، جامعة الاسكندرية، كلية الآداب، قسم الانثروبولوجيا، ١٩٨٥.

(٣٢): - - - -، المدينة، دراسة فى الأنثربولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

(٣٣): محمد سيد فهمى: تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩.

(٣٤): محمد صلاح الدين الدعوشى، العوامل والمشكلات الاجتماعية فى تخطيط وتنمية المدن الجديدة بالدول النامية، (أعمال ندوة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدن الجديدة، قسم بحث المجتمعات العمرانية والمدن الجديدة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع وزارة التعمير)، القاهرة، ٧ -١١ أبريل ١٩٨٦.

(٣٥): محمد صلاح الدين بسيونى، المجتمعات المخططة مع دراسة مجتمع مديرية التحرير كنموذج لها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٣.

(٣٦): محمد طلعت عيسى، نماذج من المجتمعات المستحدثة، ورقة عمل مقدمة إلى: حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجزائر، ١٩٧٣.

(٣٧): محمد عبد الفتاح، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩١.

(٣٨): محمد فوزى الصادى وآخرون، المجتمعات العمرانية الجديدة، دراسة غير منشورة على مدينة العاشر من رمضان، دار النهضة، القاهرة، ١٩٨٦.

(٣٩): محمد نجيب توفيق حسن، التخطيط والسياسية والتنمية الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢.

(٤٠): محمد نجيب توفيق حسن، غريب عبد السميع، البحث فى الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨٧.

(٤١): محمد نجيب توفيق، التخطيط والسياسة والتنمية الاجتماعية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٩٢.

(٤٢): محمد نجيب توفيق، الخدمة الاجتماعية فى مجال المجتمعات الريفية والبدوية والمستحدثة مع التركيز على الاتجاه التنموى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٤.

(٤٣): محمود الكردى، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩.

(٤٤): محى الدين صابر، لويس كامل مليكة، البدو والبداوة: مفاهيم ومناهج، منشورات المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٩٨٦.

(٤٥): المركز الدولى للتوطين والتهجير: الحلقة الدراسية الميدانية لتعليم الوظيفى فى المجتمعات المستحدثة، ج١، سرس الليان، ١٩٧٢.

(٤٦): المركز الدولى للتوطين والتهجير: تقييم جميعات التنمية بالمجتمعات المستحدثة، نشرة بحثية غير منشورة، الإسكندرية، د.ت.

(٤٧): المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة، أعمال ندوة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدن الجديدة، القاهرة، ١٩٨٦.

(٤٨): المركز القومى للبحوث الاجتماعية، وحدة بحوث التحضر بالاشتراك مع وزارة التعمير جهاز البحوث والدراسات: مشروع التقرير النهائى انتقال الوزارات من القاهرة إلى مدينة السادات، إدارة التوثيق والميكروفيلم، وزارة التعمير، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٦.

(٤٩): مريم أحمد مصطفى، الجماعات والمجتمعات الجديدة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١.

(٥٠): مسعد الفاروق حمودة، تنمية المجتمع الريفى والحضرى، دور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

(٥١): مصطفى عمر حمادة، السكان وتنمية المجتمعات الجديدة (دراسة أنثروبولوجية)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨.

(٥٢): مصطفى كامل فؤاد، تكوين وتنمية المجتمعات الجديدة فى الأراضى المستصلحة فى ج. م.ع.: دراسة تحليلية تقويمية فى إطار الحكم المحلى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٨.

(٥٣): مصطفى مطر، التوطين للمجتمعات الصحراوية، دراسة غير منشورة، مؤتمر التنمية الشاملة فى المجتمعات الصحراوية، مطبعة يوم المستشفيات، القاهرة، ١٩٧٥.

(٥٤): هدى مجاهد، التنمية المتكاملة فى المجتمعات المستحدثة ، فى: تنمية المجتمع، مج١، ١٩٧٧،ع (٦) ، القاهرة، مؤسسة فريدريش ايبرت،١٩٧٧.

(٥٥): هناء الشنوانى، التهجير والتأقلم فى مناطق استصلاح الأراضى، مؤتمر النهوض بالقرية المصرية، وزارة الإدارة المحلية، البحيرة، أبريل ١٩٦٩.

(٥٦): وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق، ومعهد التخطيط الإقليمى والعمرانى بجامعة القاهرة، المجتمعات الجديدة: دراسة مقارنة بين الواقع التنفيذى والفكر النظرى، ١٠ رمضان، السادات، ١٥ مايو، ٦ أكتوبر، القاهرة، يناير ١٩٨٧.

(٥٧): وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق، المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٤/٩٦.

(٥٨): وفاء الصادى، عوائق مشاركة سكان المجتمعات المستحدثة الحضرية لتنمية مجتمعاتهم، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، ١٩٨١.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية:

(59): Colin, Buchanan, Studies for National Physical Plan for Urban Areas, Second Report, Kuwait, Dec., 1971.

(60): Gdian Golany and Daniel alden (eds), The Contemporary New Communities Movement in the United States, Mlinois, 1974.

(61): J. Abu-Lughod; Migrant Adjustment to City Life, the Egyptian Case; American Journal of Sociology, 57, 1961.

(62): Jacqueline Scherer: Contemporary Community social logical reality. Happel haper row publishere, 1979.

(63): Overseas Development Administration: A guide to social analysis for projects in developing countries, Grown copyright, London, 1995.

◆◆◆